

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

تقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر للفترة 2020-1999

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

د. شلغوم عميروش

إعداد الطالبتين:

سياري هالة

لعداسي صبرينة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ رقية بوحيزر	جيجل	رئيسا
د/ شلغوم عميروش	جيجل	مشرفا
د/ بلال بوبلوطة	جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2020م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر

قال تعالى >> <<ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه >>

وقال رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم (ومن لم يشكر الناس ، لم يشكر الله عز وجل)
نشكر الله عز وجل الذي بتوفيقه وبفضله تمكنا من إنجاز هذه المذكرة ، فإن أصبنا فمن
عنده وإن أخطأنا فمن أنفسنا .

نتقدم بالعرفان والشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل (شलगوم عميروش) على كل التوجيهات
والملاحظات والانتقادات وعلى صبره طيلة إشرافه على هذه المذكرة رغم تعدد التزاماته
أدامه الله دخرا للعلم ولطلابه .

كما نشكر كثيرا جميع الأساتذة والزملاء الذين قدموا لنا المساعدة مهما كانت طيبتها،
والى كل من قدم لنا تشجيعا مهما بلغت درجته .

كما نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذتنا الكرام بقسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد
نقدي وبنكي على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا .

إلى كل هؤلاء عرفانا منا بجميلهم نتقدم بتحياتنا الخالصة مع اسمى عبارات الشكر
والتقدير .

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون والى من كان سببا لوجودي
على هذه الأرض إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي انحني لها بكل إجلال
وتقدير إلى التي أرجوا أنني قد نلت رضاها :

(إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله)

إلى من أدين له بحياتي، إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي، إلى من أكن
له مشاعر التقدير والاحترام :

(إلى أبي الغالي أطال الله بعمره)

إلى إخوتي رفقاء دربي في الحياة معكم أكون أنا وبدونكم مثل أي شيء إلى من أري التفاؤل
بعيونهم والسعادة في ضحكتهم :

(إلى إخوتي، عزيز، سمير، عبد الحميد)

إلى من رافقني مند الصغر ومعكم سرت الدرب خطوة خطوة وما زلن يرافقني حتى الآن

إلى الشموع المضيئة التي تنير حياتي

(إلى أخواتي، حسينة، زهوة، صونية، رتيبة)

إلى كل أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، إلى كل من أحبهم قلبي (صبرينة، نصيرة) وإلى كل من

نسيهم قلبي اليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي سائلة

المولى عز وجل التوفيق والسداد لي ولكم .

هالة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال الحق تعالى فيهما : (وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)
إلى روح والدي الطاهرة تغمده الله برحمته الواسعة وأدخله فسيح جناته.
إلى والدتي العظيمة حفظها الله وأطال في عمرها ورعاها برعايته .

إلى زوجي : أروع من جسد الحب بكل معانيه ، فكان السند والعطاء وقدم لي الكثير في
صور من صبر وأمل .. وتحيته لن أقول شكرا بل سأعيش الشكر معك دائما.

إلى كل العائلة الكريمة صغيرا وكبيرا

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمني لحظاته رعاهم الله ووفقهم (هالة ، نصيرة ، ...)

إلى كل من كان لهم أثر في حياتي

صبرينة



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	شكر وعرقان
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ-ج	المقدمة العامة
الفصل الأول: الطلب على النقد في النظريات النقدية	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مفاهيم أساسية للطلب على النقود
06	المطلب الأول: مفهوم النقود
06	أولاً: تعريف النقود
07	ثانياً: وظائف النقود
09	ثالثاً: أنواع النقود
11	المطلب الثاني: مفهوم الطلب على النقود
11	أولاً: تعريف الطلب على النقود
11	ثانياً: دوافع الطلب على النقد
12	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للطلب على النقود
12	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
12	أولاً: الفرضيات التي تقوم عليها النظرية
12	ثانياً: معادلة التبادل لفيشر
13	ثالثاً: صيغة الأرصدة النقدية كامبريدج
14	رابعاً: تقييم النظرية النقدية التقليدية
15	المطلب الثاني: النظرية الكينزية
16	أولاً: أسس ومبادئ النظرية الكينزية
18	ثانياً: فرضيات النظرية الكينزية

19	ثالثا: النموذج النقدي وفق النظرية الكينزية
25	رابعا: تقييم النظرية الكينزية
26	المطلب الثالث: نظرية فريدمان
26	أولا: نظرية الطلب على النقد عند فريدمان
27	ثانيا: محددات الطلب على النقد عند فريدمان
27	ثالثا: دالة الطلب على النقد عند فريدمان
28	رابعا: تقييم نظرية فريدمان
29	المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة النقدية
29	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
29	أولا: تعريف السياسة النقدية
30	ثانيا: أهمية السياسة النقدية
30	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية
30	أولا: أهداف السياسة النقدية
31	ثانيا: أدوات السياسة النقدية
33	خلاصة
الفصل الثاني: إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999-2020)	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1993)
36	المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-1993)
36	أولا: اتفاقية الاستعداد الائتماني
36	ثانيا: قانون النقد والقرض 1990
37	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفترة (1993-1999)
37	أولا: أدوات السياسة النقدية (1993-1999)
37	ثانيا: العرض النقدي وتطوره في الفترة (1993-1999)
39	المبحث الثاني: إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية خلال الفترة (1994-1998)
42	المطلب الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998)
42	أولا: برامج التثبيت (1994-1998)
42	ثانيا: اتفاقية القرض الموسع
42	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفترة (1994-1998)

44	أولاً: أدوات السياسة النقدية (1994-1998)
44	ثانياً: العرض النقدي وتطوره في الفترة (1994-1998)
45	المبحث الثالث: إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية خلال الفترة (1999-2020)
47	المطلب الأول: توجهات السياسة النقدية في الجزائر (1999-2020)
47	أولاً: مرحلة بعد التعديل الهيكلي
47	ثانياً: تعديلات قانون النقد والقرض (2001-2003-2004-2010-2014-2017-2020)
51	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفترة (1999-2020)
53	أولاً: أدوات السياسة النقدية (1999-2020)
59	ثانياً: العرض النقدي وتطوره (1999-2020)
62	خلاصة
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لدالة الطلب على النقود خلال الفترة (1999-2020)	
64	تمهيد
65	المبحث الأول: حوصلة للطلب على النقود في الدراسات السابقة
65	المطلب الأول: دراسات سابقة للطلب على النقود في الجزائر
65	أولاً: تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها حالة الجزائر (1970-2011)
66	ثانياً: دراسة قياسية لاستقرارية دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)
66	ثالثاً: دراسة اقتصادية قياسية لدالة الطلب على النقود باستعمال نموذج تصحيح الخطأ -دراسة حالة الجزائر (1970-2017)
67	رابعاً: دراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر (1990-2017)
69	المطلب الثاني: دراسات سابقة في دول أخرى
69	أولاً: تقدير دالة الطلب على النقود في الكامرون
70	ثانياً: تقدير دالة الطلب على النقود في اليونان
70	ثالثاً: تقدير دالة الطلب على النقود في الأردن
71	رابعاً: تقدير دالة الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك (1994-1997)
73	المبحث الثاني: منهجية ونموذج التقدير
73	أولاً: إختبار استقرارية السلاسل الزمنية
74	ثانياً: النموذج وطريقة التقدير
75	المبحث الثالث: النتائج والتحليل

فهرس المحتويات

75	أولاً: تحليل استقرارية السلاسل الزمنية
76	ثانياً: تقدير النموذج
80	خلاصة
82	الخاتمة
85	قائمة المراجع
91	الملاحق
	الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
38	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1993-1990)	01
38	تطور معدلات الفائدة للفترة (1993-1990)	02
39	تطور المديونية الخارجية للفترة (1993-1990)	03
39	تطور احتياطات الصرف للفترة (1993-1990)	04
40	تطور الكتلة النقدية للفترة (1993-1990)	05
41	تطور مقابلات العرض النقدي للفترة (1993-1990)	06
42	الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي لبرنامج القرض الموسع	07
44	تطور معدل إعادة الخصم للفترة (1998-1994)	08
44	تطور معدلات الفائدة للفترة (1998-1994)	09
45	تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر للفترة (1998-1999)	10
45	تطور إحتياطات الصرف للفترة (1998-1999)	11
46	تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1998-1994)	12
47	تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (1998-1994)	13
50	نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة (2004-2001)	14
54	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2020-1999)	15
56	تطور نسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر للفترة (2020-2001)	16
57	معدلات تدخل نك الجزائر لاسترجاع السيولة للفترة (2020-2001)	17
59	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2020-1999)	18
60	مختلف الدراسات التي تناولت الطلب على النقود في الجزائر	19
68	مختلف الدراسات التي تناولت الطلب على النقود في دول أخرى	20
72	نتائج استقرارية الزمنية في المستوي	21
75	نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلاسل الزمنية	22
76	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة	23
76	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	24
77	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل	25
78	اختبار تشخيص النموذج الوارد في المعادلة (02)	26



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	آلية عمل النموذج الكينزي من خلال الطلب الفعال	18
02	منحنى تفضيل السيولة بدافع المعاملات عند كينز	21
03	منحنى سعر الفائدة للطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط عند كينز	22
04	منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز	24
05	منحنى تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1999-2020)	54
06	منحنى تطور الاحتياطي الاجباري في الجزائر للفترة (2001-2020)	56
07	منحنى تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1999-2020)	61
08	تطور المؤشرات المستخدمة في تقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر	74
09	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لاحصائيات (CUSUM) و(CUSUSQ)	79

مقدمة عامة

مقدمة:

تؤدي النقود دورا مؤثرا في الاقتصاديات المعاصرة من خلال تسهيل عمليات التبادل وتوفير توفير وسائل الدفع لتغطية كافة المعاملات بين الأفراد في المجتمع، كما تؤدي العديد من الوظائف الأخرى باعتبارها مخزنا للقيمة ومعيارا للمدفوعات الآجلة. وقد تعرضت النقود لتطورات كبيرة تماشيا مع تطور المجتمعات البشرية وزيادة حجم المعاملات، ومن تم تطورت أنواع النقود وفقا لذلك تماشيا مع تخفيض تكلفة المعاملات وتطور الوعي النقدي والمصرفي لدى الأفراد.

ولقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل واعتبرت كأساس لتقسيم التطور التاريخي للمجتمعات، فلقد بدأت بمرحلة اقتصاد المقايضة والذي كان ينتشر في المجتمعات البدائية، ثم مرحلة الاقتصاد النقدي والتي بدأت عندما اهتدي الإنسان لاستعمال النقود المعدنية والورقية. ثم مرحلة الاقتصاد الائتماني وهي مرحلة توافق استعمال النقود الائتمانية.

يعتبر الطلب على النقود أحد المسائل المهمة في الفكر الاقتصادي. فاستقرار دالة الطلب على النقد هو من مسألة أساسية ناقشها الكتاب بشكل واسع في الفكر النظري والتطبيقي. لأن استقرار دالة الطلب على النقد والتنبؤ به يعتبر أمرا ضروريا لممارسة سياسة نقدية فعالة تستهدف المجاميع النقدية وتضمن التحكم في معدلات التضخم. وقد اتجهت الدراسات التجريبية في العديد من الدول إلى توصيف دالة الطلب على النقد، أي ذكر محدداتها، ومعرفة مدى استقرارها باستخدام العديد من تقنيات الاقتصاد القياسي.

تعتبر الجزائر دولة نامية أقرت العديد من الإصلاحات الاقتصادية، المالية والنقدية. وهدفت إلى أرساء الشروط المواتية لممارسة سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق، هدفها التحكم في معدلات التضخم عند مستويات منخفضة. ونظرا لأن الهدف الوسيط للسياسة النقدية بعد تعديل قانون النقد والقرض في عام 2003، يتمثل في العرض النقدي بمعناه الواسع، فإن ذلك يزيد من أهمية استقرار دالة الطلب على النقد في الجزائر. لأن غياب هذا الاستقرار، تكون معدلات الفائدة السائدة منحرفة عن مستوياتها المستهدفة بواسطة العرض النقدي المرغوب، وما يجع المجاميع النقدية غير عاكسة لحجم السيولة المرغوب في الاقتصاد.

1- إشكالية الدراسة:

تبرز ملامح إشكالية البحث عن النحو التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1999Q1-2020Q1)؟

نحاول الإجابة على السؤال الرئيسي من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الصيغة الرياضية الملائمة لتقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر في الفترة 1999-2020؟
- ما مدى استقرار دالة الطلب على النقود في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على الفرضيات التالية:

- أفضل الطرق القياسية للتعبير عن دالة الطلب على النقد هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) المقترح من طرف¹ (Pesaran et al. (2001).
- يتأثر الطلب على النقد في الجزائر بالنتائج الحقيقي كمتغير سلمي، وبالتضخم كمتغير يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة في المدى الطويل؛
- لا تؤثر المتغيرات المفسرة للطلب على النقد في المدى القصير في طلب الأعوان للأرصدة الحقيقية في حالة الجزائر؛
- تمتاز دالة الطلب على النقد بالاستقرار في حالة الجزائر، ما يمكن بنك الجزائر من استهداف المجاميع النقدية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

3- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في تقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر، ومعرفة محدداته، أي العوامل المؤثرة في طلب الأعوان غير الماليين للنقود، ومدى استقرار دالة الطلب على النقد. فضلا عن ذكر مختلف الجوانب التفصيلية للطلب على النقد في النظريات النقدية، وتحليل إستراتيجية وممارسة السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة التحول إلى اقتاد السوق.

4- منهج البحث وأدواته:

قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي فيما يخص المفاهيم المتعلقة بالجانب النظري لدالة الطلب على النقود. أما الجانب التحليلي للدراسة (الجانب التطبيقي)، فقد تم استخدام المنهج التحليلي المدعوم بأساليب التحلي القياسي والكميلتوصيف دالة الطلب على النقود في الجزائر، ومعرفة مدى استقرارها.

5- أهمية الدراسة:

اخترنا هذا الموضوع باعتباره عامل مهم في التحليل الاقتصادي وتصميم السياسة النقدية. لأننا نبحث في المحددات التي تؤثر في الطلب على النقد، ومدى استقرار دالة الطلب على النقد. مع العلم أن استقرار دالة الطلب على النقد والتنبؤ به يعتبر أمرا ضروريا لممارسة سياسة نقدية فعالة تستهدف المجاميع النقدية وتضمن التحكم في معدلات التضخم. خاصة وأن الجانب التطبيقي يتضمن اختيار الصيغة الرياضية لشكل الدالة، وتوفير تقدير إحصائي لها مع معرفة مدى استقرارها.

6- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع كونه بالدرجة الأولى موضوع اقتصادي لما له من أهمية في وقتنا الحالي، ويمكن القول أيضا أن اهتمامنا بالموضوع وحب الاطلاع عليه شجعنا على اختياره، بالإضافة

¹Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R.J. (2001) 'Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships', *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16, No. 3, pp.289-326.

إلى أنه يندرج في إطار تخصصنا وتشجيع المشرف على هذا الاختيار، وكذلك نقص الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع خاصة على مستوى جامعتنا.

7- حدود الدراسة:

حددنا الإطار الزمني والمكاني للدراسة كما يلي :

الحدود المكانية: حالة الجزائر، أي تقتصر دراستنا على دراسة دالة الطلب على النقود في الجزائر ، حيث يعد الطلب على النقود أحد أهم عناصر جانب الطلب التي تحقق التوازن في السوق النقدية وذلك للحد من الاضطرابات النقدية .

الحدود الزمانية: فترة دراستنا ستكون في الفترة (1999-2020) لطولها نسبيا كما أن الجزائر عرفت عدة تحولات اقتصادية، واختيار هذه الفترة يتزامن مع تطبيق الجزائر للبرامج الحكومية التي أثرت على الجانب النقدي بصورة كبيرة.

8- خطة الدراسة:

قسمنا هذه الدراسة إلى جانب المقدمة والخاتمة إلى ثلاثة فصول كما:

الفصل الأول: تناولنا فيه الجانب النظري الخاص بالطلب على النقد في النظريات النقدية بدءا بعرض المفاهيم الأساسية للطلب على النقود والنظريات النقدية المفسرة له، ثم مدخل للسياسة النقدية لارتباطها بالطلب على النقود.

الفصل الثاني: تناولنا فيه إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999-2020) ،حيث قسمنا هذه الفترة إلى ثلاث فترات (1999-1993)، (1994-1998)،(2020،1999) مع عرض أهم البرامج والإصلاحات المرافقة لكل فترة على حدة، واهم أدوات السياسة النقدية وصولا إلى تطور العرض النقدي ومكوناته لكل فترة.

الفصل الثالث: عالجنا في الفصل الثالث الدراسة القياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1999-2020) حيث تطرقنا إلى الدراسات السابقة في الجزائر ودول أخرى ثم إلى المتغيرات ونموذج التقدير وصولا إلى منهجية ونموذج التقدير، والنتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

الطلب على النقد في النظريات النقدية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للطلب على النقود

المبحث الثاني: النظريات النقدية المفسرة للطلب على النقود

المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

يعد الطلب على النقود من المتغيرات الهامة التي تتحكم في فعالية السياسة النقدية، لذلك إهتمت العديد من النظريات بدراسته بغية تحديد الدوافع الكامنة التي تقف وراء طلب الوحدات الإقتصادية للنقود والمتغيرات التي تفسر سلوكها في حيازة الأرصدة النقدية.

وعليه سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الطلب على النقود
- المبحث الثاني: النظريات النقدية المفسرة للطلب على النقود
- المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة النقدية.

الفصل الأول: الطلب على النقد في النظريات النقدية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للطلب على النقود

تلعب النقود دوراً أساسياً في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي لبلد ما، حيث تؤثر على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، باعتبارها أفضل بديل وصلت إليه المجتمعات عبر تطورها التاريخي .

المطلب الأول: مفهوم النقود

أولاً: تعريف النقود

1- تعرف النقود بطريقتين هما:¹

- التعريف النظري؛
- التعريف العملي (الشامل).

التعريف النظري للنقود:

ظل تقديم تعريف محدد للنقود محل جدل كبير بين الاقتصاديين والمفكرين والفلاسفة، حيث لم يكن تحديد ماهية النقود أمر سهلاً ولذلك فقد تعددت تعريفات النقود تبعاً للدور أو الوظيفة التي يسديها مجتمع ما للنقود. وفيما يلي نقدم عينة عن التعريفات النقود:

- النقود هي القوة الشرائية المقبولة بوجه عام في التعامل؛
- النقود هي أداة تسوية الديون؛
- النقود هي الشيء الذي يحدد القانون أنه كذلك؛
- النقود هي أداة لقياس القيم والوفاء بالالتزامات؛
- النقود هي كل ما تفعله النقود.

التعريف العملي (الشامل):

التعريف الشامل هو التعريف المشعب لكل وظائف النقود؛ لذلك فإن أفضل تعريف للنقود هو تعريفها بوظائفها الأساسية، وهو على النحو التالي: "النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون ويستخدم كوسيط في التبادل كوحدة للحساب ومخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة". وتعرف كذلك النقود بأنها المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأدلة التي تمنح لصاحبها القدرة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته كما أنها من الناحية القانونية تمثل له الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته.²

مما سبق، يمكن تعريف النقود بأنها: " أي شيء شاع إستعماله وتم قبوله عموماً كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم". وكذلك هي " أي شيء يلاقي قبولا واسعا كقاعدة لقياس القيم أو كوسيلة لدفع الديون".

¹: محمد أحمد الأفندي، "الإقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الأولى، عمان، 2018، ص: 35.

²: عز الدين بشرون، "إقتصاديات النقود وأسواق رأس المال (النظم والنظريات النقدية)"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2020، ص: 33.

ثانيا: وظائف النقود

1- النقود كوسيط في التبادل:

تعد هذه الوظيفة من أولى ضرورات الحاجة إلى النقود. في هذا الإطار، تستعمل النقود لضمان إجراء المعاملات وتجنب المقايضة ومساوئها، وبالتالي، المرور من إقتصاد المقايضة إلى إقتصاد التبادل النقدي. وفقا لهذه الوظيفة، يستطيع حائز النقود أن يحصل على السلع التي يحتاج إليها في أي مكان يريده، وفي أي زمان؛ إذ أن النقود سمحت بتجزئة عملية التبادل، حيث أن عملية شراء سلعة ما لم تعد مقرونة بعملية بيع سلعة أخرى. وعليه، تعبر النقود عن قدرة إنفاق مؤجل.

إن ظهور النقود وقيامها بأداء وظيفة وسيط في المبادلة أو وحدة تداول، قد سمح للمجتمعات بالتخلص من إحدى عوائق التطور الإقتصادي بتسهيل عملية التبادل وتسريع تداول الإنتاج. وقد ساعد ذلك على إلغاء الكوابح أمام التوسع، وفتح آفاقا واسعة أمام تزايد الأعمال وتنامي وتيرة التطور الإقتصادي.¹

2- النقود كمستودع للقيمة:

تنتج النقود إنشاء إحتياطي من القوة الشرائية من اللحظة التي لا تكون فيها عمليات الإجراءات والنفقات متزامنة. وعلى اعتبار أن النقود هي وسيلة للتبادل، فمن الممكن الحفاظ عليها للحصول على مشتريات في الوقت الذي يرغب فيها حاملها. لذلك تمثل حلقة الوصل بين الحاضر والمستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن بعض السلع قد تشكل مخزن أكثر أمانا من النقود. وعلى ذلك، فإن هذه الأخيرة لديها ميزة كونها أكثر سيولة، حيث يتم استخدامها على الفور في المدفوعات. ففي الاقتصاديات التي يمكن من خلالها توقع المستقبل بتنبؤات ثابتة نسبيا، تصبح هذه الوظيفة ذات أهمية كبرى. حيث تلعب النقود دورا هاما في تحقيق الادخار وتراكم رأس المال. ووظيفة مخزن القيم ربطت النقود بميدان واسع وهو ميدان الأصول؛ فالنقود لا تطلب فقط باعتبارها وسيطا للمبادلة وإنما تطلب أيضا باعتبارها أصلا من الأصول التي تحفظ فيها الثروة. ولذا يطلق أيضا على وظيفة النقود كمخزن للقيم إسم النقود باعتبارها أصلا أو ثروة. هذه الوظيفة تربط النقود من ناحية بالأصول المادية ومن ناحية الأخرى بالأصول المالية. وهذا الجانب هو الذي يعطي لنظرية النقود أهمية كبرى في الإقتصاد، حيث يضع النقود في طلب ميادين الدخل القومي، النمو والتقلبات الاقتصادية وذلك بالنظر لأهمية الأصول المادية والمالية في هذا المجال.²

3- النقود مقياس لقيم السلع والخدمات:

إذا كان المتر هو وحدة قياس المسافات، والجرام هو وحدة قياس الأوزان، واللتر هو وحدة قياس السعة، والأمبير هو وحدة قياس الكهرباء، فإن النقود هي وحدة قياس قيم السلع والخدمات، وتتمثل الوحدة النقدية في الدولار الأمريكي أو الين الياباني أو الدينار الجزائري ونحو ذلك.

¹: الطاهر لطرش، "الإقتصاد النقدي والبنكي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص ص: 19-20.

²: عبد الرزاق حميدي، "محاضرات في مقياس إقتصاد نقدي وأسواق رأس المال"، جامعة البويرة، 2018، ص ص: 23، 24.

تتفوق النقود على المقايضة في أنها تمثل وحدة تحاسب سهلة لقيم السلع والخدمات على المستوى المحلي لتأخذ على سبيل المثال الحالة الآتية:

- إذا كان سعر السلعة أ = 100 دج
- وسعر السلعة ب = 20 دج.

فإنه نستطيع وببساطة أن نستنتج أن السلعة أ = خمس وحدات من السلعة ب أو السلع (ب) = خمس وحدات من السلعة أ.

وبعبارة أخرى أصبح ممكناً أن نرجح إلى وحدة النقود أسعار جميع السلع والخدمات بمختلف أشكالها وأنواعها، وبالتالي، فإن سهولة الحساب في ظل الوحدات النقدية تؤدي إلى تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات بين الناس.¹

ولا يقتصر هذا الأمر على مستوى الاقتصاد الوطني، وإنما تشمل النقود أيضاً عملية التبادل الدولي حيث تكون وحدة التحاسب من سعر الصرف، ومن المعروف أن أسعار الصرف من أسعار نسبية تتحدد بموجبها نسبة تبادل السلع المحلية بالسلع الأجنبية.

إن أداء النقود وظيفة وحدة القياس قيم السلع والخدمات قد تغلب على الصعوبات والمعوقات التي أتمت بها نظام المقايضة، حيث أصبح سهلاً في ظل النقود إعداد حسابات الشركات وغيرها. وباستخدام النقود كمقياس للقيم، تعززت الفاعلية والكفاءة الاقتصادية لأي اقتصاد، حيث أصبحت مؤشرات الأسعار النقدية للسلع والخدمات لها دلالة كبيرة على تفاعل قوى الطلب والعرض، وبالتالي، تخصيص الموارد في أفضل استخدام لها وفقاً لمؤشرات الأسعار.²

4- النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة:

مع استعمال النقود أمكن تسهيل التبادل بصفة عامة، وأصبحت النقود وسيطاً لتبادل المعاملات الحاضرة والمستقبلية. وذلك لأن جزءاً من المعاملات غالباً لا يتم في الحاضر بل يتم مقابل وعد بالدفع في المستقبل. من هنا قامت النقود بوظيفة معيار للدفع المؤجل. وتمارس هذه الوظيفة من خلال قدرتها على إبراء الذمة في أي وقت.³ هذه الوظيفة لا تعدو أن تكون امتداداً للوظيفة السابقة للنقود أي مقياس القيم الحاضرة، فهي تقيس المدفوعات التي يقع ميعاد استحقاقها في المستقبل والمدفوعات الآجلة تقرر في عقود تتفاوت مدتها وطبيعتها.

إن أي نظام اقتصادي يقوم بتسويق الكثير من المنتجات على أساس العقود الحالية والآجلة، لذلك فإنه لا بد من إيجاب معيار يتم على أساسه تحديد الائتمان وقد كانت النقود أفضل وظيفة للقيام بهذا الدور.⁴

¹: محمد أحمد الأندلي، "النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009، ص: 21.

²: محمد أحمد الأندلي، المرجع نفسه، ص: 22.

³: عزت قنادي، "أساسيات في النقود والبنوك"، دار العلم للنشر، الفيوم، 2005، ص: 16.

⁴: عبد الرزاق حميدي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

ثالثاً: أنواع النقود

أخذت النقود العديد من الأشكال بعد التخلص من نظام المقايضة؛ حيث كانت النقود السلعية أول نوع، وجاء من بعدها النقود المعدنية، ثم الورقية، وأخيراً ظهرت النقود الإلكترونية. ونوجزها كما يلي:¹

1- النقود السلعية:

يقصد بالنقود السلعية النظام النقدي الذي تعارفت عليه المجتمعات البشرية على اتخاذ سلعة معينة لتكون هي وحدة التي يتم التعامل بها في تبادل السلع والخدمات بين الأفراد، بحيث استخدمت من بعض الحيوانات كسلعة نقدية مثل الثروة المناسبة، واستخدمت بعض المجتمعات القمح والتبغ والساكين كوحدة نقد سلعية. إن لجوء المجتمعات إلى إتباع نظام النقود السلعية يمثل أول خروج على نظام المقايضة، والذي كانت تشوبه الكثير من الصعوبات والمعوقات كالتلف، وصعوبة التجزئة، وكلفة التجزئة، وصعوبة النقل.

2- النقود المعدنية:

تعتبر النقود المعدنية شكلاً متطوراً من أشكال النقود السلعية حيث اكتشفت البشرية أهمية وقيمة معدني الذهب والفضة، واتخذت منهما نقوداً منذ خمسة آلاف سنة. وقد أظهرت الدراسات أن شعب اللينين في آسيا الصغرى والذي ينحدرون من أصل يوناني كانوا أول من اتخذ المعادن نقوداً. في بداية الأمر كان يتم سك النقود على أشكال متباينة مختلفة الوزن والمعيار، وقد تطلب هذا اصطحاب الموازين إلى جميع الأماكن التي يتم فيها التبادل مما أدى إلى صعوبات وعوائق كثيرة في التعامل. وللتغلب على تلك الصعوبات، بدأت المجتمعات في سك المعادن على شكل مسكوكات معدنية من ذهب أو فضة كاملة بوزن معين وبمعيار محدد. وقد كان نظام السك يقوم على أساس تعادل قيمة المعدن كوحدة نقدية مع قيمتها وزناً كسلعة أي تعادل قيمتها الاسمية كنقد مع قيمتها التبادلية كسلعة.

وقد أدى نظام السك إلى ارتفاع قيمة النقود المعدنية (الذهب والفضة) بسبب وجود طلب إضافي في مكون من طلب على المعدن كنقود، وطلب على المعدن كسلعة الأمر، الذي أدى إلى ارتفاع القوة الشرائية للذهب.

ومن ناحية أخرى فإن النقود المعدنية الأخرى التي استخدمت كنقود مساعدة كانت تضرب أو تسك من معادن أخرى رخيصة الثمن مثل النحاس والنيكل والبرونز. وقد تميزت النقود المعدنية على غيرها من النقود السلعية غير المعدنية بالخصائص التالية:

- عدم القابلية للتلف والتآكل؛
- سهولة النقل والحمل؛
- التجانس والتماثل والقابلية للتجزئة إلى وحدات أصغر مع الاحتفاظ بقيمتها؛²
- القدرة النسبية.

¹: عبد الرزاق حميدي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

²: محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص: 50-51.

3- النقود الورقية والكتابية:

بعدما انتشر استعمال المعدنين (الذهب والفضة) كنقود ظهرت الحاجة إلى استعمال نقوداً أخرى قابلة للتحويل إلى نقود معدنية ذات القيمة الكاملة، وتتمثل هذه النقود الثابتة¹ في شهادات ورقية تشبه شهادات إيداع. بحيث تماثل في قيمتها النقود السلعية وتتوب عنها في التداول. في البداية، كان يصدرها الصيارفة ثم بعد ذلك تبنتها السلطات النقدية. ومثال ذلك، الشهادات الذهبية التي كانت متداولة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933 والتي تكون مغطاة بكمية من الذهب تعادل في قيمتها الشهادات التي تصدرها خزينة ولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، أي أن نسبة التغطية الذهبية لهذه الشهادات تساوي 100%. إلا أن هذه النسبة تضاعلت شيئاً فشيئاً، ولهذا النقود النائبة عدة مزايا:

- تكاليف طبع النقود النائبة أقل من تكاليف سك المعدن؛
- استعمال هذه النقود يؤدي إلى عدم تآكل واهتلاك المعدن؛
- إن الأفراد قد يلجئون إلى اكتناز جزء من المعدن ومنعه من التداول ولكن استخدام النقود النائبة سيجعل الأفراد يتداولون كل النقود دون اقتطاع أو اكتناز.

أما سلبياتها، فتتلخص في:

- تكون النقود النائبة أحياناً سهلة التزوير هذا إن لم تكن موضوعة بشكل دقيق وجيد يصعب على المرؤوسين تقليدها؛
- كثرة تداولها يجعلها قديمة ومهتلكة؛
- وكانت أولى المبادرات في استخدام هذه الإيصالات وتطويرها في الحضارة الأوروبية وجعلها صالحة للتداول وتعود إلى بنك البندقية سنة 1587 وبنك أمستردام 1609 وبنك السويد 1658.

4- النقود الكتابية:

مجموعة الودائع للأفراد ورجال الأعمال المشروعات والحكومات والقطاع العام والمؤسسات المالية لدى البنوك التجارية، وهي بدورها تستعمل في المبادلات كالنقود الورقية والمعدنية وتنتقل ملكيتها من شخص لآخر بواسطة الشيكات والحوالات وغيرها من أدوات استعمال الحساب الجاري.²

5- النقود الائتمانية:

النقود الائتمانية هي كل ما تعرفه النظم النقدية الحديثة اليوم من أنواع النقود، حيث على خلاف النقود السلعية التي لا تتفاوت قيمتها كنقد بدرجة محسوسة عن قيمتها كسلعة؛ تتميز النقود الائتمانية بأن قيمتها النقدية تتجاوز بكثير قيمة المادة التي صنعت منها. وتتألف النقود الائتمانية من الأنواع التالية: المسكوكات الرمزية، نقود الودائع، النقود الإلكترونية.

¹ عز الدين شرون: مرجع سبق ذكره، ص ص: 47-48.

² عز الدين شرون، المرجع السابق، ص: 49.

المطلب الثاني: مفهوم الطلب على النقود

أولاً: تعريف الطلب على النقود

يقصد بالطلب على النقود ذلك الجزء من الدخل أو الثروة الذي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل نقود وتهتم نظرية الطلب على النقود بدراسة العوامل التي تدفع الأفراد للاحتفاظ بجزء من دخولهم أو ثروتهم في شكل نقود.¹

يمثل الطلب على النقود حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد خلال مدة من الزمن وهو يعبر عن سلوك الأفراد تجاه ما يقررونه من الاحتفاظ بالنقود.²

ثانياً: دوافع الطلب على النقود

بشكل عام يعتبر الطلب على النقود تفضيل الرصيد في التحليل الكنزي من أبرز السمات التي تميزه عن التحليل الكلاسيكي، إذ يرى بأن النقود تعد بمثابة مقياس للقيمة ووسيط لتسهيل المبادلات وحدد في تحديده ثلاث دوافع للطلب على النقود:³

أ- دافع المبادلات:

يعتبر دافع المبادلات أحد العوامل المهمة في تحريك الطلب على النقود ليجسد الوظيفة الأساسية للنقود كوسيلة للتبادل حيث يتم استخدامها لتسوية المبادلات أو لتمويلها ويتأثر ذلك مباشرة بحجم الدخل القومي وحجم العمالة حيث هناك علاقة طردية بين الطلب على النقود وحجم العمالة.

ب- دافع الإحتياط (الطوارئ):

يستدعي هذا العامل احتفاظ الأفراد أو المشروعات باحتياطي من الأرصدة النقدية مضافاً إلى المبالغ المخصصة للمبادلات ويحدث ذلك لمواجهة الحالات التالية:

1- تغيير نمط الإستهلاك والشراء؛

2- توقع توفر الوصول على فرص لعقد صفقات مربحة؛

3- مواجهة الحوادث الطارئة غير متوقعة.

يتحدد هذا الدافع من خلال الإمكانية المتاحة في الحصول على الإئتمان بشروط مناسبة وكذلك مستوى تنظيم ونمو رأس المال والقدرة على تمويل الأوراق المالية من أسهم وسندات إلى نقد عند الضرورة أو اللزوم كلما كان ذلك أمر ميسوراً، قل ميل الأفراد أو المشروعات للاحتفاظ بالنقود كإحتياطي نقدي لمواجهة الطوارئ غير متوقعة أما إذا كان سوق رأس المال متذبذباً وغير مستقر فيحدث العكس حيث يميل هؤلاء بإحتياطي نقدي لمواجهة الطوارئ غير متوقعة.

¹: عبد الرزاق حميدي، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

²: مصطفى عبد اللطيف، مراد عبد القادر، "تحليل الطلب على النقود في الجزائر 1972، 2010"، المجلد 03، مجلة إضافات إقتصادية، جامعة غرداية، العدد : 02، 2019.

³: عقيل جاسم عبد الله، "النقود والمصارف"، الجامعة المفتوحة، عمان، 1994، ص: 199.

ج- دافع المضاربة:

يمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة بالنقود التي يحتفظ بها الأفراد أو المشروعات للإستفادة من فروقات الأسعار بهدف تحقيق الأرباح وأن الطلب النقدي على النقود بدافع المضاربة لدى كيفز يتأثر بالسياسة النقدية المختلفة وخاصة سياسة سعر الصرف.

المبحث الثاني: النظريات النقدية المفسرة للطلب على النقود

تحتل النقود والطلب عليها أهمية واسعة في الاقتصاد ، فهي تعتبر من أهم المواضيع التي لها صلة بالاستقرار الاقتصادي ، خاصة على مستوى اختيارات السياسة النقدية ، لذا نجد عدة نظريات تناولت موضوع الطلب على النقود .

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية (الكمية)

أولاً: الفرضيات التي تقوم عليها النظرية

ظهرت المدرسة التقليدية في إنجلترا في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19، حيث وضع أصولها الفكرية وقوانينها آدم سميث وأسهم في تطويرها الكثير من الاقتصاديين أمثال مالتوس، ريكاردو، ميل، ساي. وتعتبر النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت تفسير الطلب على النقود، والتي اعتبرت أن النقود تقوم بوظيفة واحدة وهي تغطية المعاملات حسب النظرية الكمية للنقود، ثم أضافت نظرية الأرصد النقدية ووظيفة تالية للتعويض وهي مخزن للثروة.

وذهب التحليل الكلاسيكي (النظرية الكمية للنقود، نظرية الأرصد النقدية) إلى أن دالة الطلب على النقود دالة طردية للدخل النقدي. وتقوم النظرية الكلاسيكية على عدة فرضيات:¹

- الإيمان بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتقديم الحجج النظرية الكفيلة بالدفاع عن هذه الفكرة، ولهذا آمن الكلاسيك بضرورة أن تكون السياسة الاقتصادية محايدة.
- الإيمان بأن التوظيف الكامل وضع طبيعي وقام على أساس هذا الإعتقاد قانون ساي، والذي يعتبر من أهم دعائم الفكر الكلاسيكي، نظرا لما أتى به هذه الفكرة أن كل عرض يخلق الطلب المساري له عند كل مستوى من مستويات التشغيل. بعبارة أخرى، فإن المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي تعتبر مساواة ضرورية بحيث يشكلان في الحقيقة شيء واحد. وتفسير ذلك أن مجمل تكاليف الإنتاج الممثلة للعرض تحول لدخول المساهمين أو غير مباشرة على شراء الناتج؛ أي أن المنتجات تتبادل مع المنتجات، وكلما زاد إنتاج الأفراد تمكنوا من شراء منتجات أكثر، كما يضمن سعر الفائدة التعادل بين الادخار والاستثمار في الفكر الكلاسيكي.
- فكرة حيادية النقود: لقد أقام "ساي" تحليله في ظل إقتصاد عيني تسوده المقايضة وانتهى إلى أن المنتجات تتبادل مع المنتجات ثم أدخل بعد ذلك النقود في التحليل.

¹: عبد الرزاق حميدي، مرجع سبق ذكره.

ثانياً: معادلة التبادل لفيشر

إن أوضح عرض لصيغة المبادلات¹ قد ظهر على يد الاقتصادي الأمريكي Irving fisher عام 1917. وقد استند فيشر في عرضه لنظريته على صيغة التبادل المشهور The equatron of eschonge والتي كانت تهدف إلى دراسة العلاقة بين كمية النقود (عرض النقد) والإنفاق على السلع والخدمات (pxy) أو ما يسمى بالدخل الإسمي. لقد افترض فيشر أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما حتماً ستنفذ عاجلاً أو آجلاً. بما أن الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل وأن قيمة الإنتاج في إقتصاد ما يساوي مجموع ما ينفق على السلع والخدمات المنتجة فإن:

$$\begin{aligned} \text{قيمة ما يباع في مجتمع ما} &= \text{قيمة ما يشترى في ذلك المجتمع} \\ \text{الحجم المادي للسلع} \times \text{أسعارها} &= \text{عدد النقود المملوكة في عدد مرات الشراء} \\ \text{الإنتاج والخدمات} \times \text{مستويات الأسعار} &= \text{كمية النقود} \times \text{سرعة تداولها.} \end{aligned}$$

تتطوي النظرية على عدة إفتراضات منها:²

- ✓ الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط في التبادل.
 - ✓ ثبات الحجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل
 - ✓ إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة.
 - ✓ هناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار.
- إن أهمية النقود تكمن في عملية التبادل وإتمام المعاملات، لذلك فإن الطلب على النقود ما هو إلا دالة تعتمد على حجم هذا التبادل وقد صاغ فيشر هذه العلاقة على النحو التالي:

$$MV = PT$$

M: تمثل الكتلة النقدية في التداول

V: تمثل سرعة الدوران

P: تمثل مستوى الأسعار

T: تمثل حجم المعاملات المنجز

ث أدخل النقود المصرفية في

التبادل:

$$MV = M'/V' = PT$$

حيث:

M': النقود القانونية

V': سرعة تداولها

M: النقود المصرفية

V: سرعة تداولها

¹: أكرم حداد، مشهور هذلول، "النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص: 104.

²: عبد المطالب عبد الحميد، "السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 42-43.

وقد افترض فيشر ثلاثة فرضيات تجعل من المتغيرات في مستوى الأسعار ثابتة للتغيرات في الكتلة النقدية (بمعنى أن الإرتفاع في الكتلة النقدية يؤدي إلى إرتفاع في مستوى الأسعار) في المدى القصير وهي:
أولاً: ثبات سرعة دوران النقود V في المدى القصير.

ثانياً: ثبات الإنتاج الحقيقي في المدى القصير مما يعني ثبات حجم المعاملات T
ثالثاً: أن السلطة النقدية تتحكم في الكتلة النقدية من خلال التحكم في القاعدة النقدية.
وبالتركيز على سرعة دوران النقود، فإنه يمكن القول أن تحليل فيشر يبحث في تحديد كمية النقود الضرورية في الإقتصاد لإتمام حجم معين من المعاملات وليس تحديد كمية النقود المرغوبة من طرف الجمهور. إن النظرية الكمية للنقود، تبين بوضوح العلاقة السببية وإتجاهها. تتطوي هذه العلاقة على أن التغير في كمية النقود سوف يحدث آثاره بالكامل على المستوى العام للأسعار.

والهدف من M و M' هو توضيح أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات وكل عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الأسعار، وبالتالي، فإن النقود محايدة ما يجعل السياسة النقدية عند الكلاسيك سياسة محايدة. ويتمثل دورها في خلق النقود لتسهيل المبادلات أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها. وقد واجهت هذه النظرية إنتقادات أهمها:

- تجاهل أثر أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار؛
- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود؛
- الإهتمام بوظيفة وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى؛
- إفتراض أن الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة ولا تتغير نتيجة عوامل أخرى.

ثالثاً: صيغة الأرصدة النقدية (معادلة كامبريدج)

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الإنجليزي ألفرد مارشال أحد المفكرين الكلاسيك، وجاءت نظريته استكمالاً لنظرية المبادلات لفischer. حيث تنظر هذه النظرية إلى التعود على أنها جزء من ثروة الأفراد ويحتفظون بها لغاية الاحتياط، ولأن النقود تحتزن كقوة شرائية فلا خوف من أن تكتنز لفترة طويلة أو قصيرة وبالتالي فإن هذه الصيغة بحثت في دوافع (الاحتياط) للطلب على النقود.

إشتق مارشال وزملاءه نظريتهم من صيغة المبادلات لفischer والتي افترض فيها أن:

$$M \times V = p \times y$$

فإذا قسمنا طرف المعادلة على (V) نجد:

$$m = \frac{1}{V} \times (py)$$

وعندما يكون سوق النقد في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي تلك المطلوبة، نستطيع

إستبدال M بـ Md وبإستبدال مقلوب السرعة $(1/V)$ بالزمن K وبالتالي تصبح المعادلة¹

$$Md + k = py$$

¹: أكرم حداد، مشهور هذول، مرجع سبق ذكره، ص ص: 105-106.

Md: الطلب على النقود

K: السيولة المحتفظ بها

Y: الدخل النقدي

P: المستوى العام للأسعار

وبما أن k ساكنة (لأنها مقارب السرعة والسرعة ساكنة حسب التحليل الكلاسيكي) فإن مستوى المبادلات المتولدة كنسبة ثابتة عن الدخل الإسمي تتحدد بكمية النقود التي يطلبها الأفراد للاحتفاظ بها، ولكن ما الذي يحدد مقدار هذا الجزء من الدخل الذي سيحتفظ به؟

إن النسبة k والتي سيحتفظ بها على شكل نقود لغاية الاحتياط تتوقف على العوامل التالية:

أ- كلما كانت توقعات الأفراد متفائلة كلما كان احتفاظهم بـ k أقل

ب- كلما زادت ثروة الأفراد زادت k

ت- مستويات الأسعار كلما انخفضت القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية كلما كان علينا أن نزيد من k وذلك لأن القوة الشرائية ليست ثابتة وبالتالي سيرغب الأفراد في زيادة الأرصدة النقدية لديهم لكي يعيدوا التوازن مع إرتفاع الأسعار.

ونلاحظ أن k معكوس V:

$$k = \frac{m}{py} \quad v = \frac{(py)}{M}$$

وهنا يعني أنه كلما زادت الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها كلما قلت سرعة تداول النقود والعكس صحيح.

رابعا: تقييم النظرية النقدية التقليدية

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أول النظريات التي حاولت تفسير المستوى العام للأسعار والعوامل المؤثرة في تغيراته إلا أنها واجهت بعض الانتقادات كغيرها من النظريات والتي يمكن حصرها فيما يلي¹:

- قصور فروض النظرية في الكثير من النواحي مثل عدم واقعية فرضية ثبات حجم الإنتاج الحقيقي فيه، وأثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية عدم صحة هذه الفرضية وأكدت بأن الإنتاج لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل التام، كما لا توجد قوى خفيفة تعيد الاقتصاد إلى حالة توازن؛
- تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار، واعتبار سعر الفائدة ظاهرة حقيقية تتحدد في سوق السلع والخدمات من خلال التوازن بين الاستثمار والادخار؛
- عدم واقعية ثبات سرعة دوران النقود، حيث يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات، كما يمكن أن تتغير كذلك نتيجة تغير ظروف السوق كالكساد والرواج. وإذا كانت سرعة دوران النقود غير ثابتة فإن زيادتها

¹: إسماعيل محمد هاشم، "النقود والبنوك"، المكتبة العربية الحديث، الإسكندرية، 2005، ص ص: 129-131.

سوف يكون لها نفس تأثير زيادة الكتلة النقدية. وهذا ما يحدث زيادة في المستوى العام للأسعار حتى مع ثبات كمية النقود؛

- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك، وإنما اكتفت بتبيان كيفية تغير المستوى العام للأسعار بناءً على تغيرات الكتلة النقدية؛
- افتراض أن الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة، ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى وهذا غير صحيح؛ فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفضل موسم زراعي، أو ندرة سلعة ما أو ارتفاع الطلب عليها؛
- الاهتمام بوظيفة واحدة فقط للنقود والمتمثلة في وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى، التي تطلب النقود من خلالها لذاتها؛

رغم هذه الانتقادات إلا أن لهذه النظرية عدة إيجابيات متمثلة فيما يلي:

- وفقت هذه النظرية إلى حد بعيد في استعمال العلاقات الرياضية والتمثيلات البيانية في التعبير عن المفاهيم والظواهر الاقتصادية، وهذا ما سهل فهم هذه النظرية؛
- قامت هذه النظرية بتفسير الظواهر الاقتصادية في إطارها الواقعي آنذاك، كما قامت بدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية من خلال بيان تفاعل المتغيرات الاقتصادية الموجودة؛
- استطاعت النظرية الكمية للنقود أن تشد الانتباه إلى بعض الكميات الكلية الهامة والتي تعكس النشاط الاقتصادي مثل: كمية المبادلات وكمية النقود كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها.

المطلب الثاني: النظرية الكنزوية

أولاً: أسس ومبادئ النظرية الكنزوية

لقد ظهرت النظرية الكنزوية كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929، أي " أزمة الكساد الكبير" التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك، وأن بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفق ما تصدره البنوك المركزية من عملة، وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من ائتمان وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالأستثمار والتشغيل والنتاج الكلي.

ويمكن القول أن مختلف الأسس والمبادئ التي اعتمدت عليها هذه النظرية كانت مناقضة لمبادئ النظرية الكلاسيكية التي عجزت عن تفسير الأزمة الاقتصادية العالمية، ويمكن تلخيص هذه المبادئ في ما يلي:

- رفض كينز فروض الكلاسيك والتي تنص على أن المجتمعات تسودها حالة من التشغيل التام عند التوازن الكلي، حيث أن هناك حالة من التشغيل التام نتيجة لتقلبات كمية عناصر الإنتاج، وقد يحدث التوازن الكلي في حالة التشغيل التام؛

- أهمية تدخل الدولة لتنظيم ومراقبة الاستثمار بصفة مؤقتة، حيث يرى كينز أنه ليس من الضرورة تحقيق المصلحة الخاصة يؤدي إلى تحقيق المنفعة العامة؛
- تدخل الدولة من خلال السياسات الاقتصادية يعمل على تحقيق مصلحة المجتمع ككل؛
- إن أسباب البطالة في المجتمع ليس العمال، وإنما رجال الأعمال حيث ترجع البطالة إلى عدم كفاية الاستثمارات أي أن البطالة الإجبارية وليست اختيارية كما يرى الكلاسيك؛
- الاستهلاك هو الذي يعمل على زيادة وتشجيع الاستثمار وليس الادخار، حيث أن الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج بينما يؤدي انخفاضه إلى حالة من الركود؛
- عدم صحة فكرة التشغيل التام، حيث أثبت كينز بأن الاقتصاد في الغالب يكون في حالة التشغيل الناقص، أما حالة التشغيل التام فهي حالة متطرفة نادرة التحقيق؛
- عدم صحة فرضية مرونة الأجور والأسعار، خصوصا الأجور في اتجاهها التنازلي، حيث في الواقع العملي لا ننتظر انخفاض الأجور حسب الطلب والعرض على اليد العاملة، إذ هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا على الأجور كما طالب النقابات العمالية وكذا انخفاض القدرة الشرائية؛
- عدم صحة قانون "ساي" للأسواق وفكرة العرض يخلق الطلب عدم سريان قانون ساي، كما أكد كينز العكس أي أن الطلب هو الذي يخلق العرض وهذا المبدأ أقرب للواقع إذ أن المنتجون لا ينتجون سلعة ما إلا كان هناك طلب عليها؛
- انتقاد فكرة سعر الفائدة ظاهرة حقيقية (مرتبطة بسوق السلع والخدمات يتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار) وإثبات بأنه مرتبط بسوق النقد (يتحدد في السوق النقدي حسب العرض والطلب على النقود)؛
- إدخال مفهوم الطلب الفعال للتحليل الاقتصادي الكلي والذي يعني به طلب القروض بالقدرة الشرائية، على خلاف الطلب العادي الذي يتميز بالرغبة فقط في الشراء إذ يرى بعض الاقتصاديين بأن الطلب الفعال هو ثمن الطلب الذي يتساوى فعلا مع العرض الكلي في حالة التوازن ومنه:¹

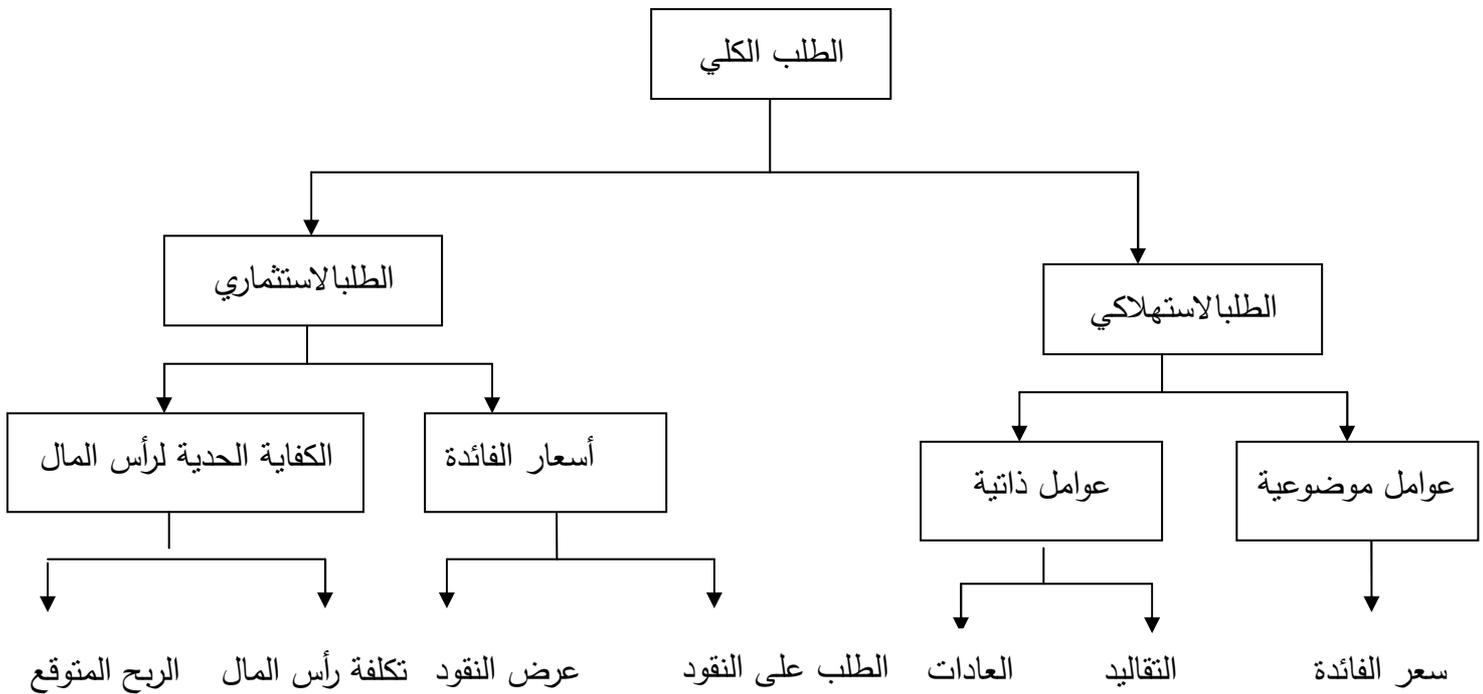
$$\text{الطلب الكلي الفعال} = \text{الإنفاق الكلي الفعلي} = \text{الدخل الوطني}$$

يمكن إدراك عمل النموذج الكينزي من خلال الطلب الكلي الفعال، حيث قسم كينز الطلب الكلي إلى الطلب الاستهلاكي، والطلب الاستثماري؛ فالطلب الاستهلاكي تتحكم فيه عوامل موضوعية كالدخل المتاح لدى العائلات والعلاقات بينهما علاقة طردية وكذا سعر الفائدة سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك من طرف العائلات ويزيد من مدخراتهم، كما تتحكم في الطلب الاستهلاكي عوامل ذاتية مرتبطة بالعادات والتقاليد التي تعودت عليها العائلات في عملية الاستهلاك مثل أنواع السلع المستهلكة وكذا كمياتها أما الطلب الاستثماري فيتحكم فيه عاملين رئيسيين ومرتبطين ببعضهما البعض وهما سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، حيث يتأثر

¹: مصطفى رشدي شيحة، "الاقتصاد النقدي المصرفي"، الدار الجامعية الإسكندرية، 1985، ص: 549.

الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية، إذ كلما ارتفع سعر الفائدة يتجه الأفراد إلى إيداع أموالهم بدلا من استثمارها في القطاع الحقيقي والعكس في حالة ارتفاع سعر الفائدة، أما بالنسبة لعلاقة الكفاية الحدية لرأس المال والاستثمار فهي علاقة طردية حيث كلما ارتفعت مردودية الاستثمار كلما شجع على زيادة الاستثمار والعكس صحيح. وبذلك يمكن القول بأن صاحب رأس المال يتخذ قرار استثماريا اقتصاديا بناء على مقارنة سعر الفائدة أكبر من الكفاية الحدية لرأس المال، فيتجه إلى إيداع أمواله في البنوك بدلا من استثمارها في القطاع الحقيقي، والعكس في حالة ما إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة فيتجه صاحب رأس المال إلى الاستثمار لأنه يكون أكبر مردودية من البنوك ويلخص في التمثيل البياني التالي:

الشكل (01): آلية عمل النموذج الكنزي من خلال الطلب الفعال



المصدر: بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 36.

ثانيا: فرضيات النظرية النقدية الكنزية

من خلال الأسس والمبادئ العامة للنظرية الكنزية يمكن استنتاج أهم الفرضيات التي بنى عليها كينز نموذجها في الاقتصاد النقدي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إعتبر كينز أن النقود ليست وسيلة للتبادل فقط، وإنما تعتبر كذلك كمخزن للقيمة، وهذا ما أدى بكينز إلى دراسة دوافع الطلب على النقود؛
- إعتبر النقود عاملا مؤثرا في النشاط الاقتصادي الحقيقي عكس الكلاسيك الذين اعتبروا النقود حيادية بالنسبة للنشاط الاقتصادي الحقيقي.

- انتقد الآلية الميكانيكية بين حجم الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، فهو يرى بأنه حتى ولو كان هناك أثر لزيادة الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار لزيادة الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار فلا يكون بنفس النسبة، وإنما بنسبة أقل والتأثير الآخر يكون على حجم الإنتاج إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل غير الكامل؛
- إعتبر النقود عاملاً مؤثراً في النشاط الاقتصادي الحقيقي عكس الكلاسيك الذين اعتبروا النقود حيادية بالنسبة للنشاط الاقتصادي الحقيقي.
- انتقد الآلية الميكانيكية بين حجم الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، فهو يرى بأنه حتى ولو كان هناك أثر لزيادة الكتلة النقدية على المستوى العام للأسعار فلا يكون بنفس النسبة وإنما بنسبة أقل والتأثير الآخر يكون على حجم الإنتاج إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص؛
- إعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية وليست ظاهرة حقيقية، حيث يتحدد سعر الفائدة في السوق النقدي بتساوي الطلب على النقود مع عرض النقود، عكس الكلاسيك الذين يرون بأن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية ويتحدد بتساوي الاستثمار والإذخار؛
- عالج كينز الطلب على النقود من خلال نظرية تفضيل السيولة، حيث يرى بأن النقود تطلب لثلاثة أغراض مهمة والمتمثلة في المعاملات والاحتياط بالإضافة إلى المضاربة. عكس الكلاسيك الذين يرون أن النقود تطلب لدافع المعاملات والاحتياط (وسيلة لتبادل فقط).

ثالثاً: النموذج النقدي وفق النظرية الكنزوية

لقد عالج كينز الجانب النقدي من الاقتصاد بالتطرق إلى دراسة جانبين مهمين في الإقتصاد النقدي هما: العرض النقدي ومحدداته، الطلب النقدي ومحدداته. تم التوصل إلى حالة التوازن من خلال تساوي العرض مع الطلب.

عرض النقود: يعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج $M_0 = M$ ويرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي، ويحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي.¹

1- **الطلب على النقود:** لقد وضع كينز في نظريته العامة "الدوافع النفسية للسيولة" أن رغبة الأعوان الاقتصاديين في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى أن النقود تعد بمثابة الأصل الأكثر سيولة. ولقد وضع أيضاً كينز كذلك بأن الأعوان الاقتصاديين يطلبون النقود لأنهم بحاجة إليها، وذلك لثلاثة دوافع رئيسية والمتمثلة في دافع المعاملات، دافع الاحتياط، ودافع المضاربة.

¹: محمد حمدي إبراهيم لمسلماتي، "التوازن النقدي في إقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الإقتصاد المصرفي وإقتصاديات بعض الدول"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (غير منشورة) لجامعة عين الشمس، القاهرة، 2003، ص 39.

1-2- الطلب على النقود بدافع المعاملات:

ونقصد به احتفاظ الأعوان الاقتصاديين بجزء من الأرصدة النقدية قصد تلبية مختلف معاملاتهم اليومية، وبالتالي، فمن المنطقي أن يتأثر هذا النوع من الطلب على النقود بمستوى الدخل الذي يتقاضاه هؤلاء الأعوان الإقتصاديين. ولقد تكلمت النظرية الكلاسيكية على هذا الدافع إلا أنها اعتبرت الدافع الوحيد للطلب على النقود، ويعتبر دافع المعاملات والذي يرمز له بالرمز M^{dt} أكثر الدوافع شيوعاً، ومرتبطة بشيوع وظيفة النقد التاريخية وهو دافع هام في تحفيز الأعوان الاقتصاديين للاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة.

واعتقد كينز بأن دافع المعاملات يتناسب مع الدخل (Y) وذلك في فترة قصيرة يعتبر الدخل أهم عامل مؤثر في الطلب على النقود بدافع المعاملات. ومنه يمكن كتابة دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات من الشكل:¹

$$M^{dt} = f(y)/f(Y) > 0$$

أي أن العلاقة بين الدخل والطلب على النقود وبدافع المعاملات علاقة طردية ويتوقف الطلب على النقود من أجل المعاملات بشكل أساسي على مبلغ الدخل وطول فترة الدفع، حيث كلما ارتفع الدخل (أو طالت مرحلة الدفع) كلما زاد الطلب على النقود لغرض المعاملات. وعلى أساس ذلك يمكن اعتبار الطلب على النقود من أجل المعاملات M^{dt} كدالة خطية موجبة لـ Y في الدخل النقدي Y كما يلي:²

$$M^{dt} = l + (y) \dots \dots \dots (3. b)$$

حيث أن:

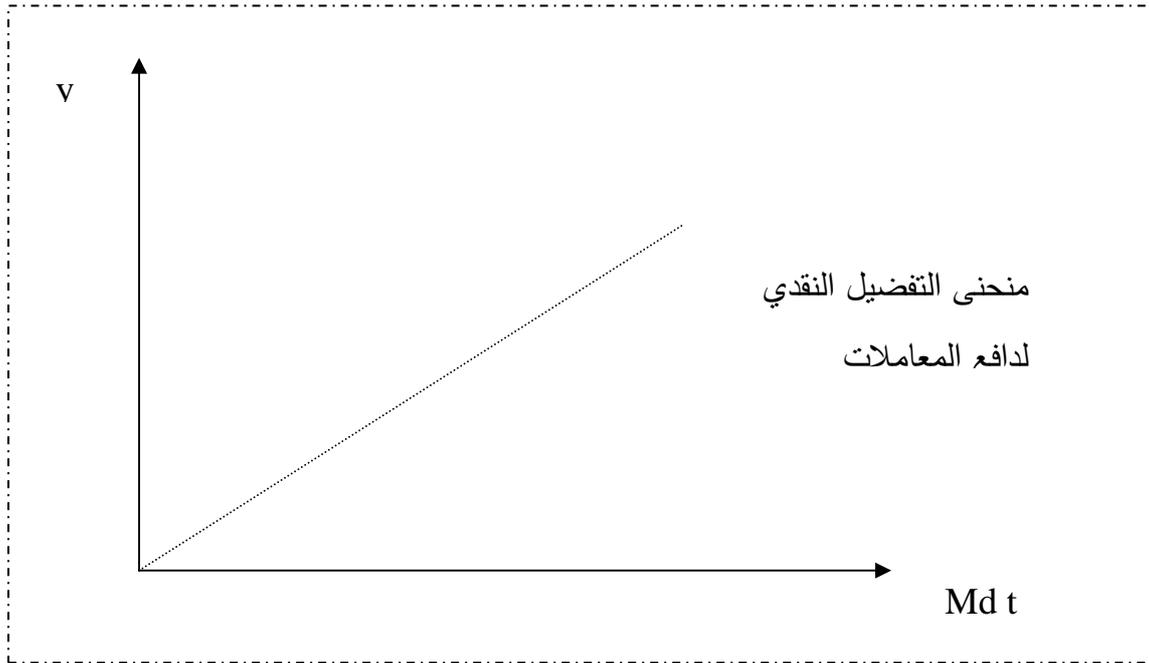
$$\frac{\partial M^{dt}}{\partial Y} > 0$$

أي أن العلاقة بين الدخل والطلب على النقود بدافع المعاملات علاقة طردية وعليه يمكن تمثيل هذه الدالة بيانياً كما يلي:

¹: عبد القادر خليل، " مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي "، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 286.

²: الطاهر لطرش، " الإقتصاد النقدي والبنكي "، ديوان المطبوعات الجامعية 01، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2013، ص: 77

الشكل رقم (02): منحى تفضيل السيولة بدافع المعاملات عند كينز



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما ورد من تحليل.

2-1- الطلب على النقود بدافع الاحتياط:

كثيرا ما يحتفظ الأعوان الاقتصاديون بأرصدة نقدية سائلة لغرض تغطية بعض المصاريف المستقبلية الطارئة وغير متوقعة، فالأفراد يحتفظون بهذه الأرصدة النقدية لمواجهة مصاريف المرض، فقدان العمل، مواجهة الظروف غير متوقعة تتطلب مصاريف معتبرة. أما أصحاب المشاريع فيحتفظون بأرصدة نقدية لغرض الاحتياط لأجل مواجهة ما قد حدث من كوارث و طوارئ تتطلب القيام بنفقات طارئة متعلقة بالإنتاج، وكذلك الاستفادة من عقد الصفقات رابحة في المستقبل. ويتوقف الطلب على النقود بدافع الاحتياط على الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

- طبيعة الفرد والظروف النفسية المحيطة به: ففي فترات الرخاء قد يتفعل الفرد فيقل طلبه على النقود بدافع الاحتياط أما في فترات الكساد قد ينتشام فتزداد حاجته للنقود للاحتفاظ بها خوفا من التقلبات في المستقبل.¹
- درجة نمو وتنظيم السوق رأس المال: أي مدى إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى نقود، فكلما كانت إمكانية الحصول على ائتمان من هذا السوق الكبيرة وكان تحويل الأوراق المالية من أسهم وسندات إلى نقود أمرا سهلا وبسرعة قلت الحاجة إلى الاحتفاظ بأرصدة نقدية لمواجهة الطوارئ.
- درجة التأكد السائد في المجتمع: فمثلا فترة الأزمات يزيد الإقبال على الاحتفاظ بالنقود بغرض الاستفادة لمواجهة الاحتمالات المختلفة التي قد تحدث في المستقبل.²

¹: محي الدين الغريب، " اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الهناء للطباعة، القاهرة، مصر، 1971، ص:221.

²: فوان هاشم عوض، " اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص:998.

- مداستقرار ظروف قطاع الأعمال: كلما كان الطلب على المنتجات التي يقوم بإنتاجها مشروع معين متطلبات بغرض مواجهة الطوارئ بعكس الحال لما يكون الطلب على هذه المنتجات مستقر.¹

وبما أن مختلف العوامل المذكورة سابقا تتغير على المدى الطويل فإن الطلب على النقود بدافع الإحتياط من

$$M^{dt} = g(y)/g'(y) > 0$$

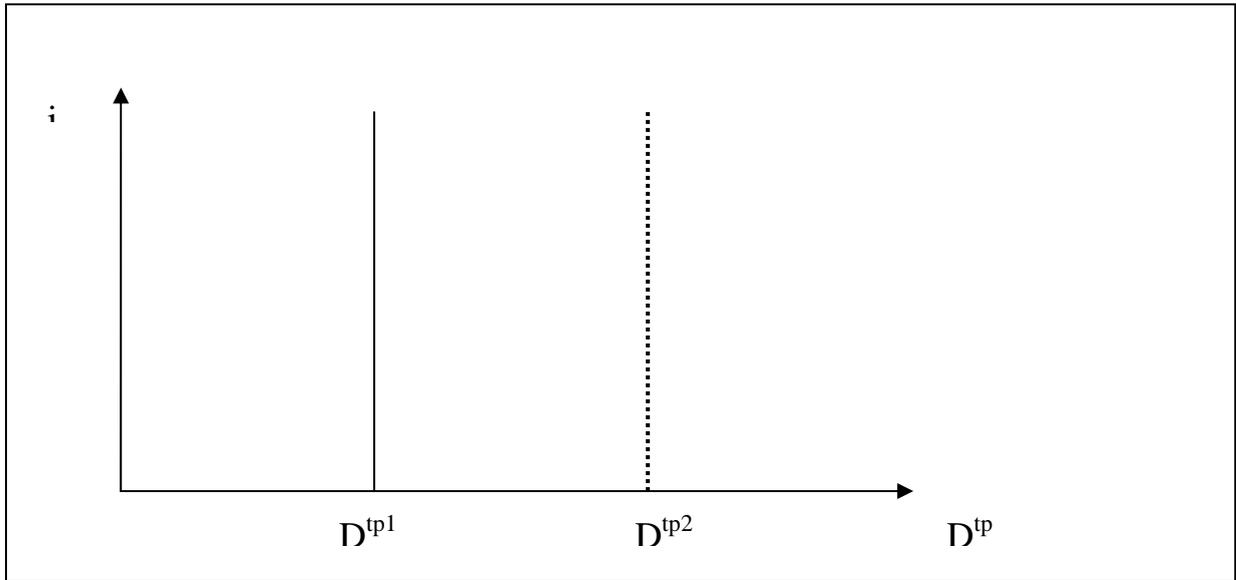
الشكل:

إن الطلب على النقود بدافع المعاملات وكذا الطلب على النقود بدافع الإحتياط لهما نفس المتغير المتمثل في الدخل، وعليه يمكن دمج الدالتين في دالة واحدة وتكون كما يلي:

$$M^{dpt} = f(y)/f'(y) > 0$$

إن الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط لع علاقة طردية مع الدخل المتحصل عليه من طرف الأعوان الاقتصاديين. أما بالنسبة لسعر الفائدة فلا علاقة له بهذا الطلب، وبالتالي، يمكن رسم التمثيل البياني الخاص بعلاقة سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط كما يلي:

الشكل رقم (03): منحنى سعر الفائدة بالطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط عند كينز



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما ورد من تحليل.

من خلال الشكل نلاحظ أن تغيرات سعر الفائدة (i) لا يؤثر في الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط (D^{TP}) لأن المنحنى عمودي وبالتالي الميل مساو للصفر، ولكن تغيرات الدخل مثلا بالزيادة ستنتقل منحنى الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط من (D^{TP1}) إلى (D^{TP2}) أي ينتقل المنحنى إلى اليمين والعكس في حالة انخفاض الدخل ينتقل المنحنى إلى اليسار.

¹: " صبحي تادريس قريصة، " النقود والبنوك"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1986، ص: 26.

2-3- الطلب على النقود بدافع المضاربة:¹

- تعني المضاربة بمفهومها الواسع تحيين الفرص السانحة والتصرف بطريقة للحصول على الربح الذي يمثل الفرق بين السعيرين (أي السعر الحالي وسعر المضاربة الذي يكون مستقبلي) لسلمة موضوع المضاربة.
- حسب كينز فالمضاربة تعني القيام بتوقعات عن حركة معدل الفائدة اتجاه الأصول المالية ومن ثم التنبؤ بتغيرات قيمة هذه الأصول.
 - لقد قسم كينز الأصول التي يمكن أن تستخدم كمخزون لثروة إلى نوعين النقود و"السندات" حيث إعتبر أن النقود كأصل سائل كامل السيولة لا يعطي عائدا (العائد المادي على النقد = 0). وأما العائد على السندات فيتكون من الفائدة النقدية على السند بالإضافة إلى المكسب الرأس مالي المحتمل على السند.
 - تتم المضاربة من خلال أربعة عناصر هي: سعر الفائدة، قيمة السند، صاحب النقد، صاحب السند حيث ترتفع أو تتخفف قيمة السند قصد القيام بالمضاربة، فإنه شديد الحساسية لسعر الفائدة ويرتبط به عكسيا. ولذلك يرى كينز بأن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتحدد بالدرجة الأولى بسعر الفائدة بالإضافة إلى عوامل أخرى كتقلبات الأسواق المالية والنقدية، طول المدة، النشاط الاقتصادي... إلخ. ومن خلال ما سبق يمكن كتابة دالة الطلب على النقود بدافع المضاربة كما يلي:

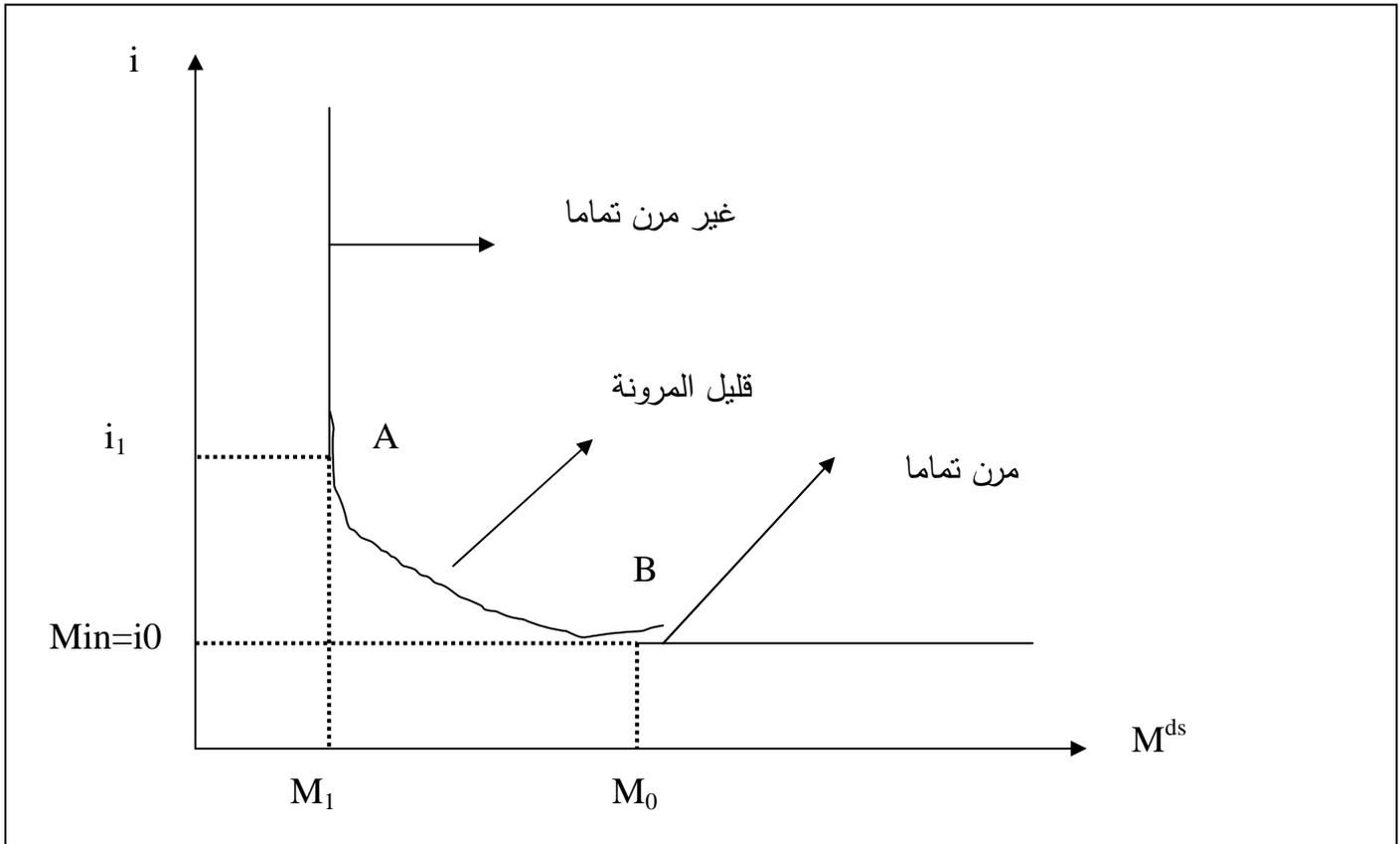
$$M^{da} = f(i)/f'(i) < 0$$

هي العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود بدافع المضاربة ليست علاقة مباشرة، حيث في بداية تغيير سعر الفائدة تؤدي إلى تغيير قيمة السند (العلاقة بينهما علاقة عكسية) تم تغيير قيمة السند هي التي تؤدي إلى تغيير الطلب على النقود بدافع المضاربة (العلاقة بينهما علاقة طردية).

إن تغيير سعر الفائدة له حالتين متطرفتين وهما: حالة الانخفاض الشديد لسعر الفائدة مما يؤدي إلى إرتفاع كبير جدا في الطلب على النقود بدافع المضاربة. ويصبح عندها كل الأصول المالية ذات سيولة تامة (مصيدة السيولة) حيث يصبح كل الأعوان الاقتصادية يفضلون النقود في شكلها السائل. أما في الحالة الثانية فهي الإرتفاع الكبير لسعر الفائدة مما يؤدي إلى الانخفاض الشديد للطلب على النقود بدافع المضاربة ويؤول إلى الصفر. وعلى ضوء ما سبق يمكن تمثيل منحنى الطلب على النقود من أجل المضاربة كما يلي:

¹ عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص : 289.

الشكل رقم (04): منحني الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على ما ورد من معلومات سابقة.

يمكن شرح منحني الطلب على النقود بدافع المضاربة من خلال ثلاث مستويات مع وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة (i) والطلب على النقود M^{ds} ، وذلك من:

المستوى الأول: منحني M^{ds} : غير مرن تماما وذلك عندما يكون سعر الفائدة في أقصى قيمة له ويكون سعر السندات في أدنى قيمة له، وهنا يعتمد المتعاملون على شراء هذه السندات وبالتالي يصبح الطلب على النقود بدافع المضاربة صغيرا جدا ويؤول إلى الصفر ولكن لا يساوي الصفر لأنه من غير المعقول أن يتخلى المتعاملون على كامل سيولتهم، أي أن $0 \leftarrow M^{ds} \leftarrow \infty + \leftarrow i$

المستوى الثاني: منحني M^{ds} مرن تماما، وذلك عندما يكون سعر الفائدة في أقصى قيمة له ويكون سعر الفائدة منخفضا جدا عند قيمة i_0 وهنا يرتفع سعر السندات إلى أقصى قيمة له، مما يجعل الأعوان الإقتصاديون يبيعون كل سنداتهم وبالتالي، يزيد الطلب على النقود لأجل المضاربة إلى أقصى قيمة له ويصبح تفضيل السيولة لا نهائيا وهذا ما يعرف بمصيدة السيولة (فح السيولة).

المستوى الثالث: منحني M^{ds} قبل المرنة وهي الحالة الوسيطة أي تكون العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود بدافع المضاربة.

رابعاً: تقييم النظرية الكنزوية:

كما هو معروف لكل نظرية اقتصادية جوانب إيجابية وجوانب سلبية والنظرية بالرغم من أنها عالجت أكبر أزمة اقتصادية عالمية (1929) إلا أنها تخلو من الانتقادات وفي هذا الصدد سنركز على الجانب النقدي فقط.¹

1- إيجابيات النظرية الكنزوية:

كانت للنظرية النقدية عدة إيجابيات والتي انعكست على حل الأزمة الاقتصادية العالمية، وأهم هذه الإيجابيات ما يلي:

- انتقاد معظم مبادئ النظرية الكلاسيكية والتي لم تستطع لا تفسير ولا حل الأزمة الاقتصادية العالمية؛
- تمييز التحليل الكنزي بالربط بين السوق النقدي والسوق الحقيقي وأثبت بأن النقود ليست حيادية كما يرى الكلاسيك وإنما يمكن من خلالها التأثير على الإنتاج الحقيقي بزيادة الكتلة النقدية في حالة انكماش؛
- الربط بين النظريات الاقتصادية والممارسات الاقتصادية حيث كانت نظريته نظرية معالجة عكس الكلاسيك التي كانت نظريتهم وصفية للاقتصاد فقط؛
- إعطاء تفسيرات أخرى لارتفاع المستوى العام للأسعار، عكس الكلاسيك الذين كانوا يرون بأن زيادة الكتلة النقدية هي السبب الوحيد في ارتفاع المستوى العام للأسعار؛
- إدخال أدوات جديدة للتحليل الاقتصادي وخاصة التحليل الاقتصادي الكلي الذي أدخل فيه أسلوب البحث الإحصائي والاقتصاد القياسي؛
- إهتم بسعر الفائدة وقام بتحليل أثاره في الاقتصاد النقدي واستعماله كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية عكس الكلاسيك الذين يرون بأن سعر الفائدة هو ظاهرة حقيقية وتحدد بتساوي الاستثمار مع الادخار.

2- انتقادات النظرية النقدية الكنزوية:

لقد تعرضت النظرية الكنزوية لعدة انتقادات وذلك من طرف النقديين بزعامة فريدمان، وسنتطرق في هذا المقام إلى بعض الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

- رغم أن النظرية الكنزوية ساهمت بشكل كبير في الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، إلا أن ذلك لم يشفع لها من الانتقاد حيث كون أن النظرية الكنزوية معالجة يعتبر أمراً سلبياً، وذلك لأن كل اهتمام كينز كان كوجه لمعالجة الانكماش، وهذا ما أدخل الاقتصاد العلمي في التضخم بعد السبعينات؛
- اهتم كينز بجانب الطلب على النقد، وأهمل نوعاً ما جانب العرض باعتباره يتحدد من طرف البنك المركزي واعتمد على تحفيز الطلب الكلي من خلال زيادة القدرة الشرائية من خلال زيادة الكتلة النقدية وهذا ما أحدث الأزمة لاحقاً (أزمة الكساد التضخمي).
- نظرية كينز كانت متميزة بدرجة كبيرة، حيث رفع معظم أفكار المدرسة الكلاسيكية وناقضها وهذا ما جعل تحليله متطرفاً لاتجاه واحد والمتمثل في معالجة الأزمة فقط؛

¹: أحمد صنف، " الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال"، محاضرات موجهة لطلبة علوم الإقتصاد وعلوم تسيير، البويرة، 2016، ص ص:

- لم يشير كينز إلى التغيرات في مستوى الدخل التي تؤثر على سعر الفائدة لأن سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقود مع الطلب عليها لأغراض السيولة، وبالتالي، من الصعب تحديد الطلب على النقد لأغراض السيولة دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر على الطلب على النقود للأغراض المختلفة التي ذكرها كينز؛¹

- عالجت النظرية الكينزية سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم تتناوله في الأجل الطويل مما يعني بأن النظرية الكينزية ستاتيكية ولست ديناميكية.²

بالرغم من الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية إلا أن ذلك لا يقلل من قيمتها وإنما هذه الانتقادات كانت نتاج لتطور الفكر الاقتصادي ومحاولته الوصول للأفضل وهذا لمسيرة الأوضاع الاقتصادية السائدة في كل فترة.

المطلب الثالث: نظرية فريدمان (Friedman)

ظهرت نظرية أخرى تفسر التقلبات الاقتصادية وهي النظرية النقدية الكمية الحديثة التي عرفت بمنهج شيكاغو أو النقديون التي ظهرت منذ نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين بزعامة (M.Friedman). هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزى التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات.

ويؤكد على ذلك (فريدمان) بأنه لم يحدث قط أن وقعت قط حادثة تغيرت فيها كمية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج بدون أن تصطب معها تغييرا في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا وفي الاتجاه نفسه، وأن معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وأن حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو عرض النقد.

أولا: نظرية الطلب على النقود عند فريدمان

تعرف نظرية الطلب على النقود عند فريدمان بالنظرية الكمية المعاصرة، والتي تهتم بتحليل جانب الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكنزي. حيث يرى فريدمان أن دوافع الطلب على النقود تتطلب دراسة وتحليل مفهوم الثروة والأسعار والعوائد من الأشكال وتقوم النظرية الكمية المعاصرة على الافتراضات التالية:³

- ✓ استقرار دال الطلب وأهميتها؛
- ✓ رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود؛
- ✓ إستقلال كمية النقود (عرض النقود) عن الطلب على النقود؛
- ✓ يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات؛

¹: ناظم محمد نوري الشمري، " النقود والمصارف والنظرية النقدية "، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص: 316.

²: نفس المرجع، ص: 317.

³: عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

✓ الطلب على النقود غير حساس للتغيير في سعر الفائدة؛

✓ التغييرات في الإنفاق الكلي يمكن تفسيرها مباشرة بالتغيرات في كمية النقود.

ثانيا: محددات الطلب على النقود عند فريدمان:

ويتوقف الطلب على النقود في تحليل فريدمان على ثلاثة عوامل أساسية هي:¹

- عامل الثروة الذي يحدد الحد الأقصى للنقود المحتفظة بها.
- مردودية أو عائد النقود بالنسبة لعوائد الأصول المالية الأخرى أو الحقيقية التي يمكن أن تكون شكل من أشكال الثروة؛
- أذواق وتفضيل الحائزين على الأصول أي الأفراد مفهوم الثروة حسب النظرية يمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل، فالنقود هي جزء من الثروة وهي أصل من أصولها تعطي عائداً يتمثل في الراحة والأمان. حيث تمثل سلعة رأسمالية أو عنصراً من عناصر الإنتاج، أما المكونات الأخرى للثروة فتتمثل في الأصول المالية والنقدية كالأسهم التي تتحدد عوائدها بالأرباح، والسندات التي تحقق عائداً لصاحبها يتمثل في سعر الفائدة، إلى جانب الأصول العينية أو الطبيعية التي يتوقف عائدها على المستوى العام للأسعار، فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري وعائده وهو عبارة عن حاصل ضرب الثروة الكلية في معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة المادية والثروة غير المادية أي البشرية.

ثالثا: دالة الطلب على النقود عند فريدمان

لقد تطورت نظرية الطلب على النقود على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، ولقد افترض أن الأفراد يرغبون بكمية حقيقية من الأرصدة وليس بكمية إسمية، ووفقا لنظرية محفظة الطلب على النقود كما سبق ودرسنا فإن الطلب على النقود (كأصل) يتحدد بحجم ثروة الأفراد وبالعائد المتوقع على الأصول الأخرى من غير النقود بالنسبة للعائد المتوقع على النقود بالنسبة للعائد المتوقع على النقود ويرى فريدمان مثل كينز أن الأفراد يفضلون الإحتفاظ برصيد معين من القيمة الحقيقية للنقود (القوة الشرائية) وعليه فإن الطلب على القيمة الحقيقية للنقود عند فريدمان يتحدد بعدد من العوامل كما توضحها المعادلة التالية:²

$$M d/p = f(yp.rd - rm.re - rm.\pi e - rm)$$

حيث:

Md/p: تمثل الطلب الحقيقي على النقود والذي يتحدد بقسمة كمية الطلب على النقد السائل (Md) على المستوى العام للأسعار (p)

¹: إكرام حداد، مهشورهندلول، مرجع شيق ذكره، ص : 121.

²: على عبد الوهاب نجا، أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، "النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية"، جامعة الإسكندرية، 2018، ص 241-242.

Y_p : تمثل الثروة لدى فريدمان ويتحدد وفقا لفريدمان بالدخل الدائم permanent income وتقاس بالقيمة الحالية للدخول المستقبلية، وللتبسيط تمثل متوسط الدخل المتوقع في المستقبل.

r_m : العائد المتوقع على النقود

r_d : العائد المتوقع على السندات

r_e : العائد المتوقع على الأسهم

π_e : معدل المتوقع للتضخم

المعادلة السابقة توضح معادلة الطلب على النقود لفريدمان، ويتضح من هذه المعادلة أن الطلب الحقيقي على النقود يتغير طرديا مع الدخل الدائم (الثروة) بينما يتغير عكسيا مع تغيير كل من العائد المتوقع على السندات، والعائد المتوقع على الأسهم، كما يتغير عكسيا مع تغيير معدل التضخم المتوقع.

الطلب على أي أصل من الأصول يتغير طرديا مع تغير حجم الثروة للأفراد لذا فإن الطلب على النقود يتغير طرديا مع تغير الدخل الدائم. والذي يرتبط بحجم الثروة وفقا لتحليل فريدمان، ونظرا لأن الدخل الدائم (متوسط الدخل في الأجل الطويل) يكون مستقرا في الأجل القصير، فإن الطلب على النقود سيكون مستقرا أيضا في الأجل القصير وهو ما يعني وفقا لتحليل فريدمان أن الطلب على النقود لا يتغير بدرجة كبيرة في ظل دورات الأعمال سواء في حالة كساد أو حالة إنتعاش. ويتفصيل أكثر فإن الدخل النقدي عادة يتغير بسرعة في الأجل القصير، حيث ينخفض بسرعة في حالات الكساد ويرتفع بسرعة في حالات الزواج، إلا أن متوسط الدخل في الأجل الطويل (الدخل الدائم) عادة يكون مستقرا نسبيا ومن تم فإن الطلب على النقود والذي يتحدد بالدخل الدائم يكون مستقرا أيضا.

رابعا: تقييم النظرية النقدية المعاصرة (فريدمان):

لكل نظرية إيجابيات وسلبيات والنظرية النقدية المعاصرة كغيرها من النظريات أصابت في تحليل بعض الأفكار كما أخطأت في أفكار أخرى. وبذلك سنحاول إظهار أهم الإيجابيات والسلبيات لهذه النظرية والتي نوجزها فيما يلي:

1- إيجابيات النظرية النقدية المعاصرة:

تتميز النظرية النقدية المعاصرة لفريدمان بعدة إيجابيات منها:¹

- تعتبر نظرية فريدمان أكثر عمقا من النظرية النقدية الكلاسيكية، حيث يرى فريدمان بأنه ليس بالضرورة زيادة الكتلة النقدية ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وإنما ستؤدي إلى ارتفاع في الإنتاج كما قر ذلك كينز إلا أن الاختلاف بينهما في السياسة المستعملة لذلك فكينز ركز على السياسة المالية أما فريدمان فركز على السياسة النقدية؛

¹: صبحي نادر يس قريصة، مرجع سابق ذكره، ص: 248.

- أثبت النظرية النقدية المعاصرة بأن التضخم ظاهرة نقدية بحثة موجودة في كل مكان وزمان، وبالتالي يجب إتباع السياسات الاقتصادية الملائمة لضبط الكتلة النقدية بما يتناسب والنتائج الحقيقي.
- توسعت النظرية النقدية المعاصرة في التحليل الاقتصادي من خلال استعمال أدوات إحصائية أكثر دقة من تلك المستعملة في التحليل الكلاسيكي؛
- لم يتحيز مفكري المدرسة النقدية المعاصرة لفكر معين سواء الكلاسيكي أو الكنزي وإنما أخذوا من النظريتين بما يتناسب والتحليل الواقعي لتلك الفترة، ولو أن التحليل النقدي لفريدمان يميل إلى التحليل الكلاسيكي أكثر من التحليل الكنزي،
- إدخال النظرية النقدية المعاصرة عدة بدائل للنقود، حيث اعتبرها أصلاً للنقود وبذلك توسع أكثر في دوافع تفصيل السيولة مقارنة بالنظرية الكلاسيكية (دافع المعاملات فقط) والنظرية الكنزية (دافع والاحتياط، دافع المضاربة).

2- إنتقادات النظرية النقدية المعاصرة:

- تعرضت النظرية النقدية المعاصرة لفريدمان بعدة انتقادات كيفية النظريات التي سبقتها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- إهمال معدل الفائدة حيث يرى فريدمان بأن الطلب على النقود غير حساس لسعر الفائدة وهذا يتناقض والواقع التجريبي؛
 - ضعف الصياغة النهائية لدالة الطلب على النقود Md فبالرغم من أن هذه الصيغة تعطي إضافة لما جاء به الكلاسيك وكثير إلا أنها ذات جانب تحليلي وهي بعيدة نوعاً ما عن التطبيق العملي وذلك إهمالها بعض المتغيرات المؤثر في الطلب على النقود لسعر الفائدة؛
 - صعوبة تطبيق دالة الطلب على النقود عند فريدمان على أرض الواقع وذلك لكثرة المتغيرات المفسرة وتداخلها فيما بينها، فلا يمكن التمييز بسهولة بين لمتغير التابع والمتغير المستقل.

المبحث الثالث: الإطار النظري للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، إذ يمكن من خلال أدوات تحقيق الأهداف الاقتصادية وسنعرض في هذا المبحث مفهوم وأهمية وأدوات السياسة النقدية .

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية:

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعددت التعاريف الخاصة بالسياسة النقدية إلا أنه لا تختلف كثيراً، لكنها تتفق في مجملها حول مبادئ عامة ومن أجل تحقيق أهداف معينة يتم وضعها من طرف البنك المركزي أو السلطة النقدية ويمكن ذكر بعض هذه التعاريف فيما يلي:

تعرف بأنها: "كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومنتزعة".¹

كما تعرف بأنها: "مجموعة من الإجراءات والأحكام التي تتبعها الدولة بغرض التأثير والرقابة على الائتمان بما ينفق وتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية الاقتصادية".² وتعرف بأنها: "تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة النقود- الدخل".

وهناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه الاقتصادي Einziy وهو: «أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي».³

ثانياً: أهمية السياسة النقدية

من أهمية السياسة النقدية ما يلي:⁴

- 1- تنظيم كمية النقود في المجتمع أو ما يعبر عنها بوسائل الدفع المتاحة؛
- 2- جزء من الساسة الاقتصادية الكلية؛
- 3- حل الأزمات الاقتصادية؛
- 4- القضاء على عدم استقرار المستوى العام للأسعار، لتوفير مناخ ملائم للنشاط الاقتصادي؛
- 5- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات؛
- 6- القضاء على البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة النقدية

أولاً: أهداف السياسة النقدية

وتنقسم أهدافها إلى الأهداف الأولية، الأهداف النهائية، والأهداف الوسيطة:⁵

1- الأهداف الأولية

تتضمن الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى تتكون من مجتمعات الاحتياطات النقدية والمجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد.

1-1- مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتضمن هذه المجتمعات القاعدة النقدية، احتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات غير المقترضة.

¹ رجب حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006/، ص175.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في التخزينات والسياسة النقدية، مرجع سابق ذكره، ص110.

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة والنقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بكر، الجزائر، 2005، ص98.

⁴ عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص57.

⁵ صلاح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص124 - 125.

1-2- ظروف السوق

تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية. يعني بشكل عام قدرة المقرض وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى.

2- الأهداف النهائية

إن الأهداف النهائية للسياسة النقدية ليست محل إتفاق من حيث عددها، وفي هذا الإطار يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول النامية يشوبه بعض الغموض، ليس من ناحية التحديد، ولكن من ناحية إمكانية التحقيق فنجد أن هذه لدول تحلق عليها لتحقيق أكثر من هدف. بشكل عام اتجهت البنوك المركزية لاعتماد هدف وحيد للسياسة النقدية وهو استقرار المستوى العام للأسعار.

3- الأهداف الوسيطة

ولتحقيق الأهداف النهائية تحاول السلطات النقدية التأثير على متغيرات وسيطة وذلك نتيجة صعوبة التأثير على المتغيرات النهائية وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:¹

- معدلات الفائدة.
- سعر الصرف.
- المجاميع النقدية.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية

لغرض تحقيق الأهداف المسطرة سواء منها الطويلة أو القصيرة المدى فإن الدولة ممثلة في البنك المركزي يعتمد على استخدام مجموعة من أدوات السياسة النقدية للتأثير والسيطرة على عرض النقود وإدارة جميع الائتمان الممنوح، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية

ينصب عمل الأدوات على التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتمثلة هذه الأدوات فيما يلي:²

- سعر إعادة الخصم.
- عمليات السوق المفتوحة.
- نسبة الإحتياطي القانوني.

¹ فتحي بن لدغة "ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2012، ص 83-91.

² فادية كروي، شهناز بوضبيعة، السياسة النقدية غير التقليدية وإشكالية إدارة التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة، دراسة حالة دور اليريكس خلال الفترة (2005-2015) مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيجل، 2017، ص 21-23.

- سياسة سعر الخصم.
- سياسة سعر الصرف.

2- الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

تعمل هذا الأدوات على الحد من حرية ممارسات المؤسسات المالية لتعمل الأنشطة كما ونوعا ومن أهمها:

- 1- تأطير الائتمان (القروض).
- 2- السياسة الائتمانية للقروض.
- 3- الإقناع الأدبي.

وهناك أدوات أخرى للسياسة النقدية يمكن حصرها فيما يلي:

- التوجيهات والأوامر.
- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.
- أثر الإعلان.

خلاصة :

حاولنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن نظهر المفاهيم والتعاريف المختلفة للنقود باعتبارها وسيلة تبادل بالدرجة الأولى، تعمل على تسهيل المبادلات ومنه تساهم في زيادة فعالية النشاط الاقتصادي وهذا ما توصلنا إليه:

- أن الطلب على النقود هو حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد خلال مدة من الزمن وهو يعبر عن سلوك الأفراد اتجاه يقررونه بالاحتفاظ بالنقود.

- إن أهم النظريات المفسرة للطلب على النقود بدأً بالنظرية الكلاسيكية الكمية يليها النظرية الكينيزية تليها النظرية الحديثة للنظرية الكمية للنقود لفريدمان وتختلف هذه النظريات في تحديد دوافع لطلب على النقود.

- تناولنا مدخل للسياسة النقدية من خلال تعريفها وأهميتها بالإضافة إلى أهدافها وأدواتها.

نتطرق في الفصل الموالي إلى إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1999-2020 انطلاقاً من إصلاحات اقتصادية وأدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة وصولاً إلى تطور العرض النقدي ومكوناته.

الفصل الثاني

إستراتيجية وممارسة السياسة النقدية في الجزائر (1990-2020)

المبحث الأول: إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية (1990م-1993م)

المبحث الثاني: إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية خلال الفترة (1994م-1998م):

المبحث الثالث: إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1999 - 2020

تمهيد:

تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الأخرى نظرا لدورها الجوهري في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي. ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث تقوم السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي بإتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة للسياسة الاقتصادية. وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير على عرض النقدي ومكوناتها بما يتلاءم والظروف الاقتصادية.

كغيرها من دول العالم الثالث، شهدت الجزائر عدة إصلاحات في مجال ممارسة وتنفيذ السياسة النقدية خلال مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق. للوقوف عليها نستعرض المباحث التالية:

- المبحث الأول:** إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 1993.
- المبحث الثاني:** إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994 - 1999.
- المبحث الثالث:** إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1999 - 2020.

المبحث الأول: إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية (1990م-1993م)

على ضوء الأزمة الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي وقامت بعقد مجموعة من الاتفاقيات كخطوة أولى نحو الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**أولاً: اتفاقية الاستعداد الانتمائي****1.1 / اتفاقية الاستعداد الانتمائي الأول لعام 1989م:**

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط في إطار اتفاق التثبيت في 30 ماي 1989. وبالفعل وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق خاصة وقد استخدم المبلغ كليا كسريحة واحدة في 30 ماي 1989م⁽¹⁾.

مع ضرورة الالتزام بالإصلاحات التالية⁽²⁾:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم التمويل المقدم للموازنة العامة؛
 - تحرير الأسعار والسعي لبلوغ معدلات أسعار الفائدة موجبة؛
 - الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- يتضح جليا أن من محاور اتفاق الاستعداد الانتمائي السابق يتضمن التزام الدولة بضرورة التخلي على السياسة المالية التوسعية باعتبارها المصدر الأساسي لارتفاع معدلا التضخم والعجز الخارجي خلال هذه الفترة ومن الطبيعي أن يكون ذلك من خلال تخفيض الاتفاق الحكومي.

2.1 / اتفاقية الاستعداد الانتمائي الثاني لعام 1991م:

تواصلت المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في نهاية 1990. أدت إلى عقد استعداد انتمائي ثاني في جوان 1991م، أكد على أن تحصل الجزائر على قرض بقيمة 403 مليون دولار وهذا بعد تحرير رسالة حسن النية في أبريل 1991م، والتي أكدت فيها الحكومة على ضرورة تجسيد الإصلاحات التالية:⁽³⁾

- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة؛

- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف؛
 - تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار.
- واشترط الصندوق مقابل تقديم التمويل العديد من الشروط يمكنه تلخيص أهمها في:
- تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار؛

(1) الهادي خالدي، "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، 1989م، ص 195.

(2) كحل الراس نوال، "أثر الإصلاحات النقدية في الجزائر على أدوات السياسة النقدية حالة الجزائر (1990م-2014م)"، مذكرة مقدمة

ماستر (غير منشورة) في علوم اقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015، ص 92.

(3) المرجع نفسه، ص ص 92-93.

- المراقبة الكمية للقروض وتحرير سعر الفائدة لإعطاء النقود تكلفتها الحقيقية؛
- القيام بتخفيض سريع للدينار إلى غاية مارس 1991م؛
- توسيع مجال تحرير الأسعار.

وقد تم سحب ثلاثة أفساط التمويل إلا أن القسط الرابع لم يتجه سحبه لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية إلى جانب المعارضة الشديدة من طرف الشركاء الاجتماعيين، وتبني حكومة "بلعيد عبد السلام" لإصلاحات ذاتية تتعارض ومحتوى الاتفاق بين عامي 1992م-1993م. فقد عرفت السياسة المالية توسعا بسبب الظروف المنيية والوضع الأمني الخطير الذي عاشته البلاد آنذاك وزيادة الأجور الحكومية ومخصصات دعم الأسعار (وهذا يتنافى في مع وصفة صندوق النقد الدولي). إلى جانب استمرار تسجيل عجز في ميزات المدفوعات، نتيجة تراجع الصادرات سواء النفطية لانخفاض أسعار النفط إضافة إلى المغالاة في تقييم قيمة الدينار.

ثانيا: قانون النقد والقرض 1990م:

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ 1990م تعكس مباشرة توجيهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي، والتي كانت لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني.

هذه الفترة (1990م-1994م) سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. لكن كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي أنتجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عام 1989م و1991م مع مؤسسات النقد الدولي، التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفقات النقدية أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشأ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفترة (1990م-1993م)

أولا: أدوات السياسة النقدية (1990م-1993م)

وفي قانون النقد والقرض 90 - 10 في الجزائر أرضية خصبة لتطوير أدوات السياسة النقدية من خلال استحداث أدوات جديدة ذات فعالية عالية، وظهرت أدوات جديدة. وبذلك يمكن القول بأن تعميق إصلاح أدوات سياسة النقدية التي أرست دعائم تطبيقها منذ عام 1994م قد سحت لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات للسياسة النقدية وسيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف الأدوات التي استخدمها بنك الجزائر.

(1) لمياء بودور، بوجاجة عزيزة، "واقع السياسة النقدية في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر الفترة 1990م-2015م"، مذكرة مكملة لنيل لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2016م، ص 63.

1.1 / أداة إعادة الخصم:

تعتبر أداة إعادة الخصم من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، وقد نص قانون النقد والقرض في المواد المتعلقة بإعادة الخصم بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة خصمها والتي يمكن حصرها فيما يلي: ⁽¹⁾

- سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات؛
- سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها 6 أشهر ويمكن تحديد هذه العمليات على أن تتحدى ثلاث سنوات يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة ويجب أن تهدف هذه القرون إلى تطوير وسائل الإنتاج أو تمويل الصادرات أو إنجاز السكن؛
- سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

والجدول التالي يوضح تطور معدل الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-1993.

الجدول رقم (01): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 1991-1993

السنوات	1990	1991	1992	1993
معدل إعادة الخصم	10.5	11.5	11.5	11.5

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014م.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1991م-1993م ارتفعت من 10.5% في عام 1990 إلى 11.5% في عام 1991 وبقيت ثابتة بعد ذلك إلى غاية 1993.

2 / أسعار الفائدة:

ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي تطور سعر الفائدة الاسمي والحقيقي خلال نفس الفترة دائما.

الجدول رقم (02): تطور معدلات الفائدة في الجزائر للفترة (1990م-1993م)

السنوات	1990	1991	1992	1993
سعر الفائدة الاسمي %	8.0	12.8	12.8	12.8
سعر الفائدة الحقيقي %	-10	-13.2	-13.2	-13.2

المصدر: كمال عياشي، النظام المصرفي في ضوء تحولات الاقتصاديات مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 18.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات الفائدة الاسمية في تزايد من سنة 1990م إلى 1991م حيث ارتفعت من 8% إلى 12.8% لتبقى ثابتة حتى سنة 1993م. كما أن سعر الفائدة الحقيقي خلال هذه الفترة حقق قيم سالبة، حيث بلغ (-10%) سنة 1990م وانتقل إلى قيمته (-13.2%) سنة 1993م وحتى لا

⁽¹⁾ بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحليل النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)"، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015م، ص 181.

تكون معدلات الفائدة سالبة تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على رفع معدلات الفائدة الاسمية⁽¹⁾. يرجع تسجيل معدلات فائدة حقيقية سالبة خلال هذه الفترة إلى ارتفاع معدلات التضخم.

3.1/ تطور المديونية الخارجية: يبين الجدول الموالي تطور مبلغ الدين الخارجي للجزائر. الجدول رقم (03): تطور المديونية الخارجية في الجزائر للفترة (1990م-1993م)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993
مبلغ الدين	26.7	27	26.1	29.5

المصدر: الطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 201-202.

نلاحظ من خلال الجدول أن المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (1990م-1993م) في تزايد وذلك نتيجة تحول الإيرادات المالية التي تتحصل عليها الدولة من الخارج دون مقابل من السلع والخدمات.

4.2/ تطور احتياطات الصرف: يبين الجدول الموالي تطور احتياطات الصرف للجزائر. الجدول رقم (04): تطور احتياطات الصرف في الجزائر للفترة (1990م-1993م)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993
احتياطات الصرف	0.7	1.6	1.5	1.5

Source : la banque d'Algérie, repote 2001, évolution économique et monétaire Algérie, juillet 2002, p97.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تحسین ملحوظ لاحتياطات الصرف الأجنبي حيث قدرت سنة 1990م بـ 0.7 مليار دولار أمريكي إلا أنه عرف ارتفاعا سنة 1991م ليبلغ 1.6 مليار دولار أمريكي، وانخفض قليلا سنة 1992م ليبلغ 1.5 مليار دولار. لكن بشكل عام، تميزت هذه الفترة بشح في الموارد الخارجية المتأتية من صادرات المحروقات لانخفاض أسعار النفط، وكانت بالكاد تغطي بضعة أشهر من الواردات.

ثانيا: تطور العرض النقدي ومقابلته في الفترة (1990م-1993م)

1.1/ تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990م-1993م):

يبين الجدول الموالي تطور العرض النقدي خلال الفترة 1990-1993.

(1) كمال عياشي، أداة النظام المصرفي في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة ص19.

الجدول رقم (05): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990م-1993م)

الوحدة: مليار دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	البيان
	134.94	157.20	184.85	211.31	العملة في التداول
	135.15	167.79	184.86	235.59	الودائع تحت الطلب
	270.08	324.99	369.71	446.90	عرض النقود M_1
	72.92	90.27	146.18	180.52	الودائع لأجل (أشباه النقود)
	343.00	415.27	515.90	627.42	العرض النقدي M_2
	85.62	99.41	115.20	135.82	ودائع CNEP
	428.5	513.47	634.1	759.42	العرض النقدي M_3
	77.29	59.56	59.00	63.83	نسبة نمو العرض النقدي

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم: 17 ديسمبر 1996م. الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك نمو مستمر للعرض النقدي M_1 الذي انتقلت قيمته من 270.08 مليار دج سنة 1990م إلى قيمة 369.71 مليار دج سنة 1993م، وهذا راجع إلى نمو النقود الائتمانية التي انتقلت من 134.93 مليار دج سنة 1990م إلى 211.31 مليار دج سنة 1993م. وبخصوص الودائع تحت الطلب قد ارتفعت أيضا من 135.15 مليار دج إلى 235.59 مليار دج.

أما بخصوص العرض النقدي M_2 فقد عرف هو الآخر ارتفاعا خلال الفترة (1990م-1993م)، حيث انتقل من 343 مليار دج سنة 1990م إلى 627.42 مليار دج سنة 1993م، أي بمعدل زيادة قدره 52.59% وهذا راجع إلى ارتفاع الودائع لأجل، حيث بلغت قيمتها سنة 1990م نحو 72.92 مليار دج، لتصل سنة 1993م إلى 180.52 مليار دج. أما العرض النقدي M_3 فهو في زيادة مستمرة خلال الفترة (1990م-1993م)، حيث انتقل من 428.5 مليار دج سنة 1990م إلى 759.42 مليار دج سنة 1993م.

2.2/ تطور مقابلات العرض النقدي (1990م-1993م): يوضح الجدول الموالي تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال نفس الفترة دائما.

الجدول رقم (06): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (1990م-1993م)

الوحدة: مليار دج

البيان	السنوات	1990	1991	1992	1993
الأصول الخارجية		6.53	24.28	22.64	19.61
معدل النمو%		-	226.72	(6.75)	(15.63)
نسبة التغطية		1.55	4.77	3.42	2.56
قروض الدولة		167.04	158.97	226.93	527.83
معدل النمو%		-	(2.89)	42.75	132.59
نسبة التغطية %		39.72	31.23	34.29	68.76
قروض الاقتصاد		246.97	325.84	412.31	220.24
نسبة التغطية %		58.73	64.00	62.29	28.69
معدل النمو%		-	31.95	26.53	(46.50)

Source : la banque d'Algérie, rapporte 2006, bulletin statistique la banque d'Algérie, statistique monétaires 1964, 2005.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأصول الخارجية في 1990م قدرت قيمتها بمقدار 6.53 مليار دج، وارتفعت سنة 1991م لتحقيق 24.28 مليار دج، أي بمعدل نمو 226.72% ونسبة تغطية 4.77% بعد أن كانت 1.55% في سنة 1990م، وهذا التذبذب نتيجة تغير أسعار النفط⁽¹⁾. إلا أنها انخفضت في سنتي 1992م و1993م لتحقيق على التوالي 22.64 و19.61 مليار دج، بانخفاض مقداره 3.03 مليار دج. انخفض معدل نموها نتيجة الانخفاض في الأصول الخارجية بنسبة 6.75% سنة 1992م، وفي سنة 1993م انخفضت هذه الأصول لتصل إلى 19.61% وبمعدل نمو قدره 15.63% ونسبة تغطية 2.56%. أما فيما يخص قروض الدولة، فقد انخفضت سنة 1991م لتحقيق 158.97 مليار دج بعد أن حققت 167.04 مليار دج سنة 1990م؛ بمعدل نمو منخفض يقدر بـ 2.89% وبنسبة تغطية 31.23%. ثم عادت للارتفاع سنتي 1992م و1993م ليصل معدل النمو إلى 132.59% في سنة 1993م.

وبخصوص قروض الاقتصاد خلال الفترة (1990م-1992م)، فهي في تزايد مستمر، بحيث انتقلت من 246.97 مليار دج سنة 1990م إلى 412.31 مليار دج سنة 1992م. بزيادة قدرها 165.34 مليار دج. إلا أن معدل نمو القروض انخفض من 31.95% سنة 1991م إلى 26.53% سنة 1992م. لتصل سنة 1993م إلى 220.24 مليار دج. وهو انخفاض كبير قدره بحوالي 191.97 مليار دج وبمعدل نمو سلبي قدره 46.5%.

(1) لونيس إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000م-2009م)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، تخصص نقود وبنوك، الجزائر، 2011م، ص44.

المبحث الثاني: إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية خلال الفترة (1994م-1998م)

المطلب الأول: برامج الإصلاح (1994م-1998م)

أولاً: اتفاق التثبيت الهيكلي للفترة (1994م-1995م)

هدف برنامج هذا الاستقرار الاقتصادي قصير المدى تحقيق العديد من الأهداف تتلخص في⁽¹⁾:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي؛
- تخفيض قيمة سعر الصّدق وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري وتحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛
- تشجيع أنواع الادخار وتخفيض الاستهلاك، وتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة بالإضافة إلى ضبط عملية دعم السلع الواسعة.

سمحت الأهداف السابقة والتي سطرها صندوق النقد الدولي وحرص على تحقيقها بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التعديل الهيكلي لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانياً للديون العمومية.

ثانياً: اتفاق القرض الموسع للفترة (1995م-1998م)

امتد برنامج التعديل الهيكلي على مدى ثلاث سنوات من 1995/04/01م إلى 1998/03/31م.

بمقتضى هذا الاتفاق حصلت الجزائر على قرض قيمته 1.169 مليار دولار خلال الفترة بعد المفاوضات التي تمت من نادي باريس ونادي لندن وعمل على تحقيق الأهداف التالية:⁽²⁾

- الحفاظ على نتائج برنامج التثبيت وتدعيمها؛
- إنعاش النمو الاقتصادي بصفة مستقرة دون الضغوطات التضخيمية ودائمة تركز على النشاطات المنتجة وذات نسبة عالية للتشغيل المؤسسات وصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين على الداخلي تحرير الأسعار وصلاحيات المنظومة المصرفية وخصوصة المؤسسات العمومية بما فيها إحدى البنوك وعلى الصعيد الخارجي مواصلة تحرير التجارة، متابعة نظام مرّن للصرف وتخفيض الحماية الجمركية.

ويمكن تلخيص الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي لبرنامج القرض الموسع في الجدول

التالي:

الجدول رقم (07): الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي لبرنامج القرض الموسع

الفترة	الإجراءات
1994م	* إلغاء سقف المديونية البنكية ووضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5%.
1994م	* إنشاء معامل احتياط إجباري بـ 3% على الودائع البنكية احتياطات حتى 11%.

⁽¹⁾ مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجريبية الجزائرية"، دار حامد للنشر، عمان، 2009م، ص 132-133.

⁽²⁾ محمد بزاوية، الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010م،

	سنويا.
1994م-1996م	*مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي.
1994م	*وضع قانون استثمار جديد يسمح للمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية.
1994م-1996م	*الهيكلية المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية انيا يحققها بالسيولة وعن طريق عمليات تحويل الديون.
	*تنمية السوق النقدية:
1995م	• وضع نظام متزايدة لديون البنك المركزي.
1995م	• وضع نظام مزايمة لسندات الخزينة.
1995م	• وضع نظام عمليات السوق المفتوحة.
1995م	*فرض معامل كفاية رأس المال ب 4% يتزايد للوصول سنة 1999م إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8%.
1995م	*تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركيز الأخطار وإنشاء خطوط واضحة لترتيب والتزود بالقروض المبرمة.
1996م	*إلغاء السقف إلى 5% لهوامش الربح البنكية.
1996م	*قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997م.
	*التحضير لإنشاء السوق المالية:
1996م-1998م	• إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة.
	• إنشاء شركة تسيير بورصة القيم.
	• أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك 12 مليار دينار جزائري في فيفري 1998م.
	*إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي والتزامه بمايلي:
1997م	• إنشاء نظام لتمويل السكن.
	• وضع مخطط إصلاح تأسيسي بناء على نتائج المراجعة.
	• تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة إلى حساب الإدخار.
1997م	*الدخول بقوة في نظام التأمين -ودائع-
1998م	*التحضير بمعية البنك العالمي، لبرنامج تحديث نظام الدفع.

المصدر: محمد راتول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية"، رسالة دكتوراه غير

منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001م ص 251.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفترة (1994م-1998م)

أولاً: أدوات السياسة النقدية

1.1 / معدل إعادة الخصم (1994م-1998م):

يقصد بمعدل الخصم سعر الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياجات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من أفراد ومؤسسات، والجدول التالي يوضح التطورات التي عرفها معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (08): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (1994م-1998م)

السنوات	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م
معدل إعادة الخصم %	15.0	14	13	11	9.5

المصدر: طيبية عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر (1994م-2003م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية (2004م-2005م)، ص17. نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الخصم كان مرتفع في سنة 1994م حيث قدر بـ 15% يلاحظ تراجع مستمر في معدل الخصم، حيث قدر سنة 1995م بنسبة تقدر بـ 14% ليستمر في تراجع إلى غاية 1998م ليصل إلى قيمة 6.5 وهذا الانخفاض بسبب النمو المستمر للكتلة النقدية والذي يرجع إلى تحرير الأسعار وتحقيق البنك المركزي لأهداف خاصة⁽¹⁾.

2.1 / معدلات الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1994م-1998م):

الجدول التالي يبين لنا تطورات معدلات الفائدة خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (09) تطورات معدلات الفائدة في الجزائر للفترة (1994م-1998م)

السنوات	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م
سعر الفائدة الاسمي %	18.5	17.6	16.3	14.2	10.2
سعر الفائدة الحقيقي %	-10	-12.5	-2.4	8.5	5.2

Source : la banque d'Algérie (2005), quelque indicateurs, socio économique, 1994-2004.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معدل الفائدة الاسمي قدر سنة 1994م بـ 18.5% وعرف انخفاضا مستمر من سنة 1995م بقيمة 17.6% لتصل 10.2 سنة 1998م. ونلاحظ أيضا أن معدل الفائدة الحقيقي حقق خلال الفترة (1994م-1996م) مستويات سالبة وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم ليرتفع خلال الفترة (1997م-1998م) وهذا نتيجة تحقيق البنك المركزي لأهدافه الخاصة.

(1) مريم بوالريب، لحيلح وافية، دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر 1990م-2014م" مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، سنة 2017م، ص94.

3.1/ تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1994م-1998م):

الجدول التالي يبين تطور حجم الديون الخارجية خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (10): تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر للفترة (1994م-1998م)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م
مبلغ الدين	31.6	31.57	33.65	31.22	30.47

المصدر: دروسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006م، ص81.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مبلغ الديون الخارجية بلغت 31.6 مليار دولار سنة 1994م وعرفت ارتفاعا سنة 1996م حيث بلغ حجم الديون 33.65 مليار دولار ثم انخفض بشكل مستمر سنتي (1997م-1998م) إلى غاية 1998م من 31.22 مليار دولار إلى 25.26 مليار دولار على التوالي. ويعبر هذا التذبذب في الارتفاع والانخفاض في الديون الخارجية خلال هذه الفترة إلى تأجيل الاستحقاقات فيما يخص أصل الديون وبعض الفوائد ويؤدي بطبيعة الحال إلى تضخم مخزون الديون بالإضافة إلى التمويل الذي حصلت عليه الجزائر⁽¹⁾.

3.1/ تطور احتياطات الصرف خلال الفترة (1994م-1998م): يوضح الجدول الموالي تطور احتياطات

الصرف في هذه الفترة.

الجدول (11): تطور احتياطات الصرف في الجزائر للفترة (1994م-1998م)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م
احتياطات الصرف	2.7	2	4.4	8	6.8

Source : la banque d'Algérie, rapporte 2001, évolution économique et no monétaire Algérie, juillet 2002, p97.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه احتياطات الصرف في تزايد مستمر خلال الفترة (1995م-1997م) لتبلغ قيمته 8 مليار دولار أمريكي، وهذا ناتج عن استقرار أسعار البترول في تلك الفترة إلا أنها انخفضت في السنة الموالية لتحقق 6.8 مليار دولار أمريكي سنة 1998م.

ثانيا: تطور العرض النقدي ومقابلاته في الفترة (1994م-1998م)

1.1/ تطور العرض النقدي خلال الفترة (1994م-1998م): يوضح الجدول الموالي تطور العرض النقدي

خلال هذه الفترة.

(1) مريم بودياب، لحيلح وافية، مرجع سابق، ص95.

الجدول رقم (12): تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1994م-1998م)

الوحدة: مليار دج

البيان	السنوات	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م
العملة في التداول		222.98	249.76	290.88	337.62	390.42
الودائع تحت الطلب		252.84	269.33	298.21	333.70	435.95
عرض النقود M_1		475.83	519.01	589.09	671.57	826.30
الودائع من أجل استبان النقود		247.83	280.54	325.95	409.94	766.09
العرض النقدي M_2		723.51	799.54	915.04	1081.51	1592.39
ودائع CNEP		151.54	174.54	213.51	198.96	304.98
العرض النقدي M_3		865.41	974.08	1128.56	1380.47	1897.37
نسبة العرض النقدي من PIB		58.18	48.58	91.43	49.65	67.04

Source : la banque d'Algérie, rapporte 2006, bulletin statistique la banque d'Algérie, statistique monétaires 1964, 2005, hors série juin 2006, p48-57.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن عرض النقود M_1 عرف ارتفاعا منذ سنة 1994م بسبب ارتفاع العملة في التداول والودائع تحت الطلب، حيث انتقل العرض النقدي M_1 من 475.83 مليار دج سنة 1994م إلى 826.30 مليار دج سنة 1998م، ويعود سبب ذلك إلى برنامج التثبيت الهيكلي (93-94) وبرنامج التعديل الهيكلي (95-98). وفي سنة 1996م أصبحت العملة في التداول أكبر من الودائع الجارية وهذا راجع لاتجاه الأفراد إلى الاحتفاظ بالأموال خارج الجهاز المصرفي ويرجع ذلك إلى نقص الثقافة المصرفية وعجز الجهاز المصرفي في جلب السيولة من جهة أخرى⁽¹⁾.

وسجل العرض النقدي M_2 في هذه الفترة تباطؤ النمو باستثناء سنة 1998م لينتقل من 799.54 مليار دج سنة 1995م إلى 1592.39 مليار دج سنة 1998م. ويرجع هذا إلى زيادة معدلات الفائدة واستقرار سعر الصرف الدينار مما سمح للأفراد والمؤسسات بالتخلي عن جزء من سيولتهم النقدية وبالتالي ارتفاع حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي.

أما العرض النقدي M_3 فهو في تزايد مستمر من سنة 1994م إلى غاية 1998م، حيث انتقلت قيمته 865.41 مليار إلى 1897.37 مليار دولار دج.

(1) فضيل رايس، "مقال التحولات النقدية في الجزائر خلال (2000م-2009م)" مجلة الباحث، العدد 2012/10، ص76.

2.1/ تطور مقابلات العرض النقدي (1994م-1998م):

الجدول رقم (13): تطور مقابلات العرض النقدي في الجزائر للفترة (1994م-1998م)

البيان	السنوات	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م
الأصول الخارجية		60.39	26.2	133.94	350.30	280.71
معدل النمو %		67.52	65.61	411.22	161.53	(19.86)
نسبة التغطية %		7.42	2.65	11.24	23.12	14.70
قروض الدولة		468.53	401.58	280.54	423.65	723.18
معدل النمو %		(11.23)	(14.28)	(30.14)	31.95	70.70
نسبة التغطية %		56.13	40.42	23.55	27.96	37.86
قروض الاقتصاد		305.84	565.64	767.84	741.28	906.18
نسبة التغطية %		36.64	84.94	37.34	(4.75)	22.24
معدل النمو %		38.86	56.93	65.21	48.92	47.44

Source : la banque d'Algérie, rapporte 2006, bulletin statistique la banque d'Algérie, statistique monétaires 1964, 2005, hors série juin 2006, p48-57.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه هناك تذبذب في قيمة الأصول الخارجية خلال الفترة (1994م-1998م) والتي انقلبت قيمتها سنة 1995م من 26.2 مليار دج سنة إلى 133.94 مليار دج سنة 1996م بمعدل نمو مرتفع يقدر بـ 411.22 حيث عرف انخفاض سنة 1998م بمعدل نمو سلبي قدر بـ 19.86%.

المبحث الثالث: إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1999 - 2020

المطلب الأول: توجهات السياسة النقدية في الجزائر

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية

تزامنت بداية الألفية الثالثة مع إرتفاع أسعار النفط مما دفع السلطات إلى تسطير برامج تنمية ضخمة قائمة على التوسيع في الإنفاق الحكومي وهو عكس ما كان خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي وقد تم ذلك في ثلاث مراحل (2001-2004)، (2005-2009)، (2010-2014).

1- برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)¹

عرفت بداية سنة 2001 إنطلاق تنفيذ برنامج الدعم الإقتصادي في ظل سياسة إقتصادية عامة ركزت على إنعاش الإقتصاد من خلال الأدوات المختلفة للسياسة المالية، حيث أصبحت مهام الدولة تتمثل في:

- ضمان محيط ملائم للمؤسسة والإستثمار؛
- مراقبة السوق وضمان السيولة والتوسع في الإقتصاد.

¹ لن قدور على، بيربر محمد، السياسة النقدية والتوازن الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى 2018، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017، عمان، الأردن، ص261-262.

1-1- الإستراتيجية التنموية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي

تمثلت في:

- تبنت الحكومة الفكر الكينزي الذي يعالج فترات الكساد والركود الإقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار وبالتالي زيادة الطلب الفعال والعرض الكلي؛
- ضرورة توجيه النفقات الإستثمارية إلى القطاعات ذات البعد الإقتصادي.

1-2- أهداف برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

- 1- تفعيل الطلب الكلي عن طريق دعم النشاطات المنتجة للقيم المضافة، ومناصب الشغل في أن واحد من خلال رفع مستوى الإستغلال في القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- 2- تهيئة وإنتاج هياكل تسمح بإعادة بحث النشاطات الإقتصادية وتغطية الإحتياجات الأساسية للسكان.

1-2- محتوى برنامج الإنعاش الإقتصادي

- تهيئة المناخ الملائم للإستثمار قصد دعم المؤسسات في ظل توفر طلب فعال تضمنه النفقات الإستثمارية للدولة والتي خصص لها غلاف مالي قدره: 525 مليار دينار جزائري وزعت كما يلي:
- الأشغال العمومية حصلت على مبلغ: 210.5 مليار دينار (40.1% من المجموع)؛
- قطاع التنمية المحلية والبرية على مبلغ: 204.2 مليار دينار (38.0% من المجموع)؛
- قطاع الفلاحة والصيد البحري على مبلغ 65.3 مليار دينار (12.4% من المجموع)؛
- قطاع الإصلاحات على مبلغ 45 مليار دينار (8.6% من المجموع).

2- برنامج دعم النمو الإقتصادي (2005-2009)

أوضح القانون على برنامج دعم النمو الإقتصادي الإستراتيجية المالية التي بنيت عليها التنبؤات المتعلقة بتمويل البرنامج.¹

1-2- الإستراتيجية المالية لبرنامج دعم النمو

- تعتمد الإستراتيجية المالية للبرنامج على مزج الإطار النظري الذي يتحكم في آليات تنفيذ البرنامج والواقع النظري، وما يحتويه من معطيات مؤشرات والتي تعتبر كأساس للتنبؤات؛
- ويمثل البرنامج تجسيدا للفكر الكينزي، والذي يعتمد على الإتفاق الحكومي وهو تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي؛

- ومن أهم أوجه التقارب بين البرنامجين هو الهدف الرئيسي، لبرنامج دعم النمو وهو العمل على إستدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق إنعاش حقيقي للإقتصاد وهو تكملة لما تم البدء به خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي؛

¹ بن قدور على، بيرير على، مرجع سابق، ص264.

- أوجه الإختلاف هو القيمة المالية الضخمة لبرنامج دعم النمو الإقتصادي والتي تجاوزت مبلغ 3800 مليار دج، أي 50 مليار دولار، بينما لم تتجاوز المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 525 مليار دج أي : 7 مليار دولار.

القطاعات التي يتناولها البرنامج

ركز على خمس قطاعات رئيسية:

- تحصل قطاع الخدمات العمومية الإدارية على مبلغ: 790.4 مليار دينار (20.8% من المجموع)؛
- تحصل قطاع التنمية البشرية على مبلغ 600.4 مليار دينار (15.8% من المجموع)؛
- تحصل قطاع تطوير الهياكل القاعدية على مبلغ 862.6 مليار دينار (22.7% من المجموع)؛
- تحصل القطاع الإقتصادي على مبلغ 577.6 مليار دينار (15.2% من المجموع).

3- برنامج تطوير النمو الإقتصادي (2009 - 2014)¹

إعتبر هذا البرنامج إستكمالا للبرنامج التكملي لدعم للنمو الإقتصادي وقد تم تخصيص غلاف مالي قدره: 21214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار لهذا البرنامج، خصص هذا البرنامج لتأهيل الموارد البشرية حيث بلغت حصة تنمية الموارد البشرية حوالي 40% من إجمالي الغلاف المالي المخصص له، كما إنصب إهتمامه حول التوجه نحو إقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، دعم التنمية الريفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مواصلة تطوير البنى التحتية.

2-1- أهداف برنامج توطيد النمو الإقتصادي

- 1- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خلال برنامج دعم النمو (2005 - 2009)، قطاع السكك الحديدية، الطرق والمياه) بمبلغ قدره: 9700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- 2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار؛
- 3- مكافحة البطالة من خلال خلق ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية 2014 وقد تم تخصيص غلاف كمال قدر ب: 360 مليار دينار.

القطاعات التي يتناولها البرنامج

- قطاع التربية الوطنية تحصل على 852 مليار دج؛
- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تحصل على: 968 مليار دج؛
- قطاع الصحة تحصل على: 619 مليار دج؛
- تحصل قطاع الشباب والرياضة على 1130 مليار دج؛
- قطاع الثقافة والشؤون الدينية على 366 مليار دج؛
- قطاع التكوين والتعليم تحصل على 200 مليار دج؛

¹ بن قدور علي، بيرير محمد، مرجع سابق، 266، ص 267.

- قطاع السكن تحصل على 3700 مليار دج؛
 - قطاع الفلحة تحصل على 2000 مليار دج؛
 - قطاع الصيد البحري تحصل على 308.2 مليار دج؛
 - قطاع العدالة تحصل على 379 مليار دج؛
 - قطاع تهيئة الأقاليم والبيئة تحصل على 500 مليار دج؛
 - قطاع التجارة تحصل على 390 مليار دج؛
 - قطاع النقل تحصل على 2816 مليار دج؛
 - قطاع الأشغال العمومية تحصل على 3100 مليار دج؛
 - قطاع الطاقة والمناجم تحصل على 350 مليار دج؛
 - قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار تحصل على 150 مليار دج.
- ويلاحظ من خلال هذه البرامج، عودة السياسة المالية بقوة لتكون لها الأفضلية على السياسة النقدية وذلك إبتداءا من تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي، حتى السياسة النقدية بعدما كانت متشددة خلال التسعينات، إلا أنها أصبحت توسعية لضمان تحقيق أهداف برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) وكان هذا أحد أسباب تغيير القانون (9 /10) المتعلق بالنقد والقرض بالأمر (01 /01) والأمر (11 /03) إضافة إلى الأمر (4 /10) المعدل والمتمم للأمر (11 /03).

الجدول التالي يوضح النتائج التي توصل إليها.

الجدول رقم (14) نتائج برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر (2001-2004)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005
• عصرنة إدارة الضرائب.	0.2	2.5	7.5	9.8	20
• صندوق المساهمة والشراكة.	5.5	7	5	5	22.5
• تهيئة المناطق الصناعية.	0.3	0.8	0.5	0.4	2
• صندوق ترقية المنافسة الصناعية.	0.3	1	0.7	-	2
• نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل.	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: عبو عمر، عبو هودة، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة حسين بن بوعلي، شلف، 20 أوزت 2008، ص7.

ثانيا: تعديلات قانون النقد والقرض

1- تعديل سنة 2001 وإعادة تنظيم بنك الجزائر¹

بعد أكثر من عشر سنوات من إصدار قانون النقد والقرض 10/90، جاء أمل تعديل له عن طريق الأمر الرئاسي 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، وانصب هذا التعديل بصفة خاصة على الجوانب الإدارية لتسيير وإدارة بنك الجزائر دون أن يكون له أي أثر على جوهر قانون النقد والقرض 10/90 والمواد الأساسية فيه.

وقد هدفت تعديلات 2001 إلى بقسم مجلس التعدد القرض إلى جهتين:

- الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون؛
- الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض، وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر؛
- ومن بين التعديلات التي تضمنها الأمر 01/01 إلغاء القمرة الثالثة من المادة 23 من قانون تعدد القرض، والتي تنص عدم السماح لمحافظ ونوابه الإقتراض من أي مؤسسة جزائرية أو أجنبية، كما لا يقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي ول في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الإجراء حاجز لعدم إستغلال المحافظ ونوابه المنصب في الحصول على قروض أو تمويلات تعهدات شخصية، وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد تتاح للمحافظ ونوابه تمويلات من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظة بقية البنوك العامة في الجزائر.

إن الملاحظة العامة التي يمكن إبدائها من خلال هذا التعديل هو أن قلة من درجة إستقلالية بنك الجزائر والرفع من مستوى تدخل الحكومة في تسيير النظام المصرفي وهو الأمر الذي تعكسه تركيبة مجلي التعدد القرض وطرق تعيين الأعضاء فيه.

2- الأمر 11/03 وإعادة صياغة القانون المصرفي

بعد تعديل سنة 2003 صيغة جديدة للقانون المصرفي الجزائري حيث تم من خلاله إعتقاد آليات جديدة في تسيير الجهاز المصرفي وإلغاء قانون التعدد القرض 10/90.

1-2 أهداف الأمر 11/03 الصادر في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض

لقد جاء هذا النص مباشرة بعد سلسلة مشاكل مالية والتي عرفتها بعض المؤسسات المصرفية (إفلاس بنك الخليفة، والبنك التجاري الصناعي) ويهدف إلى:²

¹لهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر الإقتصادية، المجلد رقم 4، العدد 02، جامعة الحلقة ص37.
²بهناس العباس، بن أحمد لخضر، مرجع سابق، ص38-39.

- 1- السماح لبنك الجزائر القيام بصلاحياته عن طريق:
 - الفصل بين بنك الجزائر، مجلس الإدارة، ومجلس نقد والقرض؛
 - توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض؛
 - تدعيم إستقلالية اللجنة المصرفية التي أسندت إليها أمانة عامة.
- 2- تدعيم التعاون بين بنك الجزائر والحكومة في الميدان المالي من خلال:
 - إثراء مضمون التقارير المالية والإقتصادية لبنك الجزائر.
 - إنشاء لجنة مختلطة، بنك الجزائر، وزارة المالية من أجل تسيير الأرصدة الخارجية والديون الخارجية؛
 - ضمان إتصال ملائم للمعلومة المالية وتدقيقها؛
- 3- توفير الحماية اللازمة للبنوك بالإضافة إلى إخبارات الجمهور وهذا من خلال:
 - تقوية شروط معايير الإعتماد للبنوك ومسير بها؛
 - معاقبة قصوى لكل الممارسات التي تتعارض والنشاطات البنكية؛
 - منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مؤسسي ومسيري البنوك؛
 - تدعيم وتوضيح شروط تسيير مركزية المخاطر.

2-2 مضمون الأمر 11/03

جاء الأمر 11/03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10/90 ليدخل تغييرات جوهرية عميقة في مجال تسيير النظام المصرفي الجزائري وكذا صلاحيات ومكونات الهيئات المكلفة بتنظيمه ومراقبته وهذا في إطار إصلاح النظام المصرفي ليتجاوب مع المتغيرات التي يعرفها والواقع الإقتصادي، ومحاولة من المشرع لمكافحة كل أشكال التسيير الخاطئ وعمليات الفساد والفضائح المصرفية التي عرفتها مؤسسات النظام المصرفي. وقد مس جانبين الأول يتعلق بالجانب التنظيمي للهيئات المنظمة والمديرة للعمل المصرفي، الثاني إشتغل على تقوية الإطار الردعي ضد لممارسات التي تضر بحسن سير الجهاز المصرفي بكل أشكاله.¹

3- تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2010

هذا التعديل أشمل من سابقه سنة 2008 و 2009 حسب عدد وتم الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، مس هذا التعديل قوانين فرعية لسبع (07) كتب المتضمنة قانون النقد والقرض (عموميات، هياكل بنك الجزائر وتنظيمه، صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، مجلس التعدد القرض، التنظيم المصرفي، مراقبة البنوك والمؤسسات المالية، العقوبات الجزائية).²

3-1 الهدف من تعديل 2010: ركز على ثلاث عناصر أساسية:

- أهمية النظام النقدي العام في أداء الإقتصاد الوطني وفي المحافظة على التوازنات الداخلية؛

¹ بهناس العباس، بن أحمد لخضر، ص39، ص40.

² بوشوك أمال، ملخص المحور الثالث، أهم التعديلات والأنظمة الطارئة على قانون النقد والقرض، الموقع الإلكتروني:

<http://cleaming.Univ-elaved.dz> بتاريخ: 2021/06/12، الساعة 05: 17.

- تنظيم حرية التعاد إلى الأنشطة البنكية؛
- التعزيز الضروري للرقابة البنكية.

3-2 مبادئ تعديل 2010

- 1- توسيع صلاحيات بنك الجزائر؛
- 2- إضافة بعض الخدمات الجديدة لمحفظة البنوك والمؤسسات المالية؛
- 3- تطبيق القانون المتعلق بالإستثمار الأجنبي على ابنوك والمؤسسات المالية؛
- 4- توفير وإدارة وسائل الدفع؛
- 5- تعزيز أمن وسلامة النظام البنكي؛
- 6- مركزية المخاطر؛
- 7- لجنة الرقابة البنكية.

4- التعديلات الجديدة لقانون النقد والقرض والأنشطة المتعلقة به سنة 2017

4-1 أسباب تعديلات 2017

- إستهلاك كافة الإحتياطات العمومية، مما تطلب لجوء الخزينة إلى تعبئة موارد إضافية مما أدى إلى قرض بنك وطني.
 - عدم اللجوء إلى المديونية الخارجية، واللجوء إلى أداة تمويل مستعملة في العديد من دول العالم (التسهيلات الكمية، التسيير الكمي) (التمويل غير التقليدي) لإدراج هذه الآلية في التمويل يتطلب تعديل قانون النقد والقرض 11 أكتوبر 2017؛
 - تعديل ذو طابع إنتقالي لمدة خمس سنوات؛
 - شراء سندات من الخزينة العمومية مباشرة لتمويل الصندوق الوطني للإستثمار؛
 - أداة غير تقليدية تسمح للخزينة بتلبية التمويلات الإستثنائية.
- يتم التطبيق بالتركيز على النفقات العمومية، وتحسين عمليات الجباية، وهذا لتحقيق التوازنات الكبرى.

يرى المعارضون على هذه الآلية (التيسر الكمي) أنه:

- ✓ عبارة عن تحيل لطباعة النقود المحفوفة بالمخاطر وينجم عنها:
- ✓ زيادة كبيرة في نسب التضخم؛
- ✓ تراجع رهيب للقدرة الشرائية؛
- ✓ إختلال كبير لدور البنك المركزي في كبح التضخم والمحافظة على إستمرار العملة.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الفترة 1999 - 2020

أولاً: أدوات السياسة النقدية في الفترة 1999 - 2020

يسمح الاختيار المناسب لأدوات السياسة النقدية بتحقيق أفضل الأهداف التي ترغب السلطة النقدية في تحقيقها، لذلك كان لزاماً على السلطة النقدية في الجزائر استحداث أدوات تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها

الاقتصاد خاصة السوق النقدية والمصرفية وفيما يلي نعرض أهم الأدوات السياسية النقدية للفترة 1999-2020.

1- معدل إعادة الخصم

تعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة حيث تؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع.¹

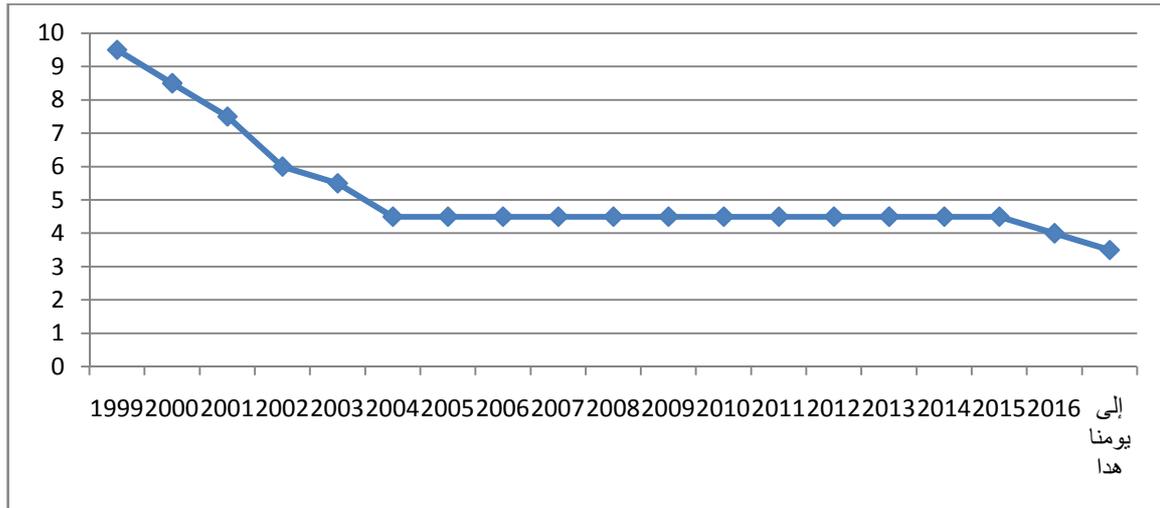
الجدول (15): تطور معدلات الخصم في الجزائر للفترة 1999 - 2020:

المعدل	إلى	يحسب إبتداء من
%9.50	1999/09/08	1998/02/09
%8.50	2000/01/26	1999/09/09
%7.50	2000/10/21	2000/01/27
%6.00	2002/01/19	2000/10/22
%5.50	2003/05/31	2002/01/20
%4.50	2004/03/06	2003/06/01
%4.00	2016/09/30	2004/03/07
%3.50	إلى يومنا هذا	2016/09/30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر للفترة (1999 - 2020).

ويوضح الشكل الموالي تطورات معدل إعادة الخصم السابقة الذكر.

الشكل رقم (05): منحنى تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(1999-2020)



من خلال الجدول يمكن تقسيم تطور معدل إعادة الخصم إلى مرحلتين هما:

¹ بن قنور علي، بيرير محمد، مرجع سابق، ص 273.

-المرحلة الأولى مرحلة الانخفاض المستمر (1999-2020): شهدت هذه المرحلة انخفاضا تدريجيا لمعدل إعادة الخصم وكان كنتيجة للتباطؤ في وتيرة التوسع النقدي والتحكم في التضخم، لكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على إقتحام ميدان الاستثمار لتعادلته مع معدل الفائدة المدين. في سنة 2001 سجل معدل الخصم انخفاضا آخر بلغ 6% بفعل الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك، التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها أدى بنك الجزائر، ولقد ساهم هذا الودع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، وتدعيم الاستقرار النقدي وتحسين السيولة المصرفية لتحسن ظروف الخزينة العمومية. في سنة 2002 سجل كمعدل إعادة الخصم انخفاضا آخر بلغ 5.5% وأنعدم في هذه السنة إعادة التمويل للبنوك من طرف بنك الجزائر، وما يؤكد ذلك ارتفاع ودائعها لدى بنك الجزائر إلى 611 مليار دج في 2003 و 2004 على التوالي.

-المرحلة الثانية (2004 إلى 2016): ستقر معدل إعادة الخصم عند نسبة 4% من سنة 2004 إلى غاية 2016 ويعد هذا مؤشر جيدا، على استقرار معدلات التضخم عند مستويات دنيا وأنعدم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها البنوك التجارية، ما صعب عدم فعاليته.

2- الاحتياطي الإجباري

نسبة الاحتياطي الإجباري حددت ب 2.5% إنطلاقا من تاريخ 15 ديسمبر 2001. إستعمل الإحتياطي الإلزامي في 2002 للتقليص من الإفراط في السيولة ثم رفع الإحتياطي إلى 6.45%. أدرج الأمر 03/11 الأداة ضمن أدوات السياسة النقدية باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية، ذات فعالية كبيرة، قد بلغت نسبة الإحتياطي الإجباري خلال ماي 2004 6% و بقيت ثابتة إلى سنة 2005، وتواصل تطبيق هذه الأداة إلى سنة 2006، إذ سمح تطبيقها بامتصاص مبلغ 186.1 مليار دينار، ما يمثل نسبة 24.46% من السيولة المسترجعة ويحدد الإحتياطي الإجباري حسب المادة 05 أنه لا يمكن ان يتجاوز نسبة الإحتياطي الإلزامي 15% ويمكن أن يساوي 0%.

إن رفع معدل الإحتياطي الإجباري مند سنة 2002، وسنة 2008، 2009 ثم سنة 2010 و 2011، يعتبر تسديد من السلطات النقدية على فعالية هذه الوسيلة وتأثيرها على سيولة البنوك من خلال الرفع التدريجي لنسبة الإحتياطي القانوني والإجباري وقد بلغ حاليا 12% وذلك وفقا للتعليمية رقم 02- 2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 المعدلة والمتممة للتعليمية رقم 02- 2004 المؤرخة في: 2004/05/03 المتعلقة بنظام الإحتياطي الإجباري.¹

¹ بن عزة إكرام، شليل عبد اللطيف، تقسيم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990- 2012، مجلة البشائر الإقتصادية المجلد الرابع، العدد2، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص186.

ساهمت رفع هذه النسبة في إمتصاص فائض السيولة في السوق النقدية هذا ويجدر الإشارة أن تعديل معدل الإحتياطي الإجباري كان الهدف منه¹ تعزيز دور السياسة النقدية في التحكم في التضخم والمساهمة في دعمك الإستقرار المالي، خاصة بالنظر إلى التوسع القوي للقروض الموجهة للإقتصاد.

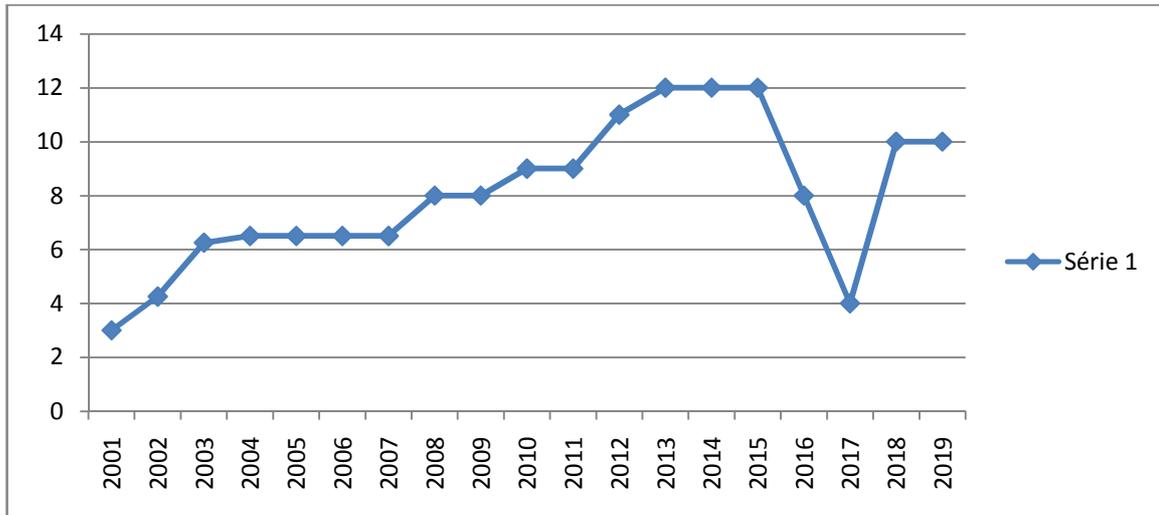
الجدول رقم (16) تطور نسبة الإحتياطي الإجباري خلال الفترة (2001 - 2020)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل الإحتياطي الإجباري	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل الإحتياطي الإجباري	6.5	8	8	9	9	11
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الإحتياطي الإجباري	12	12	12	08	04	10
السنة	2019					
معدل الإحتياطي الإجباري	10					

المصدر:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 17، ماي 2012 ص 09.
 - النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 40، ديسمبر 2017 ص 17.
 - النشرة الإحصائية الثلاثية الجزائر رقم 49، مارس 2020 ص 17.
- يوضح الشكل الموالي التطورات السابقة الذكر.

الشكل (06): تطور معدل الإحتياطي الإجباري للفترة (2001-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

¹ بن قنور علي، بيرير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 277.

3- آلية إسترجاع السيولة بمناقصة.

إستحدث بنك الجزائر في أبريل 2002 أداة غير مباشرة للسياسة النقدية والمتمثلة في آلية إسترجاع السيولة بمناقصة، وهي عبارة عن إيداع إختياري لفائض الودائع لدى بنك الجزائر وهي أداة مرنة مقارنة بأداة الإحتياطي الإجباري¹، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم.

وتعتمد آلية إسترجاع السيولة على البياض على إستدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية الممتثلة للجهاز المصرفي، في أن تضع إختياريا لديه حجما مكن سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في مقابل إستحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الإستحقاق ($n/360$) وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.²

وتستعمل آلية إسترجاع السيولة بشكل كثيف ودائم، وكأداة لتنظيم لمساندة أداة الإحتياطي الإجباري وأداة معدل إعادة الخصم، وقد ساهمت هذه الآلية في إمتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية إستعمالها سنة 2002.

4- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة

جاء نظام آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة، إنعكاس الإستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، تعبر عنتت وظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة إستحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر³، وقد تم إدخالها منذ سمنة 2005 كوسيلة غير مباشرة لإمتصاص فائض السيولة وكعملية ضبط دقيق يستعمل بمبادرة من المصارف كأداة نشطة للسياسة النقدية ويأخذ تدخل البنك المركزي، عن طريق إسترجاع السيولة ثلاثة أشكال (إسترجاع السيولة لمدة 7 أيام، ثلاثة (03) أشهر، تسهيلات الودائع المغلقة، وإسترجاع السيولة لمدة 06 أشهر).

ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح معدلات تدخل بنك الجزائر لإسترجاع السيولة.

الجدول رقم (17): معدلات تدخل بنك الجزائر لإسترجاع السيولة للفترة (2001-2020)

السنة	المعدل على إسترجاع السيولة لسبعة 07 أيام	المعدل على إسترجاع السيولة لثلاثة 03 أشهر	معدل تسهيلات الودائع المغلة للفائدة	المعدل على إسترجاع السيولة لسنة 06 أشهر
2001	-	-	-	-
2002	2.75	-	-	-

¹ بن قدور علي، بيربر محمد، مرجع سابق ص278.

² فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي

مرياح ورقلة، الجزائر، 2013.

³ فضيل رايس، مرجع سابق، ص200.

-	-	-	1.75	2003
-	-	-	0.75	2004
-	0.3	1.9	1.25	2005
-	0.3	02	1.25	2006
-	01	2.5	1.75	2007
-	0.75	0.2	1.25	2008
-	0.30	1.25	0.75	-2009 2012
1.50	0.30	1.25	0.75	2013
1.50	0.30	1.25	0.75	2014
1.50	0.30	1.25	0.75	2015
1.50	0.30	1.25	0.75	2016
-	0	-	-	2017
-	0	-	3.50	2018
-	-	-	3.50	2019

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السرية لبن الجزائر 2003-2013.

- النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 49، مارس 2020 ص17.

نلاحظ من الجدول تدبب المعدلات لكل من عمليات إسترجاع السيولة لمدة 7 أيام وإسترجاع السيولة لمدة ثلا أشهر، ما يشير إلى ديناميكية ومرونة هاتين الآليتين.

في حين نلاحظ إستقرار نيسيبي في لمعدلات الخاصة بتسهيلات الودائع المغلقة لأسعار الفائدة إلى غاية سنة 2016، ولقد لقيت لإسترجاع السيولة ل: 07 أيام، 3 أشهر نقطة في إدارة السياسة النقدية، كما قام بنك الجزائر بتخفيض كل من أداة إسترجاعه السيولة ل 07 أيام إلى معدل 1.25% وإسترجاع السيولة لمدة 03 أشهر إلى 02% سنة 2008 مقابل: 1.75% و 2.5% على التوالي لسنة 2007. إبتداء من سنة 2009 نلاحظ أن البنك المركزي قام بخفض الأدوات كالتالي: 0.75% إسترجاع السيولة ل 07 أيام و 1.25% إسترجاع السيولة ل 03 أشهر، إستمر هذا التحقق إلى غاية 2018. كما نلاحظ أنه سنة 2018 و 2019 قام بنك الجزائر برفع نسبة إسترجاع السيولة إلى: 3.50% وهذا في إطار القرارات المتخذة في إجتماع 10 مارس 2020 من أجل تحرير هوامش سيولة لمناقشة النظام المصرفي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتحويل الإقتصاد الوطني بتكاليف معقولة.

أما فيما يخص أداة تسهيل الودائع المغلقة للفائدة، فإن معدلها ضعيف مقارنة بأداة إسترجاع السيولة ل 7 أيام و 3 أشهر، وكانت هذه النسبة ثابتة لسنة 2005 و 2006 لترتفع إلى 1% و 2.007 ليقوم بخفضها من

جديد إبتداء من 2008 إلى 0.75% لتستمر، أما معدل إسترجاع الدولة لستة (06)؟ أهر تم لإدخاله كأداة جديدة لإمتصاص فائض السيولة إبتداء من 2013 بنسبة ثابتة ومستقرة بلغت 1.50%.

ثانيا: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999 - 2020)

الجدول الموالي يعرض تطور مقابلات الكتلة النقدية للفترة (1999 - 2019)

الجدول رقم (18) تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1999-2019)

السنوات	الأصول الخارجية	القروض للخبزينة	القروض للإقتصاد
1999	-	-	-
2000	775.9	677.5	993.7
2001	1310.8	569.7	1078.4
2002	1755.7	578.6	1266.8
2003	2542.6	423.6	1380.2
2004	3119.2	20.6-	895.6
2005	4179.4	939.3-	1778.3
2006	5515.0	1304.1-	1905.4
2007	7415.5	2193.1-	2205.2
2008	10246.9	3627.3-	2615.5
2009	10277.5	3807.0-	2682.6
2010	11997	3510.9-	3268.1
2011	13922.4	3406.6	3726.5
2012	14940	3116.3-	4287.6
2013	15225.2	3235.4-	5156.3
2014	15734.5	-2024.5	6504.6
2015	15375.4	567.5	7277.2
2016	12596.0	2682.2	7909.9
2017	11227.4	4691.9	8880.0
2018	9485.6	6325.7	9976.3
2019	7598.7	7023.9	10857.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير السرية لبن الجزائر 2003-2013.

- النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 49، مارس 2020 ص17.

بالنسبة لتطور صافي الأصول الخارجية، فقد إرتبط صافي الأصول الخارجية في الإقتصاد الوطني بالصادرات من البترول، لذلك نلاحظ أنه كلما إرتفعت أسعار النفط ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس، وهذا ما يبينه الجدول السابق، الذي يظهر إرتفاعا متواصلا للأصول الخارجية. إنتقل من مليار دج سنة 2000 إلى 4179.4 مليار دج سنة 2005 ليصل إلى 10277.5 مليار دج سنة 2009، في سنة 2011 سجلت الموجودات الخارجية نموا قدره 16.5% مقابل 10.21% سنة 2010 وهذا يؤكد صلابة الوضعية المالية الخارجية تميزت سنة 2012 بإرتفاع صافي الموجودات الخارجية ب: 7.3% مقابل 16.05% سنة 2011، عرف صافي الموجودات الخارجية التي سجل 15225.16 مليار دج نهاية 2013 مقابل 14940 مليار دج سنة 2012 إرتفاعا ضعيفا مقارنة بالنسبة السابقة وهذا لإرتباطه بتطور الوضعية الخارجية.

سنة 2014 و 2015 نلاحظ تقارب في صافي الأصول الخارجية ليبدأ من سنة 2016 بالإخفاض المستمر إلى غاية 2019 وهذا راجع إلى تراجع أسعار النفط في السوق الدولية، والسياسة النقدية التي مرت بها الجزائر.

أما بالنسبة للقروض المقدمة للخرينة، فقد عرفت هذه الأخيرة إرتفاعا وإنخفاضا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى، حيث عرفت قيمتها إبتداء من سنة 2000 معدلات نمو سالبة (باستثناء سنة 2002 أين كان معدل النمو موجبا (1.67%)، أما قيمتها أصبحت سالبة إبتداء من سنة 2004، غير أنه في السنوات الأخيرة إبتداء من 2009 إلى 2013 فقد شهد معدل نم القروض للخرينة معدلات كمنخفضة ومستقرة نوعا ما حيث لم تتجاوز (3.8%) وذلك نتيجة ادور الذي لعبته الخزينة العمومية في هذه الفترة في عمليات تمويل بعض السلع الإستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار توفير مناصب الشغل.

أما فيما يخص القروض المقدمة للإقتصاد، فإننا نلاحظ من الجدول أن القروض للإقتصاد تنمو مستمرا طيلت سنوات 2000- 2019 لتصل إلى 10857.8 مليار دج، وهو ما يشير إلى طلب الأشخاص للقروض المصرفية، وكذلك الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الإستثمارات الممولة بالقروض المصرفية.

إضافة إلى التسهيلات الإئتمانية التي إعتدتها البنوك، سواء لتمويل المشاريع الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو لتمويل الإنفاق العائلي (قروض إستهلاكية) خاصة في مجال العقارات والسيارات.

- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1999م-2020م:

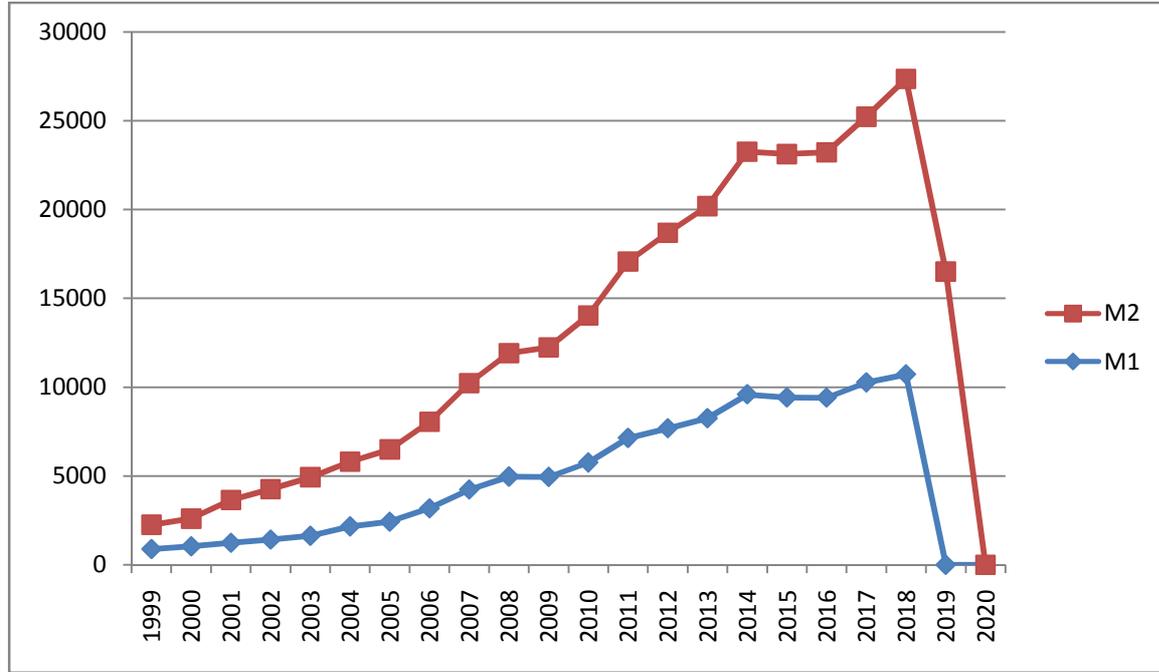
جدول رقم(19) يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)

السنة	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م
M ₁	885.5	1041.3	1238.5	1416.3	1630.4	2160.5	2422.7	3177.8
M ₂	1366.8	1556	2403.1	2836.9	3299.5	3644.3	4070.4	4870.1
السنة	2007م	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م
M ₁	4233.6	4964.9	4944.2	7556.4	7141.7	7681.8	8249.8	9593.5
M ₂	5994.6	6956	7292.7	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13664

السنة	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م
M ₁	9418.6	9407.0	10266.1	10717.4	-
M ₂	13704.5	13816.3	14958.3	16636.7	16510.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

الشكل رقم (07): منحنى تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)



نلاحظ من خلال الجدول السابق زيادة مستمرة في الكتلة النقدية خلال الفترة (1999م-2014م) وذلك راجع لارتفاع أسعار النفط وتبني برامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى استحداث أدوات سياسية نقدية جديدة وفعالة، كما أنّ تحسن الوضعية الخارجية وارتفاع صافي الأصول الأجنبية وانطلاق المخطط التكميلي (2010م-2014م) ساهم بدفع الكتلة النقدية نحو النمو.

خلاصة:

عرضنا في هذا الفصل أهم إستراتيجيات السياسة النقدية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 1999. 2020 من خلال إنتهاجها برامج إصلاح إقتصادي بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية وبإشراف كامل منها حيث طبقت الجزائر خلال هذه الفترة برامج إصلاح بشكل مباشر تمثلت في قانون النقد والقرض، برامج الإنعاش الإقتصادي، دعم نمو، وهي مزيج من سياسا مالية ونقدية والتي لها تأثير على تطور العرض لنقدي ومكوناته في هذه الفترة، ومنه نستخلص ما يلي:

- إن الإصلاحات الإقتصادية أثرت على العرض النقدي إذ عرفت استمرار نسبيا، بفعل السياسة النقدية المستندة والمرتبطة بأسعار النفط.
- كان لبنك الجزائر دور في إستحداث أدوات السياسة النقدية (آلية استرجاع السيولة بمناقصة، تسهيلة الودائع المتعلقة بالفائدة).

من خلال ما سبق يتضح لنا أن هناك العديد من التغيرات التي يمكن أن تؤثر على الطلب على النقود في الجزائر حيث نحاول في الفصل الموالي تحديد أهم هذه المتغيرات وكيف تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر ومدى إستقرارية هذه الحالة.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر للفترة (1999م-
2020م)

المبحث الأول: حوصلة حول الطلب على النقد في الدراسات السابقة

المبحث الثاني: المتغيرات ونموذج التقدير

المبحث الثالث: النتائج والتحليل

تمهيد:

سنخصص هذا الفصل لدراسة العلاقة بين دالة الطلب على النقود والعوامل المفسرة لها بطريقة قياسية وهذا في ظل مراحل التطور المختلفة التي عرفتھا السياسة النقدية باستخدام مجموعة من المتغيرات، بما يتماشى مع واقع الاقتصاد الجزائري والدراسات التجريبية، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (ARDL)، باعتباره التقنية الأكثر استعمالا في الدراسات القياسية وهذا باستعمال برنامج (EViews10). وتطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: حوصلة حول الطلب على النقد في الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: متغيرات ومنهج الدراسة .

المبحث الثالث: النتائج والتحليل .

المبحث الأول: حوصلة حول الطلب على النقد في الدراسات السابقة

سوف يتم على مستوى هذا الجزء من الدراسة على مراجعة نتائج بعض الدراسات التطبيقية الهامة المتعلقة بالطلب على النقود وبعض مكوناته في بعض الدول، وستكون نتائج الدراسات التي سوف إلقاء الضوء عليها عام في تحديد وصياغة نموذج الطلب على النقود في الجزائر.

المطلب الأول: دراسات سابقة في الجزائر

أولاً: تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها: حالة الجزائر (1970م-2011م) ⁽¹⁾

1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سلوك الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1970م-2011م) بغية تمكين السلطات النقدية من استخدام أدوات السياسة النقدية بما يخدم متطلبات النمو الاقتصادي.

2. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي المتمثل في تصنيف طريقة التكامل المشترك لدراسة العلاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات موضوع الدراسة، ثم تقدير دوال الطلب على النقود باستخدام طريقة المربعات الصغرى مصححة كلياً.

3. متغيرات الدراسة:

- الطلب على النقود (M)
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- معدل الفائدة (R)
- معدل الصرف (EX)
- معدل التضخم (INF)

5. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى معلمات النموذج المقدر تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى صغرى 5%، وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية.

6. توصيات الدراسة:

يجب على السلطات النقدية الجزائرية أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر الصرف الدينامي على الاقتصاد عند إعدادها للسياسة النقدية، فقد أظهرت النتائج اثر الإحلال بين العملة المحلية والأجنبية خاصة بالنسبة إلى عرض النقد بمفهومه الضيق M1.

⁽¹⁾ محمد موساوي وأخرون، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها حالة الجزائر (1970م-2011م)، المجلة الأردنية العلوم الاقتصادية، الأردن العدد 01،

ثانيا: دراسة قياسية لاستقرار دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1970م-2014م)

1. الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر في دالة الطلب على النقود ومحاولة إيجاد نموذج للطلب على النقود يساعد على رسم سياسات نقدية مستقبلية فعالة لمواجهة الاختلال في التوازنات الاقتصادية في الجزائر.

2. منهجية الدراسة:

تم استخدام اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ واختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالإضافة إلى اختبار التحول الهيكلي في النموذج ل Show واختبار التكامل المشترك.

3. متغيرات الدراسة:

- PIB: الناتج الداخلي الخام.
- TCN: سعر الصرف الاسمي.
- TR: معدل إعادة الخصم.
- INF: معدل التضخم.

4. النتائج المتوصل إليها:

- نتائج الاختبارات الاستقرارية أكدت لنا أنّ دالة الطلب على النقود غير مستقرة عند مستوى معنوية 5%.
- الطلب على النقود في الجزائر يتكامل تكاملا متزامنا مع المحددات النقدية المستخدمة في الدراسة التطبيقية (سعر الصرف الاسمي، الناتج الداخلي الخام، سعر إعادة الخصم، نسبة التضخم) هذه النتائج تتوافق مع فرضيات النظرية الاقتصادية.
- السياسة النقدية التوسعية المعتمدة من طرف السلطات النقدية أثرت على هيكل الطلب على النقود في الجزائر وهذا ما أكدته نتائج اختبار Show.

ثالثا: دراسة اقتصادية قياسية لدالة الطلب على النقود باستعمال نموذج تصحيح الخطأ، دراسة حالة الجزائر للفترة (1970م-2017م)¹

1. الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سلوك الطلب على النقود في الجزائر بغية تمكين السلطات النقدية من استخدام أدوات السياسة النقدية بما يخدم متطلبات النمو الاقتصادي وتقدير العلاقة السكونية طويلة الأجل وتحديد العلاقة الديناميكية المستقرة فيها القصيرة وطويلة الأجل لدالة الطلب على النقود.

⁽¹⁾ محصر مريم، سعيح عبد الحكيم، دراسة اقتصادية قياسية لدالة الطلب على النقود باستعمال نموذج تصحيح الخطأ، دراسة حالة الجزائر (190-2017)، دراسات وأبحاث المجلة العربية، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2020م، صص 304-310.

2. منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ لتفسير سلوك الطلب على النقود في الجزائر في المدى الطويل.

3. متغيرات الدراسة:

- الناتج المحلي: PIBD
- معدل الصرف: TC
- معدل إعادة الخصم: TR
- معدل التضخم: INF

4. النتائج المتوصل إليها:

- مرونة المدى القصير بالنسبة للدخل تقارب 0.94 أي كلما ارتفع الناتج الداخلي الحقيقي الخام بوحدة واحدة زاد الطلب على النقود بـ 0.94 وحدة في المدى القصير.
- أما المدى الطويل فترتفع بوحدة واحدة، أي وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين.
- مرونة المدى القصير بالنسبة لمعدل الصرف تقارب 0.52 بمعنى كلما ارتفع معدل الصرف (تكلفة الفرصة البديلة) بوحدة واحدة انخفض الطلب على النقود بـ 0.52 وحدة وفي المدى الطويل ينخفض الطلب على النقود بـ 0.37 وحدة أي وجود علاقة عكسية.
- سرعة تصحيح الخطأ ما بين فترتين أو سرعة تعديل أي اختلال ما بين فترتين في المدى القصير ووضعها التوازني في المدى البعيد تقدر بـ -0.69 أي أن 69 من الاختلال ما بين كل فترتين يتم تصحيحه في الفترة اللاحقة.

5. التوصيات:

- توسيع الدراسة وإدخال عوامل أخرى مثل: الدخل الدائم أو الثروة.
 - استخدام نموذج المعادلات الآتية لجعل التحليل أكثر دقة وشمولا عن النموذج وفي المعادلة الواحدة.
- رابعا: دراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1990م-2017م⁽¹⁾

1. الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين دالة الطلب على النقود ومحدداتها أي العوامل المفسرة لها واختبار اسقرارية هذه العلاقة.

(1) علام أسماء، منافري نور الدين، دراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1990م-2017م.

2. منهجية الدراسة:

تم اعتماد الطرق القياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية منها اختبارات جذر الوحدة، منهجية "جوهانس" للتكامل المشترك وذلك لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين الطلب على النقود بمفهومه الواسع خلال الفترة 1990م-2017م واختبار استقرارية الدالة باستعمال اختبار كل من: CUSUM و CUSUSQ.

3. متغيرات الدراسة:

- الناتج الإجمالي المحلي: GDP
- سعر الصرف: TC
- معدل التضخم: INF
- الطلب على النقود: M

4. النتائج المتوصل إليها:

وجود علاقة إيجابية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم والطلب على النقود، وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والطلب على النقود، كما توصلت إلى أنّ نتائج اختبارات الاستقرارية أنّ دالة الطلب على النقود مستقرة عند منسوب معنوي 5%.

5. التوصيات :

- استخدام المجاميع النقدية كهدف من أهداف السياسة النقدية في الجزائر.
- استخدام أدوات السياسة النقدية الأخرى، إضافة إلى سعر الخصم في إدارة المعروض النقدي مثل سعر الصرف.

تلخص الدراسات السابقة الذكر في الجدول الموالي.

الجدول رقم(20):الدراسات حول تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر

الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	النموذج القياسي المقترح
تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها حالة الجزائر (1970م-2011م)	M	GDP R EX INF	$M = f(GDP, EX, R, INF)$
دراسة قياسية لاستمرارية دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال	MD	PIB TCN TR INF	$Md/(P_+) = f(PIB, TCN, TR, INF)$ $Md/p + B_0 + B_1 * PIB + B_2 * TCN + B_3 * TR + B_4 * INF + \epsilon_+$

			الفترة (1970م- 2017م)
$M^* = C + \alpha_1 (PIB)^* + \alpha_2 TR^* + \alpha_3 TC^* + \alpha_4 INF + \varepsilon_+$	PIB TC TR	I	دراسة اقتصادية قياسية لدالة الطلب على النقود باستعمال نموذج تصحيح الخطأ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990م- 2017م)
$\frac{Md}{P} = f(GDP, TC, INF)$	GDP TC INF	MD	دراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990م- 2017م)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التحليل السابق.

المطلب الثاني: دراسات سابقة في الدول الأخرى

أولاً: تقدير دالة الطلب على النقود في الأردن⁽¹⁾

1. أهداف الدراسة:

- دراسة "عبد الرزاق بشير" و"عبد الله دحلان" (2001م): والتي تهدف إلى البحث عن عوامل المؤثرة في دالة الطلب على النقود في الأردن بمفهومه الضيق والواسع وتحديد أي المفهومين يمكن اختياره بهدف للسياسة النقدية.

2. منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة أساليب القياس الاقتصادية للعلاقات طويلة باستخدام منهج التكامل المشترك بالإضافة إلى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وسعر الصرف كمحددات لدالة الطلب على النقود بالمفهوم الواسع في الأردن خلال الفترة (1975م-2009م).

3. متغيرات الدراسة:

• الدخل الحقيقي (Y)

⁽¹⁾ مصطفى عبد اللطيف، مراد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص31.

- سعر الفائدة (R)
- سعر الصرف (EX)
- معدل التضخم (INF)

4. نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة M_2 متكاملة تكاملاً مشتركاً مع محدداتها وأن دالة الطلب على النقود مستقرة طيلة فترة الدراسة، إضافة إلى ذلك فإن الدخل الحقيقي له تأثير إيجابي على النقود على عكس بقية المحددات التي لها تأثير سلبي.

ثانياً: تقدير دالة الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وتكامل المشترك (1974م-1994م)⁽¹⁾

1. أهداف الدراسة:

- تحليل الطلب على النقود في سوريا اعتماداً على بيانات سنوية تغطي الفترة (1974م-1994م).
- تحليل سلوك الطلب على النقود في سوريا.
- تقدير العلاقة السكونية الطويلة الأجل.
- تحديد العلاقات الديناميكية المستقرة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل لدالة الطلب على النقود في سوريا.

2. منهجية الدراسة:

استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير دالة الطلب السكونية الطويلة الأجل على النقود ويستخدم في هذا البحث نموذج تصحيح الخطأ لتقدير نموذج الطلب الديناميكي على النقود في الأجل القصير وأسلوب "جوهانس" لتكامل المشترك لاختبار فرضية استقرار دالة الطلب على النقود في الأجل الطويل.

3. متغيرات الدراسة:

- حجم المبادلات (الدخل الحقيقي) (Y)
- معدل التضخم (INF)
- مستوى الأسعار (P)

ثالثاً: تقدير دالة الطلب على النقود في السودان:⁽²⁾

1. أهداف الدراسة:

- بناء نموذج اقتصادي قياسي يمثل دالة الطلب على النقود في السودان.

⁽¹⁾ ممدوح خطيب الكسواني، الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج "تصحيح الخطأ والتكامل المشترك"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، دمشق، 2001م.

⁽²⁾ محمد حامد العاقب الطيب، "تقديم دالة الطلب على النقود في السودان (1970م-2010م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2011م.

- يهدف البحث إلى قياس العوامل المحددة للطلب على النقود في السودان.
- تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي قد تساعد السلطات النقدية في استخدام أدوات السياسة النقدية.

2. منهجية الدراسة:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والتاريخي في الإطار النظري للدراسة أما الجانب التطبيقي من الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي النموذج، تقييم النموذج القياسي المقدر، التطبيق والتنبؤ.

3. متغيرات الدراسة:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
- سرعة دوران النقود (CR)
- سعر الصرف (EX)
- الإنفاق الحكومي (G)
- معدل التضخم (INF)

4. نتائج الدراسة:

- وجود علاقة متبادلة ذات دلالة بين الطلب على النقود و(الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي) ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الطلب على النقود و(سرعة دوران النقود، التضخم).
- وجود تكامل مشترك يربط الطلب على النقود بمحدداته.

رابعاً: دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة (1970م-2014م)⁽¹⁾

1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير دالة الطلب على النقود سواء بالمفهوم الضيق أو المفهوم الواسع باستخدام أسلوب التكامل المشترك وبحث مدى استقرارها في الأجل القصير والأجل الطويل خلال العقود الأربعة والنصف في مصر من أجل تقديم علمي متطور عن سلوك دالة الطلب على النقود والعوامل المؤثرة فيها وتحديد الأهمية النسبية لكل منها.

2. منهجية البحث:

تستخدم هذه الدراسة الأسلوب الكمي في التحليل بالاعتماد على منهج التحليل القياسي، حيث يتم استقراء البيانات الكمية للطلب على النقود والعوامل الرئيسية المؤثرة من خلال نموذج التكامل المشترك.

3. متغيرات الدراسة:

- $\frac{M_1}{P}$: الطلب على الأرصدة النقدية بالمفهوم الضيق.
- $\frac{M_2}{P}$: الطلب على الأرصدة النقدية بالمفهوم الواسع.

⁽¹⁾ علي عبد الوهاب نجما، تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة (1970م-2014م)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد 53، 2016م، جامعة الاسكندرية.

- RGDP: الناتج المحلي الإجمالي.
- INF: معدل التضخم.
- EX: سعر الصرف الأجنبي.
- Ri: سعر الفائدة الحقيقي.
- DM: المتغير الوهمي (الإصلاحات النقدية).

4. نتائج الدراسة:

وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل في دالتي الطلب على النقود بالمفهومين الضيق والواسع M_1 و M_2 فيما يتعلق باتجاه تأثير المتغيرات التفسيرية.

- نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير أن الناتج المحلي الحقيقي كان له تأثير إيجابي في الطلب على النقود بالمفهوم الضيق M_1 مقارنة بالمفهوم الواسع M_2 .

- توافق نتائج الأجلين القصير والطويل فيما يتعلق بتأثير الناتج الحقيقي وتأثير معدل التضخم، في حين أن المتغيرات الأخرى لم يكن لها تأثير معنوي في الأجل القصير.

5. توصيات الدراسة:

يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية وبخاصة التحكم في العرض النقدي.

- يمكن تناول في دراسات لاحقة محددات التضخم في مصر، محددات الطلب الكلي على النقود وإضافة مجاميع نقدية أخرى M_3 .

نلخص الدراسات السابقة الذكر في الجدول الموالي.

الجدول رقم (21): مختلف الدراسات التي تناولت موضوع الطلب على النقود في دول أخرى

الدراسة	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	النموذج القياسي للدراسة
تقدير دالة الطلب على النقود في الأردن	M	GDP R EX INF	$M = f(GDP, R, EX, INF)$ $M = b_1 + b_2 * GDP + b_3 * R + b_4 * EX + b_5 * INF + E$
تقدير دالة الطلب على النقود في سوريا	$(M/P)^d$	Y i P	$\frac{M}{P} = f(y, i)$ $Mt = B_0 + B_1 * Y_1 * B_2 * \pi + u^d$
تقدير دالة الطلب على النقود في	M	GDP CR EX	$M = f(GDP, CR, EX, G, INF)$ $M = b_1 + b_2 * GDP + b_3 * CR + b_4 *$

$EX + b_5 * G + b_6 * INF + E$	G INF		السودان
$\frac{M}{P} = f(RDGP, INF, EX, Ri, Dm)$ $\frac{M}{P} = B_0 + B_1RGDP + B_2INF + B_3Ri + B_4EX + Dm^+ + u_+$	RGDP INF EX Ri Dm	$\frac{M_1}{P}$ $\frac{M_2}{P}$	تقدير دالة الطلب على النقود في مصر

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على التحليل السابق.

المبحث الثاني: المتغيرات ونموذج التقدير

نعالج في هذا المبحث الخطوات المتبعة لتقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر، من التعريف بالمتغيرات المستخدمة، وتوصيف النموذج المتبع للتقدير.

المطلب الأول: البيانات المستخدمة في التقدير

لتقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر، نستخدم بيانات ربع سنوية خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لعام 1999 إلى الربع الأول من عام 2020. يتمثل المتغير التابع في لوغاريتم العرض النقدي الحقيقي (M2). تتمثل المتغيرات المستقلة المفسرة لدالة الطلب على النقود في الجزائر في لوغاريتم الناتج الحقيقي لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الإسمي، معدل التضخم. وتتمثل هذه المتغيرات بالتفصيل في:

- المتغير التابع والمتمثل في لوغاريتم العرض النقدي الحقيقي (M2). حصلنا على القيمة الحقيقية بقسمة القيمة المضافة الإسمية للقطاع الصناعي (بالمليار دينار) على مؤشر أسعار الاستهلاك. أخذنا البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للعرض النقدي ومؤشر أسعار الاستهلاك، ومن قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IFS).

- حجم الكتلة النقدية M2: هو السيولة المحلية الخاصة و يشمل المجمع النقدي M1 (والذي يشمل كمية النقد القانوني المتداول + حجم الودائع تحت الطلب) مضافا إليه الودائع لأجل ويعتبر المجمع النقدي M2 أفضل المجمعات النقدية لأنه يؤثر على الحركة الإقتصادية وعلى التضخم.

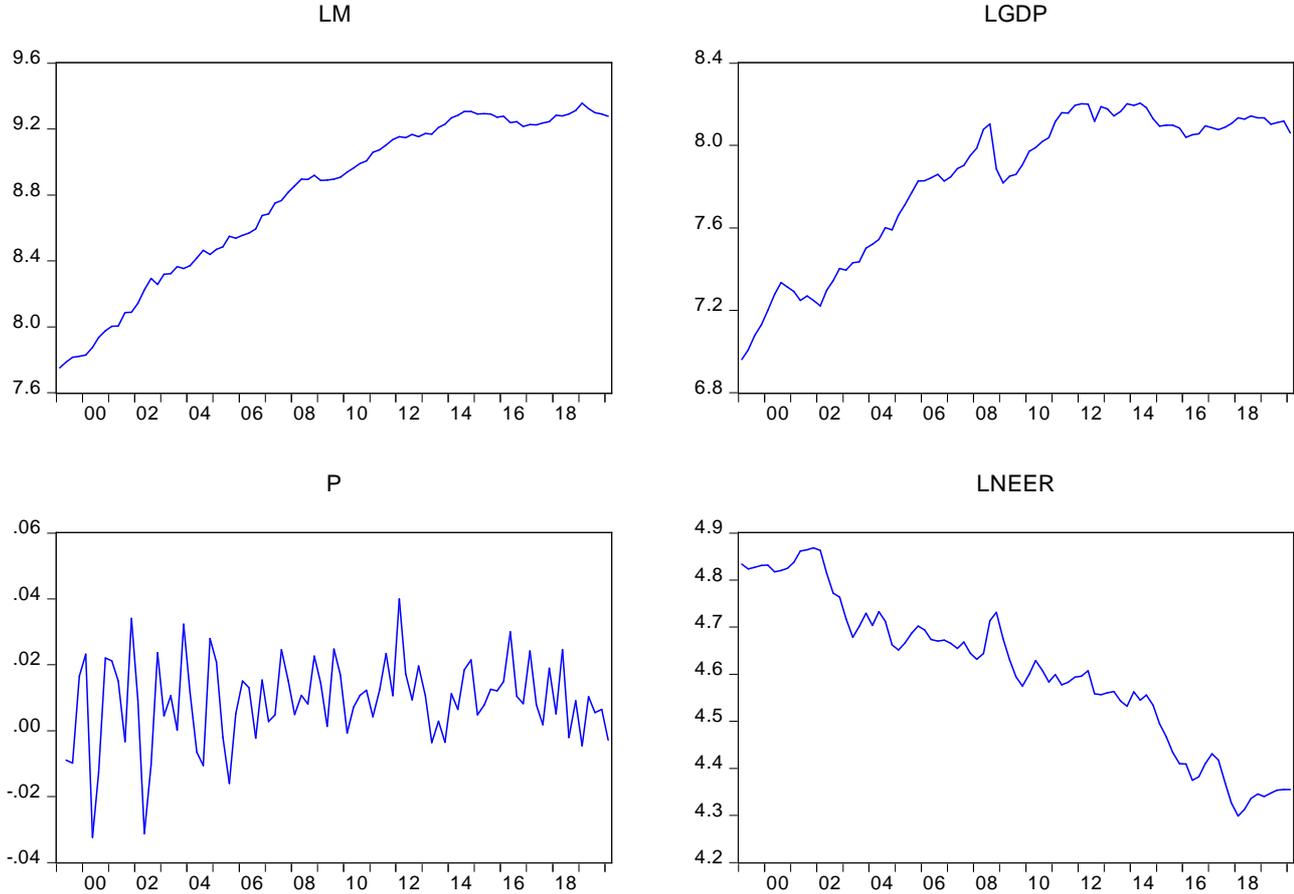
- لوغاريتم الناتج الحقيقي (LGDP). حصلنا على هذا المتغير بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على مؤشر أسعار الاستهلاك. أخذنا البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي من موقع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

- لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الاسمي (LNEER). أخذنا البيانات من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IFS).

- معدل التضخم (P)، وحسبناه بلوغاريتم مؤشر أسعار الاستهلاك على مؤشر أسعار الاستهلاك لفترة سابقة. أخذنا البيانات من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (IFS).

لم نأخذ بعين الإعتبار أسعار الفائدة المحلية في تقديرنا لدالة الطلب على النقد، نظرا لتخلف النظام المالي المحلي، ومن ثم، لا يوجد عمليا توظيف للأموال من طرف الأعوان الاقتصاديين غير الماليين في النظام المالي، ولا يوجد تأثير يكاد يذكر لأسعار الفائدة على تفضيلاتهم للاحتفاظ بالنقود. يمكننا عرض تطور المتغيرات السابقة الذكر في الشكل الموالي.

الشكل رقم (08): تطور المؤشرات المستخدمة في تقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: موقع الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)، وموقع قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, International Financial statistics; <http://elibrarydata.imf.org>)

المطلب الثاني: منهجية ونموذج التقدير

لتقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر، نتبع الخطوات التالية:

- 1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: لدراسة العلاقة بين متغيرين؛ ولتفادي الانحدار الزائف، نبدأ بدراسة مستوى استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار (ADF, 1979)¹، واختبار (PP, 1988)²؛
- 2- النموذج و طريقة التقدير: بهدف تقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر، نعتمد على النموذج التالي:

$$LM_t = a + bLGDP_t + cP_t + dLNEER_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

¹ _Dickey, D.A., and Fuller, W.A. (1979). Distribution for estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Society, 74, 427-431.

² _Phillips, P.C.B., and Perron, P. (1988). Testing for unit roots in time series regression. Biometrika, 75, 335-346.

تبين المعادلة السابقة الذكر الأثر الطويل الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع ممثلاً في الطلب الحقيقي على النقود. إضافة لما سبق ذكره، فقد تبين من دراسة استقرارية المتغيرات أنها متكاملة من الرتبة (0) و(1)، كما يتضح من الجدول رقم (أنظر الجدولين المواليين). وبهدف تقدير الأثر القصير الأجل (مع الأثر الطويل)، بما أن لدينا مزيج من السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة (0) و(1)، فإننا سوف نستعمل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) المقترح من طرف Pesaran et al. (2001).¹

$$\Delta LM_t = \alpha + \sum_{i=1}^{n1} \beta \Delta LM_{t-i} + \sum_{i=1}^{n2} \gamma \Delta LGDP_{t-i} + \sum_{i=6}^{n3} \vartheta \Delta LP_{t-i} + \sum_{i=6}^{n5} \delta \Delta NEER_{t-1} + \mu_0 LM_{t-1} + \mu_1 LGDP_{t-1} + \mu_2 LP_{t-1} + \mu_3 INEER_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots \dots \dots (2)$$

يمثل Δ الفرق الأول للمتغيرات. كما يمثل ε_t سلسلة البواقي. نقوم في البداية بدراسة التكامل المشترك الموجود بين المتغيرات في المعادلة (2) باستخدام اختبار (f-test). قام Pesaran et al. (2001) بوضع حدود دنيا وعليا للقيم الحرجة، وإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أعلى من الحد الأعلى للقيم الحرجة، نرفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين الناتج الحقيقي لدالة الطلب على النقد والمتغيرات المفسرة لها. بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، نقوم بحساب معاملات المدى الطويل. نحصل عليها بعد تحديد عدد فترات الإبطاء للنموذج باستخدام معيار (AIC). نحسب هجه المعاملات بقسمة المعاملات (μ_1, μ_2, μ_3) على $(-\mu_0)$. تتمثل المعاملات المبينة للأثر القصير الأجل في المعاملات الواردة في المعادلة (2) والمرتبطة بالفروق الأولى للمتغيرات. في النهاية، وللحكم على مدى ملاءمة النموذج إحصائياً نقوم باستخدام مجموعة من الاختبارات ممثلة في اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار عدم ثبات التباين، واختباري الاستقرار الهيكلي للنموذج (CUSUM, CUSUMQ).

المبحث الثالث: النتائج والتحليل

نتطرق في هذا المبحث إلى تطبيق الخطوات السابقة الذكر في المبحث الثاني، وتحليل النتائج.

1- تحليل استقراريه السلاسل الزمنية

يتضح من الجدول رقم (21)، من خلال هذه النتائج أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند معنوية 1، 5، 10%، باستثناء القيم الحقيقية المضافة لدالة الطلب (P)، والتي تعتبر مستقرة بالنسبة لاختبار PP، ولاختبار ADF.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار استقرارية الزمنية في المستوى

اختبار PP		اختبار ADF		
With I	With T&I	With I	With T&I	
-4.228378	-0.096596	-4.019078	-0.158001	LM
-2.997543	-1.314693	-3.180711	-1.314693	LGDP

¹Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R.J. (2001) 'Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships', *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16, No. 3, pp.289-326.

*-8.499217	*-8.776855	*-8.715643	*-8.855452	P
-0.403507	-3.100535	-0.566002	-4.00457	LNEER

***, **, * تدل على أن السلسلة الزمنية ذات معنوية إحصائية عند مستوى 1 و 5 و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10)

بحساب الفرق الأول للمتغيرات السابقة الذكر، يتضح أنها تصبح كلها مستقرة عند مستوى معنوية مرتفع (1%). ما يعني أن المتغيرات كلها متكاملة من الرتبة (1)، وبالتالي فإن نموذج ARDL، يمكن استخدامه لتقدير دالة الطلب على النقد في الجزائر.

الجدول رقم (23): نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلاسل الزمنية

اختبار PP		اختبار ADF		
With I	With T&I	With I	With T&I	
*-8.853608	*-10.35287	*-4.182362	-10.35287*	DLM
*-6.767789	*-7.190061	*-6.767789	-7.257168*	DLGDP
*-27.24750	*-28.96569	*-11.61404	-11.54561*	DP
*-6.401957	*-6.345189	*-6.993812	-6.951281*	DLNEER

***, **, * تدل على أن السلسلة الزمنية ذات معنوية إحصائية عند مستوى 1 و 5 و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10)

2- تقدير النموذج

نقوم بتقدير نموذج ARDL الوارد في المعادلة (2). نستخدم معيار (AIC) لتحديد عدد فترات الإبطاء للنموذج. يتضح من الملحق رقم (1)، أن عدد فترات الإبطاء المثلى التي حددها المعيار (AIC) هي إثنين. ومن ثم، فإننا نقرر النموذج في المعادلة (2) بعدد فترات إبطاء 2.

نتأكد، في مرحلة أولى، من وجود علاقة تكامل مشترك بي لوغاريتم دالة الطلب على النقد والمتغيرات المفسرة له، وذلك بالاعتماد على اختبار (F test). نعرض النتائج في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (24): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	14.47000	10%	2.72	3.77
k	3	5%	3.23	4.35
		2.5%	3.69	4.89
		1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

يتضح من الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأقصى للحدود (Bound test) عند مستوى معنوية 1%. ما يعني رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ويتحقق بنها علاقة توازن في المدى الطويل عند مستوى معنوية 1%. في المرحلة التالية، ونظرا لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معاملات المدى الطويل، علما بأن فترات الإبطاء سبق وحددناها بـ2، بناء على معيار (AIC). جاءت النتائج موضحة في الجدول رقم (25).

الجدول رقم(25): نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	1.241185	0.208397	5.955861	0.0000
P	-12.50991	6.164391	-2.029383	0.0459
LNEER	0.533615	0.733744	0.727251	0.4693
C	-2.986321	4.651770	-0.641975	0.5228

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10)

يتضح من الجدول السابق أن معلمة الناتج الحقيقي جاءت موجبة عند مستوى معنوية 1% وأكبر من الواحد. ما يعني أن زيادة الناتج الحقيقي بوحدة واحدة تنعكس في المدى الطويل في زيادة الطلب الحقيقي على النقود بـ1.24 وحدة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. نلاحظ أيضا أن معلمة معدل التضخم سالبة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية وذات معنوية عند مستوى 5%. يدل هذا على أن زيادة التضخم بوحدة واحدة تؤدي في المدى الطويل إلى تخفيض الأعوان غير الماليين لحيازتهم من النقود بـ12.51 وحدة. في مقابل ذلك، نلاحظ عدم معنوية معاملات لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الاسمي، أي أنه غير محدد للطلب على النقد في المدى الطويل في حالة الجزائر.

نقدر كذلك معاملات المدى القصير، وجاءت النتائج في الجدول رقم (26). نلاحظ من هذا الجدول أن الناتج الحقيقي الكلي، معدل التضخم وسعر الصرف الفعلي الاسمي لا تعتبر محددًا للطلب على النقد في الجزائر في المدى القصير. جاءت معلمة الطلب على النقد لفترة إبطاء واحدة سالبة وذات معنوية. نلاحظ دائما من هذا الجدول أن حد تصحيح الخطأ جاء سالبا وبقيمة (-0.068592) وذات معنوية عند مستوى 1%. وهذا دليل آخر على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

الجدول رقم(26): نتائج تقدير العلاقة القصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.158633	0.085743	-1.850100	0.0681
CointEq(-1)*	-0.068592	0.006916	-9.917860	0.0000

R-squared	0.430258	Meandependent var	0.017974
Adjusted R-squared	0.423224	S.D. dependent var	0.027843
S.E. of regression	0.021146	Akaike info criterion	-4.850969

Sumsquaredresid	0.036218	Schwarz criterion	-4.792684
Log likelihood	203.3152	Hannan-Quinn criter.	-4.827554
Durbin-Watson stat	1.995277		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10)

تبين إختبارات تشخيص النموذج في الجدول الموالي ممثلة في اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار عدم ثبات التباين، واستقرار النموذج. نلاحظ أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي، وتتوزع توزيعاً طبيعياً. وتباينها ثابت، فضلاً عن عدم وجود أخطاء في النموذج عند مستوى معنوية وعدم رفض فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج، إضافة إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج استقراره.

الجدول رقم (27): اختبار تشخيص النموذج الوارد في المعادلة (2)

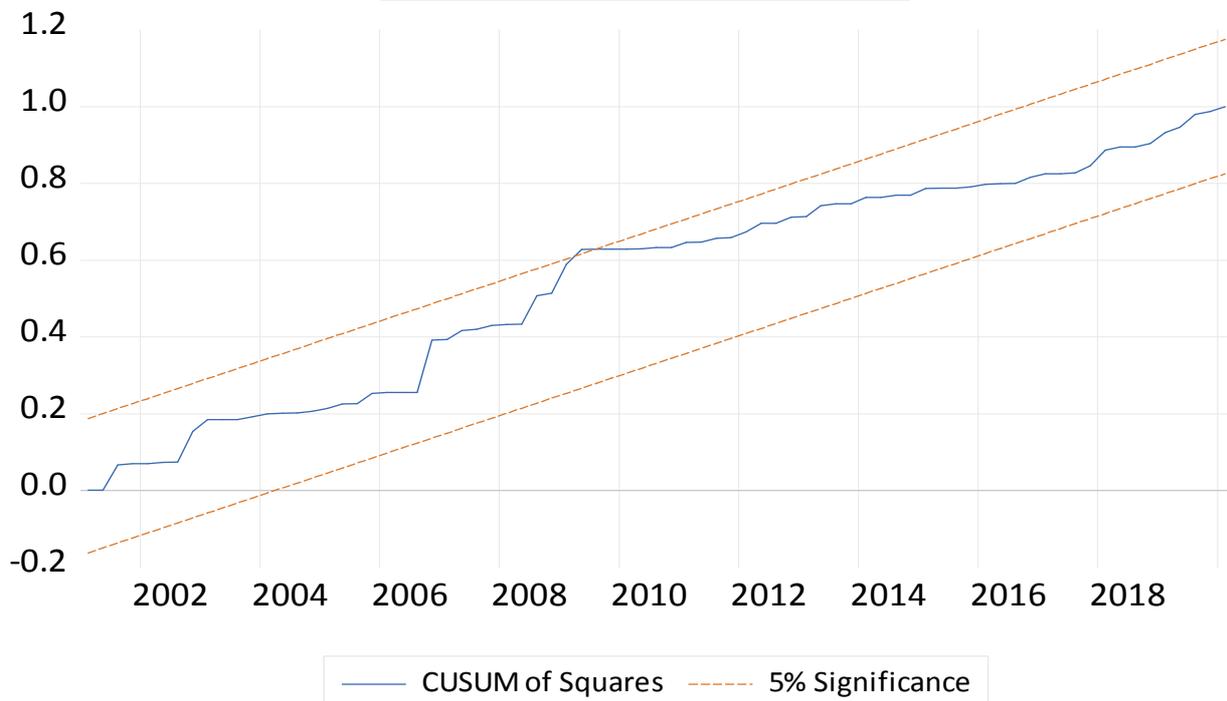
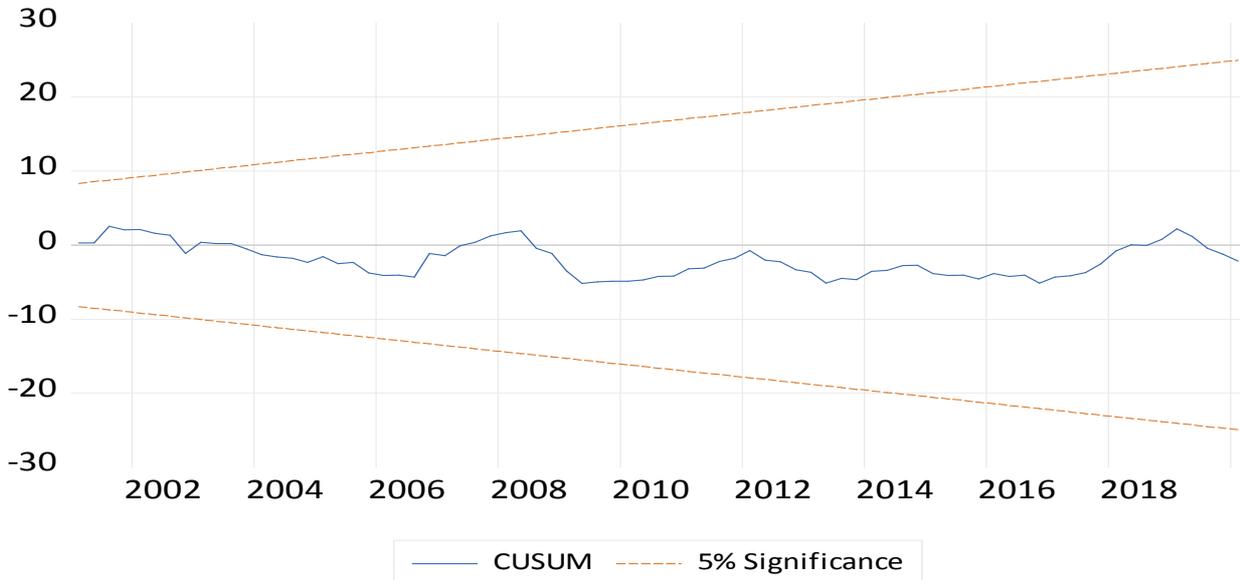
X_{SC}^2	X_{NOR}^2	X_{HET}^2	X_{RESET}^2
0.0152	1.063645	0.000414	0.5659052
(0.9022)	(0.58753)	(0.9838)	(0.453)

ملاحظة: تمثل $X_{SC}^2, X_{NOR}^2, X_{HET}^2$, and X_{RESET}^2 اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار عدم ثبات التباين، واستقرار النموذج.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10)

أخيراً، نقوم باختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر ويمثل هذا الأخير في التأكد من استقرار معاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل، وخلو البيانات المستخدمة من أي تغييرات هيكلية عبر الزمن. ولتحقيق ذلك نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMQ). ويتحقق إذا وقعت الشكل البياني لإحصائيات الاختبارات السابقة الذكر داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. ويتضح جلياً من الشكل الموالي أن هذا يتحقق، وبالتالي، فمعلمات المقدر في النموذج في المديين القصير والطويل مستقرة هيكلياً.

الشكل رقم (09): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لاحصائيات (CUSUM, CUSUMQ)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10).

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية المتمثلة في تحليل السلاسل الزمنية، منها اختبارات جدور الوحدة التي تساعد على معرفة درجة التكامل المتغيرات ومنهجية جوهانس للتكامل المشترك وذلك لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل من الطلب على النقود بمفهومه الواسع في الجزائر خلال الفترة (1999-2020)، وقد تم اختبار استقرارية الدالة باستعمال اختبار كل من (CUSUM) و (CUSUSQ)



الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر النقود عصب الحياة الاقتصادية، فهي أهم المتغيرات المؤثرة في الاقتصاديات الحديثة، باعتبارها متغير استراتيجي يؤثر على النشاط الاقتصادي، كما أن الطلب على النقود واستقراره أساسي في النظرية النقدية وفي كيفية تطبيق السياسة النقدية.

إن الهدف الرئيسي من بحثنا هذا هو تحليل الطلب على النقد في الجزائر خلال الفترة (1999-2020)، من خلال تحديد أهم العوامل المؤثرة في الطلب على النقود. حيث قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، من أجل ذلك قمنا بتقسيم دراستنا الى ثلاثة مراحل :

- المرحلة الاولى: وهي الجانب النظري، حيث تناولنا فيه الطلب على النقود في النظريات النقدية من خلال التطرق لأهم المفاهيم حول النقود والطلب عليها، وكذا أهم النظريات المفسرة للطلب على النقود، كما تناولنا السياسة النقدية مفهوماً، أهدافها، أدواتها .

- المرحلة الثانية: تم التطرق إلى إستراتيجية ممارسة السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (1999-2020) من خلال سلسلة الإصلاحات ومسار السياسة النقدية خلال هذه الفترة وأهم أدواتها ودورها في تطور العرض النقدي. - المرحلة الثالثة: هي دراسة قياسية لدالة الطلب على النقد في الجزائر، حيث تم عرض بعض الدراسات السابقة في الجزائر ودول أخرى وباعتماد على معطيات سنوية لفترة (1999-2020) ، وبعض المؤثرات الاقتصادية (سعر الصرف ، الناتج الداخلي الحقيقي الفعلي ، التضخم).

توصلنا إلى تقدير نموذج مناسب للدراسة دالة الطلب واختبار استقراريتها، واختبار جودة النموذج.

أولاً: نتائج الدراسة:

- تؤدي النقود عدة وظائف فهي وسيلة للمبادلات ؛مقياس ومخزن للقيمة إضافة إلى أنها أداة للمدفوعات الآجلة واداة من أدوات السياسة النقدية ؛
- يتمثل الطلب على النقد في الرصيد الذي يرغب الأعوان غير الماليين في الاحتفاظ به لأغراض المعاملات، الاحتياط والمضاربة؛
- تفسير النظريات النقدية للطلب على النقد بينت وجود عدة متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية تفسر الطلب على النقود وهي: الدخل، سعر الفائدة، الثروة، الأسعار، العوائد
- شهدت الجزائر عدة إصلاحات ساهمت في إرساء سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق هدفها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- شهد العرض النقدي معدلات نمو هامة منذ 1999، بمفهومها الضيق والواسع؛
- كان اتجاه السياسة النقدية في الجزائر بعد 1999 هو الاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لامتناس فائض السيولة الذي ميز النظام المصرفي؛

- أفضل الطرق القياسية للتعبير عن دالة الطلب على النقد هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، لأن متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبين (0) و(1)، كما أن هذا النموذج يسمح بتقدير المحددات في المديين القصير والطويل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- يتحدد الطلب على النقود في الجزائر في المدى الطويل بالمتغير السلمي ممثلاً في الناتج الحقيقي، وبمعدل التضخم، مع ملاحظة غياب تأثير سعر الصرف عليه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- لا يتأثر الطلب على النقد بمتغيرات المختلفة في المدى القصير في حالة الجزائر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

- تمتاز دالة الطلب على النقد بالاستقرار في حالة الجزائر، ما يمكن بنك الجزائر من استهداف المجاميع النقدية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

ثانياً: الاقتراحات:

- ضرورة إتباع سياسة نقدية أكثر فعالية، تقوم على الدقة والشفافية؛
- السعي إلى تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة؛
- ضرورة إعطاء للبيانات الإحصائية مزيد من الدقة والمصداقية؛
- الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في الطلب على النقود لصياغة سياسة نقدية فعالة في الجزائر؛
- الاهتمام بالتقنيات الحديثة والبرمجيات لدراسة دالة الطلب في الجزائر .

ثالثاً: آفاق الدراسة

- يمكن استخدام مجاميع نقدية أخرى كهدف من أهداف السياسة النقدية في الجزائر؛ أدوات السياسة النقدية الأخرى لدراسة الطلب على النقد في الجزائر .
- توسيع الدراسة وإدخال عوامل أخرى في دراسة دالة الطلب مثل : سعر الفائدة.



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- 1- أحمد صنف، " الإقتصاد النقدي وأسواق رأس المال"، محاضرات موجهة لطلبة علوم الإقتصاد وعلوم تسيير، البويرة، 2016.
- 2- إسماعيل محمد هاشم، " النقود والبنوك"، المكتبة العربية الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 3- أكرم حداد، مشهور هذلول، " النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 4- بن قدور على، يبربر محمد، السياسة النقدية والتوازن الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى 2018، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017، عمان، الأردن.
- 5- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 6- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بكر، الجزائر، 2005.
- 7- صبحي تادريس قريصة، " النقود والبنوك"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1986.
- 8- الطاهر لطرش، " الإقتصاد النقدي والبنكي"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 9- الطاهر لطرش، " الإقتصاد النقدي والبنكي"، ديوان المطبوعات الجامعية 01، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2013.
- 11- عبد الرزاق حميدي، " محاضرات في مقياس إقتصاد نقدي وأسواق رأس المال"، جامعة البويرة، 2018.
- 12- عبد القادر خليل، " مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 13- عبد القادر خليل، مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- 14- عبد المطلب عبد الحميد، " السياسة النقدية وإستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 15- عز الدين بشرون، " إقتصاديات النقود وأسواق رأس المال (النظم والنظريات النقدية)"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2020.

- 16- عزت فنادي، " أساسيات في النقود والبنوك"، دار العلم للنشر، الفيوم، 2005.
- 17- عقيل جاسم عبد الله، " النقود والمصارف"، الجامعة المفتوحة، عمان، 1994.
- 18- علي عبد الوهاب نجا، أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، " النقود والسياسة النقدية والأسواق المالية"، جامعة الإسكندرية، 2018.
- 19- فوان هاشم عوض، " اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
- 20- محمد أحمد الأفندي، " الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الأولى، عمان، 2018.
- 21- محمد أحمد الأفندي، " النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009.
- 22- محمد الشريف ألمان " محاضرات النظرية الاقتصادية الكلية الدول الاقتصادية الكلية الأساسية في القطاع النقدي"، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 23- مدني بن شهرة، " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية"، دار حامد للنشر، عمان، 2009م مدني بن شهرة، " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية"، دار حامد للنشر، عمان، 2009م.
- 24- ناظم محمد نوري الشمري، " النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 25- الهادي خالدي، " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، 1989م.
- المجلات والمقالات:**
- 1- بن عزة إكرام، شليل عبد اللطيف، تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2012، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الرابع، العدد2، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
- 2- بهناس العباس، بن أحمد لخضر، النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 03/11 المتعلق بالنقد والقرض والتحديات الراهنة له، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد رقم 4، العدد02، جامعة الجلفة.
- 3- تميمة مصطفى، أبو محمد الناصر، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي للجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2017)، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5، العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر، سنة 2019.
- 4- علام أسماء، منافري نور الدين، دراسة قياسية لدالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1990م-2017م)، مجلة مجلد16، العدد01، جامعة تلمسان، الجزائر 2020 .
- 5- علي عبد الوهاب نجا، تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة (1970م-2014م)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الأول، المجلد 53، 2016م، جامعة الاسكندرية.
- 6- غريبي أحمد، بوشريط سامية، تطور كلية النقدية وأثرها على النتائج الداخلي الخام في الجزائر مجلة الاقتصاد والتنمية العدد 05 جامعة المدية، الجزائر، 2016.

- 7- فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 8- كمال عياشي، أداة النظام المصرفي في ضوء التحولات الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة .
- 9- محصر مريم، سعيح عبد الحكيم، دراسة اقتصادية قياسية لدالة الطلب على النقود باستعمال نموذج تصحيح الخطأ، دراسة حالة الجزائر (190-2017)، دراسات وأبحاث المجلة العربية، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2020.
- 10- محمد موساوي وآخرون، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها حالة الجزائر (1970م-2011م)، المجلة الأردنية العلوم الاقتصادية، الأردن العدد 01، 2014.
- 11- مصطفى عبد اللطيف، مراد عبد القادر، تحليل الطلب على النقود في الجزائر 1972م-2010م باستخدام منهج التعامل المشترك، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019م.
- 12- ممدوح خطيب الكسواني، الطلب على النقود في سوريا باستخدام نموذج "تصحيح الخطأ والتكامل المشترك"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، دمشق، 2001.
- 13- منى قرنور الدين، جمعي سميرة، "محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية"، مجلة إقتصادية، العدد 14، 2015.
- محمد موساوي وآخرون، تقدير دالة الطلب على النقود وتحليلها حالة الجزائر (1970م-2011م)، المجلة الأردنية العلوم الاقتصادية، الأردن العدد 01، 2014.

الأطروحات:

- 1- بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحليل النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة، 2015.
- 2- فادية كروي، شهناز بوصبيعة، السياسة النقدية غير التقليدية وإشكالية إدارة التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة، دراسة حالة دور البريكس خلال الفترة (2005-2015) مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيجل، 2017.
- 3- فتحي بن لدغة "ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الإقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2012.
- 4- كحل الراس نوال، "أثر الإصلاحات النقدية في الجزائر على أدوات السياسة النقدية حالة الجزائر (1990م-2014م)"، مذكرة مقدمة ماستر (غير منشورة) في علوم اقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، السنة 2015م.

- 5- لمياء بودور، بوجاجة عزيزة، "واقع السياسة النقدية في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر الفترة 1990م-2015م"، مذكرة مكملة لنيل لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2016
- 6- لونيس إكن، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000م-2009م)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، تخصص نقود وبنوك، الجزائر، 2011.
- 7- محمد حامد العاقب الطيب، "تقديم دالة الطلب على النقود في السودان (1970م-2010م)"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2011.
- 8- محمد حمدي إبراهيم لمسلماتي، "التوازن النقدي في إقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة النمو: دراسة تطبيقية مقارنة بين الإقتصاد المصرفي وإقتصاديات بعض الدول"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (غير منشورة) لفلسفة في الإقتصاد جامعة عين الشمس، القاهرة، 2003.
- 9- محمد رانول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
- 10- مريم بوالريب، لحيلح وافية، دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر 1990م-2014م مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، سنة 2017.

التقارير:

- 1- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2014م.
- 2- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 17، ماي 2012
- 3- النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 40، ديسمبر 2017
- 4- النشرة الإحصائية الثلاثية الجزائر رقم 49، مارس 2020
- 5- المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم: 17 ديسمبر 1996م. الديوان الوطني للإحصاء.

المواقع الإلكترونية:

- 1- موقع الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)، وموقع قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund, International Financial statistics; <http://elibrarydata.imf.org>)
المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages theses

- 1- Dickey, D.A., and Fuller, W.A. (1979). Distribution for estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Society.
- 2- Phillips, P.C.B., and Perron, P. (1988). Testing for unit roots in time series regression. Biometrika.

3- Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R.J. (2001) '**Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships**', *Journal of Applied Econometrics*, Vol. 16, No. 3

Rapports

1- la banque d'Algérie, rapporte 2001, **évolution économique et monétaire Algérie**, juillet 2002

2- la banque d'Algérie, rapporte 2006, **bulletin statistique la banque d'Algérie**, statistique monétaires 1964, 2005.

3- la banque d'Algérie (2005), **quelque indicateurs, socio économique**, 1994-2004

4- la banque d'Algérie, rapporte 2001, **évolution économique et no monétaire Algérie**, juillet 2002

5- la banque d'Algérie, rapporte 2006, **bulletin statistique la banque d'Algérie**, statistique monétaires 1964, 2005, hors série juin 200

الملاحق

الملحق رقم (01): البيانات المستخدمة في تقدير تأثير دالة الطلب على النقد في الجزائر خلال الفترة

(2020-1999)

NEER	P	GDP	
77,87	71,24	751,348	1999
125,69	70,6	779,676	1999
124,43	69,91	828,616	1999
124,78	71,08	888,557	1999
125,34	72,75	973,659	2000
125,41	70,43	1019,437	2000
123,67	69,54	1065,849	2000
124,03	71,09	1064,554	2000
124,58	72,61	1065,092	2001
126,18	73,71	1035,225	2001
129,23	73,46	1055,48	2001
129,54	76,01	1067,664	2001
130,13	76,71	1050,36	2002
129,41	74,35	1098,217	2002
123,21	73,59	1138,889	2002
118,15	75,35	1235,307	2002
117,14	75,69	1231,356	2003
111,89	76,5	1290,671	2003
107,56	76,51	1297,856	2003
110,07	79,02	1432,439	2003
113,17	79,93	1476,243	2004
110,35	79,41	1501,451	2004
113,59	78,57	1572,208	2004
111,29	80,8	1599,214	2004
105,85	82,5	1755,582	2005
104,68	82,34	1842,013	2005
106,28	81,03	1922,452	2005
108,56	81,44	2041,937	2005
110,17	82,68	2076,746	2006
109,24	83,76	2131,537	2006
107,08	83,57	2163,622	2006
106,75	84,86	2129,731	2006
106,91	85,09	2177,868	2007
106,21	85,5	2278,653	2007
105,09	87,63	2370,817	2007
106,55	88,97	2525,548	2007
104,04	89,41	2630,87	2008
102,66	90,37	2913,494	2008
103,97	91,1	3017,642	2008
111,49	93,19	2481,697	2008
113,41	94,54	2348,565	2009
107,22	94,67	2429,829	2009
102,62	97,04	2512,136	2009
98,9	98,69	2677,495	2009

الملاحق

97,03	98,62	2857,357	2010
99,47	99,33	2933,566	2010
102,41	100,4	3054,495	2010
100,28	101,64	3146,145	2010
97,84	102,07	3413,209	2011
99,42	103,34	3615,847	2011
97,27	105,78	3689,856	2011
97,77	106,91	3869,62	2011
98,85	111,27	4065,621	2012
99,07	113,2	4121,396	2012
100,19	114,27	3826,854	2012
95,47	116,53	4194,828	2012
95,59	117,77	4193,601	2013
95,85	117,35	4039,829	2013
93,93	117,69	4136,84	2013
92,89	117,28	4279,911	2013
95,81	118,6	4294,682	2014
94,13	119,37	4370,699	2014
95,22	121,6	4357,289	2014
93,09	124,23	4219,874	2014
89,53	124,82	4087,559	2015
87,09	125,8	4134,175	2015
84,2	127,39	4190,357	2015
82,28	128,94	4179,783	2015
82,18	130,87	4058,638	2016
79,38	134,86	4235,725	2016
79,97	136,27	4301,071	2016
82,28	137,38	4503,341	2016
83,98	140,74	4573,896	2017
82,86	141,85	4569,344	2017
78,91	142,11	4631,716	2017
75,67	144,83	4800,803	2017
73,62	145,57	4959,105	2018
74,66	149,18	5052,421	2018
76,41	148,87	5124,951	2018
77,14	150,23	5122,565	2018
76,74	149,54	5098,5	2019
77,29	151,09	4989,1	2019
77,77	151,92	5060,7	2019
77,87	152,9	5135,7	2019
79,97	152,47	4830,3	2020

الملحق رقم (2): عدد فترات إبطاء النموذج

VAR

Lag Order Selection Criteria

Endogenousvariables: D(LM) D(LGDP) P D(LNEER)

Exogenousvariables: C

Date: 07/05/21 Time: 14:18

Sample: 1999Q1 2020Q1

Includedobservations: 77

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	718.5250	NA	1.02e-13	-18.55909	-18.43733*	-18.51039
1	742.7579	45.31869	8.27e-14	-18.77293	-18.16415	-18.52942*
2	761.2717	32.69971*	7.77e-14*	-18.83823*	-17.74242	-18.39991
3	768.5735	12.13812	9.83e-14	-18.61230	-17.02947	-17.97918
4	780.3286	18.31965	1.12e-13	-18.50204	-16.43219	-17.67412
5	789.7004	13.63165	1.36e-13	-18.32988	-15.77300	-17.30715
6	798.2092	11.49235	1.72e-13	-18.13530	-15.09140	-16.91777
7	813.5383	19.11165	1.86e-13	-18.11788	-14.58695	-16.70554

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final predictionerror

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير نموذج قياسي يفسر دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (1999-2020) وقياس العلاقة بين الطلب على النقود من جهة وبعض المتغيرات الاقتصادية (الناتج الداخلي الحقيقي الخام، التضخم، سعر الصرف الاسمي)، بعد الاطلاع على النظريات المفسرة للطلب على النقود والأخذ بعين الاعتبار خصائص السياسة النقدية في الجزائر وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) وقد توصلت الدراسة إلى أن دالة الطلب على النقد في الجزائر مستقرة .

الكلمات المفتاحية: الطلب على النقود ، السياسة النقدية ، دالة الطلب ، النماذج القياسية.

summery

This study aims to estimate a standard model that explains the function of demand for money in Algeria during the period (1999-2020) and measuring the relationship between the demand for money on the one hand and some economic variables (internal output), (Crude real, inflation, nominal exchange rate), after reviewing the theories explaining the demand for money and taking into account the characteristics of monetary policy in Algeria, the autoregressive model for time gaps was applied the study found that the demand function for money in Algeria is stable.

Keywords: demand for money, monetary policy, demand function, standard models.